

لسنة

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007



تحرير

د. محسن محمد صالح



الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة يمكن اعتبار عام 2007 عام انكشاف التراكمات لكل تلك الممارسات العربية باتجاه القضية الفلسطينية، وبالذات المنهج العربي لإدارة الصراع مع الكيان الصهيوني وحلّه، مروراً بالانسياق العربي إلى الخضوع لتداعيات مفروضة أمريكياً بعد حرب تحرير الكويت سنة 1991، التي قادت إلى مؤتمر مدريد للسلام ومنهجية تنحية الأمم المتحدة والقبول بشرعية جديدة هي "استراتيجية التفاوض الخاضع لتوازن القوى"، فكانت اتفاقية أوسلو ثم اتفاقية وادي عربة.

كل هذا الغرس الرديء في مجرى إدارة الصراع وحلّه تكشف ثماره سنة 2007 فيما يشبه الانصراف العربي عن ما كان قضيتهم المركزية، أي قضية فلسطين، وغسل الأيدي من كل ما كان يسمى صراعاً عربياً - إسرائيلياً، وتحويله إلى "نزاع فلسطيني - إسرائيلي"، بعد أن أخذت تلوح في الأفق بعض الاستجابات المستترة للدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي للعرب، وهو في طريقه إلى المنطقة في جولته في كانون الثاني / يناير 2008. فقد دعا جورج بوش الابن George W. Bush العرب إلى عقد شراكة مع "إسرائيل"، وإلى الصراع ضدّ ما أسماه "العدو الإيراني"1، وهو هنا يجسد دعوة وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس إلى إقامة شرق أوسط جديد في أوج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. فقد دعت رايس إلى معادلة جديدة للنظام الإقليمي تقوم على فرض استقطاب إقليمي بين "محور الاعتدال"، الذي يضمّ الدول الحليفة لواشنطن، و"محور الشر" الذي يضمّ إيران وسورية وحزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وإلى تحويل الصراع العربي - الإسرائيلي إلى صراع عربي - إيراني، والتعامل مع "إسرائيل" كشريك، والتعامل مع إيران كعدو، اعتماداً على تفجير الصراع الطائفي الشيعي - السني لفرض هذه المعادلة الجديدة2.

لقد تخلّى العرب مبكراً عن خيار إلحاق هزيمة كاملة بالعدو الصهيوني، واختاروا منهج التسوية، لكنهم قبلوا بشروط تسوية لا تؤمّن سلاماً ولا تحقق عدلاً بقدر ما تفرض الاستسلام من جانبهم للكيان الصهيوني، كما تؤدي إلى ضياع حقوق الشعب الفلسطيني.

إن متابعة الموقف العربي من التطورات الفلسطينية سنة 2007، ومن حصار قطاع غزة يكشف عن مجموعة من الحقائق المهمة: أول هذه الحقائق يخصّ الموقف الشعبي العربي، فيوماً بعد يوم يتكشف أن هذا الموقف افتقد الكثير من قوته وعنفوانه، وأصبح غير قادر على التأثير الملموس في مواقف الحكومات العربية. وثاني هذه الحقائق هو ضعف موقف النظام الرسمي العربي ممثلاً في

جامعة الدول العربية؛ حيث لم يستطع أن يكون على مستوى الحدث، وجاءت بياناته وإجراءاته الفعلية تقليدية ورخوة بمستوى رخاوة هذا النظام. أما ثالث هذه الحقائق يخص مواقف الدول العربية، فإذا كانت السلبية هي الموقف المشترك لكثير من الدول العربية، فإن بعض الدول العربية انشغلت بالمراهنة على أن تؤدي الأزمة إلى إسقاط حركة حماس، وعودة سلطة أبو مازن إلى القطاع بكل ما يحمله ذلك من معانٍ والتزامات. وفشل هذا الرهان يضع هذه الدول العربية في موقف حرج، وهو ما يتضح في إظهار الحرص على التمسك باتفاق سنة 2005 الخاص بالمعابر، ودعم موقف السلطة الفلسطينية المؤيد والمتشبه بهذا الاتفاق، على الرغم من أن أياً من الدول العربية لم يكن طرفاً في هذا الاتفاق بما فيها مصر.

هناك حقائق أخرى كثيرة، لكن خطورة هذه الحقائق الثلاثة ترجع للنتائج التي يمكن أن تترتب عليها، وبالذات عودة احتمال القبول بخيار الحل العسكري الإسرائيلي؛ لفرض التزامات السلطة الفلسطينية بتفاهات أنابوليس التي ارتكزت على مرجعية خريطة الطريق دون غيرها من مرجعيات، بما فيها مبادرة السلام العربية التي جددت تفعيلها القمة العربية المنعقدة في الرياض في آذار/ مارس 2007.

لقد تكشفت في عام 2007 كل تراكمات مسيرة مشروع التسوية العربي، وكل ما حدث في هذا العام لم يحمل مفاجآت بقدر ما فرض صدمات ومأس. قد تكون المحصلة محزنة لكنها في النهاية ثمار أداء عربي وأدوار عربية على مدى سنوات طويلة، من التدهور المرتبط بمسيرة التسوية، خصوصاً منذ سنة 1979.

وبالرغم من كل ذلك فإن ما حدث عام 2007 من أداء عربي ما زال في حاجة إلى قراءة نقدية تحليلية، تعتمد منهج التحليل المقارن بين ثلاثة مستويات عربية هي:

1. مستوى أداء النظام الرسمي العربي (جامعة الدول العربية والقمة العربية).
2. مستوى أداء الدول العربية.
3. مستوى الأداء الشعبي العربي.

إن مقارنة أداء هذه المستويات الثلاثة من القضايا الفلسطينية الأساسية، وخاصة: مشروع التسوية والصراعات الفلسطينية - الفلسطينية، وجهود دعم صمود الشعب الفلسطيني، ثم العلاقة مع "إسرائيل" تقدم إجابات مهمة لتساؤلات كثيرة تفيد ليس فقط في تفسير ما حدث، ولكن تساعد أيضاً في قراءة ما يمكن أن يحدث من تطورات.

أولاً: أداء النظام الرسمي العربي ومواقفه

يقدم تحليل أداء النظام الرسمي العربي (جامعة الدول العربية وهيئاتها، خاصة مجلس وزراء الخارجية ومجلس الجامعة بالإضافة إلى مؤسسة القمة العربية) صورة إجمالية للموقف العربي واتجاهاته المختلفة من القضية الفلسطينية وتطوراتها، ومنه يمكن قياس تقدّم أو تراجع الموقف العربي، لكنه رغم ذلك يخفي التمايز في مواقف الدول العربية بين من يدفع باتجاه اتخاذ مواقف داعمة، وبين من يعوق ذلك ويسعى لفرض التراجع، ومن هنا تأتي أهمية مقارنة الأداء الجماعي العربي بالمواقف الخاصة والمنفردة لكل دولة على حدة.

ويشمل هذا التحليل مقارنة الموقف الجماعي للنظام الرسمي العربي بمواقف الدول العربية منفردة والموقف الشعبي العربي، لكنه سوف يشمل أيضاً تحليلاً مقارناً للمواقف من القضايا الفلسطينية الأربعة المهمة وهي: الموقف من مشروع التسوية وتطورات ما سُمّي بـ "عملية السلام"، والموقف من الصراعات والنزاعات الفلسطينية - الفلسطينية، والموقف من دعم صمود الشعب الفلسطيني، وأخيراً الموقف من دعاوى التطبيع بأشكالها المختلفة مع الكيان الصهيوني.

1. الموقف من تطورات عملية السلام:

أعطى النظام الرسمي العربي أولوية تكاد تكون مطلقة لعملية السلام على ما عداها من القضايا الأخرى، بما يوحي أن هذا النظام حريص على تحقيق تسوية، تعفيه من تبعات هموم الشأن الفلسطيني وبالذات تأثيره السلبي على العلاقة بين الدول العربية والولايات المتحدة، وعلى ما يحدث من تطورات على صعيد إعادة صياغة النظام الإقليمي سواء باتجاه الشراكة مع "إسرائيل" أو الصراع مع إيران؛ فاستمرار الصبغة الصراعية للقضية الفلسطينية، يمثل عائقاً بقدر ما يمثل حرجاً يحول دون الانخراط في المشروع الأمريكي الشرق أوسطي، ويسبب مشاكل داخلية تؤثر على الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية المتعجلة للالتحاق بهذا المشروع.

وقد حظيت جهود النظام الرسمي العربي لدفع عملية السلام بالقدر الأكبر من مجمل الجهود العربية، التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، ومن بين هذه الجهود كانت هناك محطتان رئيسيتان، تبلورت حولهما معظم هذه الجهود وهما: المحطة الأولى هي القمة العربية في الرياض وتبنيها شعار إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية. والمحطة الثانية هي الموافقة العربية بقرار من مجلس وزراء الخارجية العرب على المشاركة في "اجتماع أنابوليس" الذي ظل لفترة طويلة يحمل اسم "مؤتمر الخريف للسلام" منذ أن طرح فكرته الرئيس الأمريكي جورج بوش.

التركيز على هاتين المحطتين الرئيسيتين يقدم عرضاً شاملاً لموقف النظام العربي من عملية السلام، والأهم من مجمل القضية الفلسطينية.

أ. قمة الرياض وتفعيل مبادرة السلام العربية:

حظيت مبادرة السلام العربية بالأولوية على جدول أعمال مؤتمر القمة العربية بالرياض في 28-29/3/2007، واللافت للنظر هنا أن هذا الاهتمام جاء استجابة لتطورات في الموقف الأمريكي من عملية السلام، ضمن مشروع أوسع يتعلق بالجهود الأمريكية لفرض استقطاب إقليمي بين ما تسميه واشنطن بـ "محور الاعتدال"؛ ويضم مجموعة 2+6 (دول مجلس التعاون الخليجي + مصر والأردن) في مواجهة "محور الشر"، الذي يضم إيران وسورية وحزب الله (لبنان)، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي (فلسطين). جوهر هذه الجهود يتعلق بالمسعى الأمريكي للحصول على دعم عربي للمشروع الأمريكي في العراق من ناحية، ودعم الموقف الأمريكي باتجاه إيران من ناحية أخرى. وللحصول على الدعم العربي من هذين الاتجاهين كان لا بد من أن تعطي واشنطن اهتماماً، ولو مفتعلاً، لعملية السلام بين العرب و"إسرائيل"، وتحقيق تقدم في حلّ المشاكل المتعلقة بالفلسطينيين.

لعل هذا يفسر أن الاهتمام بما سُمّي "تفعيل" مبادرة السلام العربية، بعد تجميد طويل منذ سنة 2002، جاء أمريكياً وإسرائيلياً قبل أن يأتي عربياً. وبدأ التحرك أو الدعوة للتحرك بهذا الاتجاه أمريكياً - إسرائيلياً وجاءت الاستجابة عربية، فقد تبلورت الفكرة من خلال أربع جولات متتابة قامت بها كوندوليزا رايس إلى المنطقة على مدى أربعة أشهر، حسب تصريحات أدلت بها رايس قبل لقائها مع إيهود أولمرت، وأكدته بعد لقاءها مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في اليوم ذاته بقولها إن المبادرة "أساس صالح للتطبيق"، وإنها لم تطلب تعديلها قط، بعدها بادرت تسيبي ليفني إلى الإعلان في واشنطن أن مبادرة السلام العربية "تتضمن عناصر إيجابية"، وكانت هذه إشارة صريحة إلى وجود قبول إسرائيلي بإعادة التحرك باتجاه إحيائها، لكنها لم تشأ أن تترك الموقف دون تأكيد التحفظات الإسرائيلية عليها، والتي سبق أن رفضتها بسببها، لكنها حرصت على إجمال هذه التحفظات بقولها إن المبادرة "تتضمن عناصر تناقض مبدأ الدولتين" في إشارة إلى البند الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين³.

وجاءت الاستجابة العربية الأولى يوم 13/3/2007 في لقاء بالعاصمة الأردنية ترأسه الملك عبد الله الثاني، وحضره وزراء خارجية الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية. ونقل بيان أصدره الديوان الملكي الأردني عن الملك عبد الله الثاني قوله: "يجب أن تعمل الدول العربية مجتمعة على توحيد مواقفها، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة الزخم لمبادرة السلام العربية، التي التزم بها العرب في قمة بيروت"⁴.

دعوة إحياء أو تفعيل مبادرة السلام العربية اقترنت باقتراح حملته رايس في جولتها الرابعة بالمنطقة في 24/3/2007، وصفه البعض بـ "خطة أمريكية" مضمونها أن تسعى وزيرة الخارجية إلى



حثّ الجانب الإسرائيلي على منح الفلسطينيين "أفقاً سياسياً" فيما يتعلق بقيام الدولة الفلسطينية، مع مطالبة الجانب الفلسطيني بالتوصل إلى أفق سياسي للجانب الآخر، أي بدايات اعتراف تمنح الحكومة الإسرائيلية مساحة أكبر تسمح لها بإبرام اتفاق مع الفلسطينيين.

تفاصيل هذه الخطة بحثتها رايس مع ما ابتدعته من آليات عربية حملت اسم "المجموعة الرباعية العربية"، وضمت حسب اختيارات الوزيرة الأمريكية مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبار أن هذه الدول تلعب، من المنظور الأمريكي، دوراً مهماً في مساعي تحقيق السلام في الشرق الأوسط، إذ تساعد على سبيل المثال في تدريب قوات الأمن الفلسطينية وتجهيزها، وتتمتع بدور فاعل في جامعة الدول العربية⁵.

اللافت هنا أن هذا المصطلح الذي حمل اسم "اللجنة الرباعية العربية" نشأ قبيل قمة الرياض، واختلف بعدها نهائياً، ولم يعد أحد يسمع به بعد انتهاء القمة وتشكيلها آلية جديدة مهمتها تفعيل المبادرة بعد إعادة التأكيد عليها من القمة.

العمل الأهم وربما الوحيد الذي قامت به هذه اللجنة الرباعية العربية هو ترتيب لقاءين مهمين لبحث الخطة الأمريكية، التي أعيد إحياء المبادرة العربية على ضوءها، أجرتها وزيرة الخارجية الأمريكية في مدينة أسوان المصرية: الأول ضمّ وزراء خارجية الدول الأربع، والثاني ضمّ رؤساء أجهزتها الاستخباراتية⁶. في اجتماع وزراء الخارجية الأربعة مع رايس في أسوان ذكر أنهم عرضوا المبادرة العربية، وأكدوا أنها أساس حلّ النزاع العربي - الإسرائيلي "لما تتضمنه من ثوابت عربية، وتستند إلى قرارات دولية". كما ذكر أن هذه اللجنة الرباعية العربية لن تقدم إلى القمة العربية بالرياض تقريراً حول مباحثاتها مع رايس، مؤكدة أنه سيتمّ عرض مجريات اللقاء شفويّاً على القمة لإطلاع القادة العرب على حصيلة اللقاء⁷.

وعلى الرغم من تعثر مهمة رايس في لقاءاتها مع قادة الكيان، بعد بحث الخطة الأمريكية مع وزراء خارجية المجموعة الرباعية العربية في أسوان، بعد رفض إيهود أولمرت للمبادرة العربية وتفضيله التطبيع مع المملكة العربية السعودية واللقاء مع الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلا أن القمة العربية لم تتراجع عن موقفها الداعي إلى تفعيل المبادرة العربية، ولم يظهر ردّ الفعل العربي الغاضب من فشل مهمة رايس في "إسرائيل" إلا على لسان الملك عبد الله في إشارته إلى التضامن العربي مع "العراق المحتل"، الأمر الذي تسبب في ردود فعل أمريكية غاضبة فيما بعد تمكنت رايس من احتوائها، بعد تناول من المتحدثين باسم الخارجية وباسم البيت الأبيض على المملكة كان يعكس غضباً أمريكياً مفتعلاً من وصف الملك عبد الله بأن العراق محتل⁸؛ على الرغم من أن هناك قراراً من مجلس الأمن بطلب أمريكي يصف العراق بأنه محتل. هذا الغضب الأمريكي ترجع أهميته إلى ما يعبر عنه من فشل للمسعى الأمريكي أو للصفقة التي كانت تريدها رايس، مع العلم

أن الموقف الإسرائيلي الراض لهذه الصفقة كان سبباً رئيسياً في فشلها⁹.

إن متابعة الموقف السعودي في تلك الفترة وبالتحديد الأيام القليلة التي تلت لقاء اللجنة الرباعية العربية مع رايس في أسوان وحتى انتهاء القمة العربية في الرياض تكشف عن أمرين؛ أولهما: نفي على لسان سعود الفيصل، وزير الخارجية، بوجود أي نية لتعديل مبادرة السلام العربية. وثانيهما: رفض الربط بين اجتماع وزراء اللجنة الرباعية مع رايس في أسوان واجتماع القمة العربية. وقال الفيصل: "لا تعديل ولا تبديل على مبادرة السلام، لقد سبق وأكد ذلك عشرين مرة، وهذه آخر مرة سأقول هذا الكلام"¹⁰.

هذا الرد الحاسم يكشف حقيقة الأجواء التي صاحبت القمة، وبالذات مسألة وجود نية لتعديل المبادرة لإرضاء "إسرائيل"، وجاءت قرارات القمة لتؤكد التمسك بالمبادرة كما هي، وكما أقرتها قمة بيروت سنة 2002 بكافة عناصرها، والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبادرتها لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي (لاحظ النزاع وليس الصراع)، وإقامة السلام الشامل والعاقل، الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة، ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بما فيها القدس. كما كلفت القمة اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها، وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية، والأطراف المعنية بعملية السلام؛ من أجل استئناف عملية السلام، وحشد التأييد لهذه المبادرة، وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وكلفت القمة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة الوضع وتقييمه بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها، وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم¹¹.

ولقد عقدت اللجنة الوزارية لتفعيل مبادرة السلام العربية أولى اجتماعاتها بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة يوم 2007/4/18، بمشاركة 13 دولة عربية هي: مصر والسعودية والأردن وسورية وفلسطين ولبنان والبحرين وقطر وتونس والجزائر والمغرب واليمن والسودان¹². وكانت جامعة الدول العربية قد أعدت خطة تحرك؛ لعرضها على اجتماع لجنة المبادرة، تضم محورين: الأول سياسي، والثاني إعلامي، حيث يتضمن الأول تشكيل وفد عربي يتوجه إلى الولايات المتحدة للقاء الإدارة الأمريكية والكونجرس؛ من أجل التعريف بالمبادرة وأهدافها، والترويج لها. على أن يقوم الوفد بزيارات أخرى لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا للهدف نفسه. أما المحور الثاني فيقترح تنظيم حملة إعلامية في وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية، تشمل أهم المحطات والصحف والكتّاب للتعريف بالمبادرة، على أن يتم تشكيل آلية لتمويل التحرك العربي. وقالت

مصادر دبلوماسية إن هناك اقتراحاً فلسطينياً بالتحرك داخل المجتمع الإسرائيلي، من خلال ترجمة المبادرة إلى اللغة العبرية، ونشرها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وتكثيف اللقاءات والحوارات مع شخصيات إسرائيلية نافذة لدعم المبادرة¹³.

وعقب انتهاء هذا الاجتماع كشفت وكالة رويترز عن أن دولاً عربية عديدة أعضاء في لجنة مبادرة السلام العربية مستعدة للاتصال بـ"إسرائيل" إذا استجابت لطلبات من بينها: وقف الجدار العازل في الضفة، وسحب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها قبل الانتفاضة (لاحظ مدى التدني في الشروط العربية للاتصال بالكيان الصهيوني). أما الجامعة العربية فقالت في بيانها الصادر عقب انتهاء اجتماع لجنة المبادرة إنها "كلفت مصر والأردن بالاتصال بإسرائيل لشرح المبادرة". ونُقل عن عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، تعليقاً حول شروط الاتصال مع "إسرائيل" يقول فيه: "لقد مضى زمن الأشياء المجانية"، موضحاً أن روح ومنطوق المبادرة العربية "يقوم على قيام إسرائيل أولاً بإخلاء جميع الأراضي التي احتلتها في 5 يونيو 1967 وبعده يأتي التطبيع العربي"¹⁴.

جاء تصريح موسى ليصحح المعنى السابق، وهو أن الطلبات المذكورة ليست شروطاً للتطبيع بقدر ما هي شروط للاتصال. وبعد ذلك بحوالي أربعة أسابيع، وصف عمرو موسى في حوار مع إذاعة "بي بي سي" البريطانية تصريحات شمعون بيريز، رئيس الكيان الصهيوني التي قال فيها إن "إسرائيل جاهزة لإجراء محادثات جادة مع الدول العربية بخصوص مبادرة السلام، فيما لو تقدم العرب بمقترحات جادة" بأنها "كلام فارغ لا يمكن التعامل معه". واتهم موسى "إسرائيل" بـ"المماطلة المستمرة، والدوران حول جوهر الموضوع دون الدخول فيه"، فيما يخص استعدادها لتحقيق السلام مع جيرانها العرب¹⁵، كما رفض عمرو موسى دعوة إيهود أولمرت، رئيس حكومة الكيان الصهيوني، للقاء القادة العرب؛ من أجل مناقشة مبادرة السلام العربية معتبراً أنها "حيلَة"¹⁶.

وبعد أن كثرت الحديث عن وجود غموض في مهمة وزيرى خارجية مصر والأردن لزيارة "إسرائيل"، والتداول حول مبادرة السلام العربية، وخاصة ما إذا كانت الزيارة هي باسم الدول الأعضاء في لجنة المبادرة أم باسم مصر والأردن، عُلم أن حكومات بعض هذه الدول طلبت من عمرو موسى إصدار بيان يوضح فيه أن قرارات قمة الرياض وقرارات لجنة تفعيل المبادرة العربية، تشير إلى تكليف وزيرى خارجية مصر والأردن بالاتصال بـ"إسرائيل"، بوصفهما يمثلان بلدين عربيين تربطهما بـ"إسرائيل" علاقات دبلوماسية، وليس بانتدابهما للتفاوض. وأكدت حكومات سورية وليبيا والجزائر واليمن أنه ليس هناك أصلاً ما يتمّ التفاوض بشأنه بعد¹⁷. عقب ذلك صرّح عمرو موسى أن الجامعة أو أية دولة لن تتفاوض نيابة عن دولة أخرى، وأن فلسطين هي التي

ستتفاوض مع "إسرائيل"، وكذلك الحال بالنسبة للبنان وسورية¹⁸.

أما المتحدث باسم الأمين العام عمرو موسى ومستشاره هشام يوسف فقد أوضح أن: "الجامعة تتحرك في هذا الصدد تنفيذاً لقرار وزراء الخارجية العرب، الذين اتخذوه في اجتماعهم الأخير بالقاهرة، وتكليف مصر والأردن تحديداً نيابة عن العرب للقيام بذلك؛ لكونهما يقيمان علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل". وعن ردّ الجامعة على ما يصفه البعض بأنه تحرك بالمجان ودون مقابل من قبل الجامعة، وذلك بدخولها مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" دون أن تبادر الأخيرة بالاعتراف بالمبادرة العربية، ردّ قائلاً: "هذه وجهة نظر لها احترامها، لكن علينا أن نعلم أن العلاقات بين العرب وإسرائيل لم تكن منقطعة حتى يحصلوا على مقابل لتواصلهم معنا"¹⁹.

وفي النهاية لم يصل وفد الجامعة إلى شيء، ولم تتعدّ مهمته في الكيان الصهيوني أكثر من كونها مجرد "زيارة علاقات عامة" لعدم وجود رؤية أو برنامج سياسي لدى حكومة إيهود أولمرت لتحقيق سلام مع الفلسطينيين أو العرب في ذلك الوقت، خاصة أن أولمرت لم يعترف أصلاً بالمبادرة كي يتفاوض حولها، بل إنه تعمّد تفرغها من مضمونها، عندما تعمّد وصفها في أكثر من مناسبة بـ"المبادرة السعودية"²⁰.

وبالفعل لم تصل الجامعة إلى شيء ولم يتحقق الغرض من "تفعيل المبادرة"، فقد أعادت واشنطن تجميدها ثانية إما اختيارياً أو بضغط من "إسرائيل". أما الدول العربية فقد انصرفت عن دعوة "تفعيل المبادرة" بعد فشل تفعيلها، خاصة بعد أن جذبت أحداث غزة الدامية بين رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة حماس كل الأنظار وكل الاهتمامات؛ وجعلت دعوة السلام مع "إسرائيل" تتوارى مع أولوية دعوة السلام الفلسطيني.

ب. المشاركة العربية في اجتماع أنابوليس:

فور إعلان الرئيس الأمريكي مبادرته لعقد ذلك المؤتمر، أسرع ديفيد وولش، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، إلى التلميح باحتمال مشاركة دول عربية "لا تقيم علاقات مع إسرائيل" في المؤتمر، معتبراً أن "الوصول إلى هذه النقطة سيعتبر تطوراً جوهرياً إيجابياً". الأولوية عند وولش هي جلوس دول عربية ليست لها علاقات مع "إسرائيل" ولم تعترف بها، على مائدة تفاوض معها، لذلك سعى إلى تحفيز هذه الدول على اتخاذ قرار بالمشاركة، مقدماً مبررات ذلك بقوله: "إن جوهر المبادرة العربية للسلام قائم على الرغبة في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمناقشة السلام مع إسرائيل، والعرب أنفسهم عندما تحدثوا عن تطبيق المبادرة العربية اقترحوا عقد مؤتمر دولي"²¹. وفي ردّه على سؤال عما إذا كانت ستوجه الدعوة لسورية للمشاركة في المؤتمر المقترح، الذي تفادى في ذلك الوقت الحديث عن جدول أعماله أو مواعده أو مكانه، قال وولش: "لم نتوصل بعد إلى قرار حول من سيشترك ومن لن يشارك، ولكن خطاب الرئيس بوش يوضح الخطوط العريضة، وهي

أن رفض العنف والقبول بوجود إسرائيل هما عاملان جوهريان للقبول بنتائج أي محادثات²²، هذا يعني أن التطبيع العربي مع "إسرائيل"، ونبذ العنف بمعنى التحلي نهائياً عن خيار المقاومة أو دعمها شرطاً أساسياً لحضور المؤتمر، وهما أيضاً هدفان أساسيان من وراء الدعوة لانعقاده.

اللافت للانتباه أن أياماً قليلة لم تكتمر على إعلان بوش مبادرته الخاصة بالمؤتمر، وعلى توضيحات ديفيد وولش وشروطه، حتى بادر مجلس وزراء الخارجية العرب بعقد اجتماع طارئ في مقر جامعة الدول العربية، أعلنوا فيه تأييد عقد اجتماع أو مؤتمر دولي بحضور جميع الأطراف المعنية بعملية السلام؛ بهدف إطلاق المفاوضات المباشرة على جميع المسارات ووفقاً للمرجعيات المتفق عليها، مع تأكيد الحرص الكامل على المقاربة الشاملة لعملية السلام والدخول مباشرة في عملية التفاوض حول مختلف قضايا الحل النهائي للصراع العربي - الإسرائيلي، وفي إطار زمني محدد، لإنهاء تلك المفاوضات كدليل على جدية العمل نحو تحقيق السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس²³. وتضمن البيان الصادر عن الاجتماع المزيد من الشروط العربية؛ فبعد أن رحبوا بما أسموه بالعناصر الإيجابية التي تضمنها خطاب الرئيس الأمريكي، والتي يمكن البناء عليها، خاصة الالتزام بحلّ الدولتين، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، طالبوا بوقف الاستيطان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، والتوصل إلى اتفاق حول قضايا الحلّ النهائي بما فيها القدس واللاجئين، وتحويل مبالغ الضرائب الفلسطينية المحتجزة لدى "إسرائيل"²⁴.

وفي اجتماع مجلس الجامعة في دورته الـ 128 على مستوى وزراء الخارجية في 2007/9/5 شدد المجلس في بيانه على ضرورة أن يستهدف المؤتمر الدولي المقترح إقرار نهاية لاحتلال "إسرائيل" للأراضي العربية، وفق جدول زمني محدد، يحقق الأمن والاستقرار للجميع، وحذروا من تفريغ "إسرائيل" لمضمون دعوة بوش²⁵.

وقال عمرو موسى إن هدف الاجتماع أو المؤتمر يجب أن يكون: استئناف عملية التفاوض، والتصدي للقضايا الجوهرية، وذلك مع جدول زمني للمفاوضات، وإعطاء دور لمتابعة الرباعية الدولية لمجلس الأمن (هنا يتحدث عن الأليات)، وتوضيح الالتزامات المطلوبة من الأطراف المتفاوضة بموجب الاتفاقات السابقة والبناء عليها. أما الثمن فقد حدده عمرو موسى بـ"إقامة علاقات طيبة مع إسرائيل، والاعتراف بها". وطالب عمرو موسى بضرورة العمل على ألا يكون هذا الاجتماع مجرد مظاهرة سياسية بلا مضمون أو فائدة، خشية الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمصالح العربية وبالوضع الإقليمي²⁶.

كل هذه الشروط العربية تداعت أمام التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي، وممارسة واشنطن لكل أنواع الضغوط والإغراءات على الدول العربية، التي اضطرت في النهاية إلى عقد

اجتماع لوزراء الخارجية العرب يوم 2007/11/22، أعلنوا فيه قبولهم المشاركة في "الاجتماع"، على الرغم من تأكيدهم أنه "مجرد اجتماع" وليس "مؤتمراً"، وعلى الرغم من إدراكهم للفجوة الواسعة بين ما طالبوا به وأعلنوه من شروط وما سعى إليه الطرف الفلسطيني وبين ما قبله الإسرائيليون وأيدهم في ذلك الأمريكيون.

وبعد أن اطمأن الإسرائيليون إلى مشاركة 16 دولة عربية في الاجتماع، وقبيل ثلاثة أيام فقط من بدايته، عادوا إلى فرض شروط جديدة. فبعد أن رحبت تسببي ليفني بمشاركة الدول العربية في الاجتماع استدركت قائلة إنه "يجب ألا تشارك تلك الدول [العربية] في المحادثات الثنائية التي ستجرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وأضافت: "ليس من المفترض أن تحدد الدول العربية شروط المفاوضات أو أن تشارك فيها"²⁷. وجاء الدور على إيهود أولمرت ليفرض شرطاً آخر، وهو أن أي مفاوضات إضافية بين "إسرائيل" والفلسطينيين بعد اجتماع أنابوليس "ستعتمد على اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي"²⁸. أي أن تكون دولة يهودية خالصة، بما يعني إنهاء حق العودة نهائياً.

على الرغم من هذا كله، اجتمع وزراء الخارجية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وقرروا قبول الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة لـ 16 دولة عربية للمشاركة في اجتماع أنابوليس، وهذه الدول هي: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسورية وعمان وفلسطين وقطر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. وقال عمرو موسى إن الدول العربية وافقت على الذهاب إلى المؤتمر في إطار "المبادرة العربية"، وإن حضور المؤتمر لا يعني القبول بأي شيء، وأوضح أن هدف المؤتمر ليس إبرام اتفاقية جديدة، وإنما إطلاق عملية السلام مجدداً على أساس مرجعيات محددة تنطلق من المبادرة العربية²⁹. وبرر عمرو موسى القرار العربي بالمشاركة في اجتماع أنابوليس بالحرص على إثبات جدية الموقف العربي الهادف للتوصل إلى سلام عادل وشامل على كافة المسارات. وأكد أن العرب سيشاركون في الاجتماع من أجل التفاوض وليس من أجل التطبيع³⁰.

وبعد مفاوضات كانت أقرب إلى المشاحنات بين وفدي التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي، عقد الاجتماع يوم الثلاثاء 2007/11/27 في مدينة أنابوليس بولاية ماريلاند، وفي بداية الاجتماع أعلن الرئيس الأمريكي، من ورقة مكتوبة كان يقرأ منها أن الفلسطينيين والإسرائيليين اتفقوا على بدء المفاوضات فوراً بغرض التوصل إلى معاهدة سلام لإنهاء عقود من العنف. وجاء في البيان الذي كان يقرؤه بوش باعتباره بياناً مشتركاً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي: "اتفقنا على بذل كافة الجهود للوصول إلى اتفاق قبيل نهاية عام 2008، وتسوية كافة القضايا المتعلقة بما في ذلك القضايا الأساسية دون استثناء"³¹.

وانتهى الاجتماع بتراجع عربي - فلسطيني عن كل الشروط التي وضعت، وأعلن عنها قبل الاجتماع، واضطر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن يوقع على "وثيقة التفاهم" التي

انتهى إليها المؤتمر بعد تردد إثر اكتشافه أن هذه الوثيقة لا تلبى المطالب الفلسطينية والعربية، ودون أي إشارة إلى مبادرة السلام العربية، التي كانت الدول العربية قد أعلنت أن الالتزام بمرجعيتها شرط لمشاركتها في المؤتمر.

وهكذا أصاب اجتماع أنابوليس العرب والفلسطينيين بتراجعين كبيرين: الأول اعتماد خريطة الطريق مرجعية أساسية للمفاوضات متقدمة على كل المرجعيات، وخاصة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة؛ كما أنها ترهن أي تقدم في عملية التفاوض حول الدولة الفلسطينية الموعودة بإنهاء المقاومة. أما التراجع الثاني فهو تبني الوثيقة لرؤية بوش التي أطلقها سنة 2002، ودعا فيها إلى إقامة دولتين إحداهما إسرائيلية (يهودية خالصة)، وأخرى فلسطينية لا تحمل من مفهوم الدولة غير الاسم؛ فهي إما تحمل اسم دولة قابلة للحياة، أو أن يتمّ التجاهل التامّ لمسائل السيادة والحدود وحقّ العودة والقدس، بما يعني أنها دولة إجهاض الحلم الفلسطيني واسترداد الحقوق المغتصبة.

هذه هي محصلة الاندفاع العربي للمشاركة في اجتماع أنابوليس، والترويج لمبررات خادعة، وشروط لم يحترمها أحد حملت توقيع وزراء الخارجية العرب.

2. الموقف من الانقسامات والصراعات الفلسطينية:

دائماً كانت هناك خلافات ومنافسات وانقسامات في أوساط فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية بكافة اتجاهاتها، وكانت هذه كلها أمور طبيعية بالنسبة للظروف الصعبة التي تحيط بالعمل الوطني الفلسطيني داخل الوطن المحتل، وضمن إطار البيئة العربية والإقليمية والدولية. ودائماً كان الموقف العربي رافضاً لكل تلك الخلافات والانقسامات من منطلق الحرص على وحدة العمل الفلسطيني، والحفاظ على تماسك القضية الفلسطينية، لكن هذا الموقف العربي تغير تغيراً ملموساً في أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، بسبب متغيرين أساسيين: أولهما، الصراعات السياسية الداخلية في كثير من الدول العربية، وبروز العامل الإسلامي كمنافس قوي في عملية التنافس الداخلي على السلطة، وبالذات حركة الإخوان المسلمين في مصر الذي تزامن نجاحها في تحقيق فوز مشهود في انتخابات مجلس الشعب مع فوز حركة حماس المحسوبة على تيار الإخوان، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. ناهيك عن تورط حركات إسلامية راديكالية في عمليات ضد أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية. ومن هنا بدأ التمايز في مواقف الدول العربية من الصراعات الفلسطينية - الفلسطينية يبرز على قاعدة مدى خطورة المتغير الإسلامي في المعادلة السياسية الداخلية في كل دولة؛ فالدول الأكثر تعرضاً لتهديد مما يُسمى "الخطر الإسلامي" وجدت نفسها مدفوعة للانحياز ضد حركة حماس ودعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، أما الدول الأقل تعرضاً لذلك الخطر؛ فجاءت مواقفها أكثر توازناً من الصراعات الفلسطينية. أما المتغير الثاني فيتعلق بالضغوط الأمريكية والإسرائيلية

التي تمارس ضدّ الدول العربية؛ لإجبارها على اتخاذ مواقف عدائية ضدّ حركة حماس، ومجمل منظمات المقاومة التي ما زالت تمارس أدواراً مُقاومة ضدّ الكيان الصهيوني، وتشجيعها على دعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ليس حياً في هذه السلطة أو تأييداً لمواقفها، ولكن حرصاً على تصفية كل منظمات المقاومة التي باتت توسم بـ"الإرهاب".

لذلك فإنه على الرغم من كل المرونة التي أبدتها حركة حماس طيلة المساعي التي بذلت لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن الولايات المتحدة ظلت تضغط على الدول العربية كي تتعامل معها باعتبارها تهديداً على أساس أنها جزء من حركة أصولية عالمية "الإخوان المسلمين"، وليس كامتداد للحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة عضوياً بالأمن القومي العربي.

أ. الموقف العربي من الانقسامات التي صاحبت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية:

سبق تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية حدوث اشتباكات داخلية بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وحركة حماس، كادت تطيح باتفاق مكة الذي تمّ إنجازه بوساطة سعودية وشخصية من الملك عبد الله بن عبد العزيز، فالاتفاق جاء مفاجأة غير سارة للأمريكيين والإسرائيليين الذين راهنوا على دعمهم لرئيس السلطة لإفشال هذا الاتفاق.

في هذه الظروف اقتصر الموقف العربي على دعوات من أجل وقف الاقتتال والحفاظ على اتفاق مكة، وأجرت الجامعة العربية مشاورات واتصالات مع عدد من العواصم العربية ووزراء الخارجية العرب؛ لتحديد شكل التحرك الذي ستقوم به الجامعة لمعالجة هذه القضية³². وأعلن عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، استعداده لإرسال وفد رفيع المستوى من الجامعة إلى الأراضي الفلسطينية للقاء جميع الأطراف على الساحة الفلسطينية؛ لإنهاء الاحتقان السياسي، ووقف الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين، لكنه تساءل: ماذا سيقول الوفد في ظلّ الوضع الراهن، والكل يعرف ما هو المطلوب³³.

سؤال يكشف عن مدى عجز الجامعة العربية، الذي يرجع سببه إلى انقسامات حقيقية في الموقف العربي إزاء الأطراف الفلسطينية المتصارعة؛ فقد ظلت دول عربية عديدة عازفة طيلة عام 2006 عن التدخل لإصلاح ذات البين بين الفلسطينيين، وانحاز بعضها إلى الرئاسة ضدّ الحكومة، وعبرت عن انحيازها ذلك إما بالتصريحات السياسية، أو بالدعم المالي، وأحياناً بتقديم السلاح وتدريب القوات. وهذا الانحياز، الذي تمّ بالوكالة عن جهات أخرى، كان له أثره السلبي الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين حركتي فتح وحماس؛ حيث إنه أعطى انطباعاً لبعض قيادات فتح بأن لهم ظهيراً عربياً يساندهم، إضافة إلى الأطراف الدولية المعروفة، الأمر الذي أدى إلى زيادة التشدد والمعادنة من جانبهم في رفض التفاهم مع حماس³⁴. هذا الموقف جاء اختراقه بالتوقيع على اتفاق مكة، لكن معظم الدول العربية ظلت تتعامل معه بحذر أحياناً، وتردد في أحيانٍ أخرى، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تمكين الأطراف المتصارعة من الانقلاب على هذا الاتفاق، مرحلياً بتفجير الصراعات



الدائمة وإعادة تشكيل الحكومة، وكلياً فيما بعد بإسقاط حكومة الوحدة الوطنية بعد جولة هائلة ومريرة من الاقتتال بين حركتي فتح وحماس.

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية رحبت الجامعة العربية على لسان أمينها العام بهذه الخطوة، التي اعتبرها مهمة لإنهاء الاحتقان السياسي ومختلف تداعياته بما يسمح للفلسطينيين العودة إلى التركيز على قضيتهم الأساسية، وهي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف³⁵. وانتقد عمرو موسى مقاطعة بعض الدول، وخاصة بريطانيا، الوزراء المنتمين لحركة حماس في حكومة الوحدة الوطنية، ووصفه بأنه "موقف سلبي جداً". وأضاف: "أعتقد أنه لا يوجد الآن أي مبرر للحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين أو لتجويعهم واستمرار معاقبتهم". واحتج موسى على موقف "إسرائيل" الرافض للاعتراف بحكومة الوحدة وقال: "نحتج على الموقف الإسرائيلي الذي من صالحه أن تكون الفرقة بين الفلسطينيين دائمة"³⁶.

وبانعقاد القمة العربية في الرياض اهتم البيان الختامي الصادر عنها بالدعوة أولاً إلى ضرورة التزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمم العربية، التي أكدت أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية وفقاً لمبادرة السلام العربية (وهذه رسالة موجهة بصفة أساسية إلى حركة حماس)، وبعدها اهتم البيان بالتأكيد على دعم اتفاق مكة، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة³⁷. هذه التراتبية تكشف جوهر الموقف العربي؛ فالأولوية لالتزام حكومة الوحدة الفلسطينية (التزام حركة حماس تحديداً) بالحلّ السلمي كخيار استراتيجي، بما يعني رفض خيار المقاومة، وضرورة التزام حركة حماس بذلك، وثانياً دعم السلطة الفلسطينية، ثم ثالثاً دعم حكومة الوحدة.

ب. الموقف العربي من الصراعات الدامية وحلّ حكومة الوحدة الوطنية:

ظلّ الموقف العربي عاجزاً عن القيام بدور فعال لوقف تدفق شلالات الدم الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، لكن التحرك بدأ بعد أن تبين نجاح حركة حماس في إقصاء حركة فتح وأجهزة السلطة بشكل كامل عن قطاع غزة، وفرض سيطرتها على القطاع، ثم بعد إعلان رئيس السلطة محمود عباس مراسيمه الثلاثة الشهيرة.

فالتطور الأول يعني حدوث تحول في موازين القوى لصالح حركة حماس لا يرضى عنه النظام العربي الرسمي، وحتماً فإن الموقف كان سوف يختلف جذرياً لو أن السيطرة على قطاع غزة كانت من نصيب حركة فتح وأجهزة السلطة. أما التطور الثاني والذي قام به الرئيس عباس، والذي يعدّ انقلاباً دستورياً على الشرعية لا يقل في خطورته عما قامت به حركة حماس، فقد اتجه التحرك العربي لدعمه، ولوصف مراسيم محمود عباس بالشرعية.

في البداية أعلنت الجامعة تأييدها متحفظاً مرتبطاً بالشرعية، وقال الأمين العام للجامعة: "ليس لدينا تحفظ على قرارات عباس التي تصدر في نطاق الدستور". وفي محاولة لإظهار حيادية الجامعة

العربية قال: "نحن نؤيد عباس ونؤيد المجلس التشريعي المنتخب". وبعد اجتماع استمر ست ساعات لبحث الوضع الفلسطيني، طالب وزراء الخارجية العرب بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه، قبل إعلان حماس سيطرتها عليه، ودعوة كافة الأطراف الفلسطينية للعودة إلى الحوار لحلّ خلافاتها. وقرروا تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضمّ: السعودية ومصر والأردن وقطر وتونس والأمانة العامة للجامعة، وطالبوا اللجنة بأن تقدم تقريرها إلى مجلس الجامعة في غضون شهر، ودعا الوزراء كافة الأطراف الفلسطينية إلى التجاوب مع هذه الجهود، كما أدانوا "الأحداث الإجرامية الأخيرة في غزة" دون أن يحمّلوا أي طرف بعينه مسؤوليتها³⁸.

وفي أعقاب أول اجتماع للجنة تقصي الحقائق على مستوى المندوبين الدائمين، برئاسة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، صرّح الأمين العام أن الاجتماع ركّز على كيفية عمل اللجنة، وشدد على ثلاثة محاور وهي: ضرورة احترام الشرعية الممثلة بالرئيس محمود عباس، والمؤسسات التشريعية، والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه، ورفض فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية أو السماح بوجود كيانين فلسطينيين. واعترف عمرو موسى بوجود ما وصفه "هواجس لدى بعض الأطراف الفلسطينية تجاه لجنة تقصي الحقائق"، لكنه "لا يوجد رفض فلسطيني" لهذه اللجنة³⁹. وكان هشام يوسف، مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية، قد أوضح خلفيات تلك الهواجس وأسبابها بقوله: "إن اللجنة هدفها فقط التعرف على رؤية كل طرف لما حدث، ولماذا حدث، وإن كل طرف سيقدم رؤية ستتّم دراستها وتقديم تقرير عنها في اجتماع وزراء الخارجية"⁴⁰.

لكن المفاجأة أن ما ذكر عن وجود خلافات لم يعد مقتصرًا على مواقف أطراف فلسطينية من لجنة تقصي الحقائق، بل امتد إلى أعضاء اللجنة ذاتها، وخصوصاً حول آليات عملها؛ مما زاد من الصعوبات التي تواجهها خاصة مع نقص المعلومات المتوفرة لديها بشأن أحداث غزة. فقد ذكرت وكالة يونايتد برس (UPI) عن أحد أعضاء اللجنة قوله: إن اللجنة تواجه خلافات بين أعضائها؛ حيث يسود نوع من التسوية والمماطلة في عملها، وأن "لا أحد يوفر لنا المعلومات الحقيقية، وكل ما نسمعه هو اتهامات واتهامات مضادة". ونقلت عن عضو آخر قوله إن الأعضاء لا يبدوون متحمسين لإنهاء التحقيق وإصدار نتيجة معينة، واتفق العضوان على أن اللجنة قد تضطر في النهاية إلى إصدار موقف لا يدين بالضرورة أيًا من الطرفين المتنازعين، خصوصاً وأن اللجنة لم تقم بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية لاستطلاع الحقائق على الأرض، إلا أنها تسلمت تقارير من كل من السلطة وحماس تعبر عن وجهات نظرهما⁴¹.

لم يتوقف الأمر على ذلك بل كشفت مصادر إعلامية مصرية وفلسطينية النقاب عن أن الخلاف بين حركتي فتح وحماس قد انعكس بدوره على العمل العربي المشترك، وكان وراء فشل اجتماع وزراء الخارجية العرب؛ حيث ظهر الخلاف بين فريقين من الوزراء: فريق عربي مكبّل بارتباطات

إقليمية ودولية، يرى في الضغط على حركة حماس وسيلة لترويضها وإخضاعها لمتطلبات السلام، كما هو مطروح، أي الاعتراف بشروط الرباعية الدولية والاعتراف بـ"إسرائيل". وكانت كفة هذا الفريق تبدو أرجح من كفة الفريق المحايد، الذي لا يرى مخرجاً للأزمة الفلسطينية إلا عبر حلّ توافقي لا يقصي أحداً. في حين كان موقف الأمين العام عمرو موسى محايداً بين حركتي فتح وحماس، ويتواصل مع الطرفين، وهذا موقف لم يرقّ لرئيس السلطة محمود عباس ومن يوالونه من وزراء الخارجية العرب، الذين كانوا يريدون موقفاً عربياً حاسماً يدين حماس⁴².

وقد تضمنت مسودة التقرير النهائي الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق توصيات، تركز على ضرورة رآب الصدع الفلسطيني، وتمكين الأطراف الفلسطينية المتناحرة من استئناف الحوار، وإيجاد دور للجامعة العربية في هذا المجال. كما كرر التقرير التأكيد على تحريم الاقتتال الفلسطيني، وطلب من حركتي فتح وحماس الوقف المستمر والكامل للاقتتال. وأشار التقرير إلى التأثيرات السلبية وحالة الاحتقان التي نجمت عن الحصار الجائر، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وتبنت اللجنة سلسلة من الخطوات والاتصالات مع الأطراف الفلسطينية والعربية المعنية؛ بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وعودة الوضع في قطاع غزة إلى الإطار القانوني الملتزم بالأطر الدستورية الفلسطينية⁴³. وهي توصيات لم يتحقق أي منها مع نهاية العام، خصوصاً مع تفاقم العجز العربي عن احتواء الصراع والقطيعة بين حركتي فتح وحماس، كما تجلّى في نهاية العام عندما تفجرت قضية المعابر الفلسطينية، إثر إحكام سلطات الاحتلال حصارها على القطاع وقطع الكهرباء وإمدادات الوقود.

3. الموقف من دعم صمود الشعب الفلسطيني:

منذ أن فرضت المجموعة الرباعية الدولية حصارها على الشعب الفلسطيني، منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، تحت زعم عدم اعتراف حماس بـ"إسرائيل"، لم يستطع النظام العربي اتخاذ موقف قوي وصارم في مواجهة هذا الحصار، ولم يعلن عدم التزامه به ولم يفضحه عالمياً، لكنه ظلّ حريصاً على استرضاء الأمريكيين والأوروبيين وعدم استفزازهم. لذلك لم يتجاوز الموقف العربي حدود الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وفي أضيق الحدود، والاستمرار في مناقشة اللجنة الرباعية الدولية من أجل فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني. أما الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والاجتياحات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بين حين وآخر، والاستمرار في عمليات اعتقال النشطاء، وتوسيع دائرة الاعتقال لتشمل وزراء ونواب أعضاء في المجلس التشريعي؛ فإن الموقف العربي ظلّ حبيساً ضمن إطار التنديد والتوجه المستمر إلى الأمم المتحدة من أجل التدخل. في حين يعرف الجميع أن الولايات المتحدة لن تسمح بصدور أي قرار من مجلس الأمن يدين الجرائم الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني.

إن المتابع للوضع الفلسطيني بإمكانه التمييز بين مرحلتين من الحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وخاصة بالنسبة لقطاع غزة، على صعيد القصف والاعتقال والاجتياح، وعلى صعيد إغلاق المعابر وفرض الحصار المحكم على القطاع؛ المرحلة الأولى: هي معظم شهور عام 2007. والمرحلة الثانية: هي التي حدثت في الأسابيع الأخيرة من كانون الأول / ديسمبر 2007، وكانون الثاني / يناير 2008. لكن الموقف العربي لم يتغير كثيراً إزاء المرحلتين، فهو موقف ضعيف ومهادن، إن لم يكن متواطئاً على نحو ما تكشّف في أثناء أزمة قطاع غزة في كانون الثاني / يناير 2008.

أ. المرحلة الأولى:

اقتصر الموقف العربي في هذه المرحلة على مواصلة دعوة اللجنة الرباعية الدولية والمجتمع الدولي لفك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وعلى تقديم معونات نقدية إلى السلطة الفلسطينية، وهي المعونة التي استُبعد قطاع غزة منها نهائياً، بعد خروج رئاسة السلطة من القطاع عقب الأحداث الدامية بين حركتي فتح وحماس، على الرغم من أن القطاع هو الأشد حاجة إلى مثل تلك المعونات، وهو الأكثر تضرراً وتأثراً من سياسة الحصار.

ففي معرض دفاعه عن موقف الجامعة العربية من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني أوضح محمد صبيح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين أن أية أموال تأتي إلى الجامعة معروفة المصدر، وفق قرارات القمم العربية، يتم تحويلها بدون عائق، أما الموارد العينية فيتم توزيعها داخل الأراضي المحتلة على الهيئات والمؤسسات بالتنسيق مع الهيئات الدولية. وأكد أن الأموال التي تمّت مصادرتها من إسماعيل هنية رئيس الحكومة خلال عبوره معبر رفح تمّ تحويلها إلى حساب أمانة السلطة الفلسطينية، بناء على مذكرة رسمية تلقتها الجامعة من المسؤولين في السلطة، وتمّ إيداعها في حساب قامت الجامعة بفتحه في أحد البنوك المصرية⁴⁴.

وفي ختام الاجتماع الوزاري لهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية الـ 18، التي عقدت في الخرطوم، دعت الهيئة إلى ضرورة توفير الدعم العربي الكامل لحكومة الوحدة الوطنية على الساحة الدولية؛ لمساعدتها على كسر الحصار المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وكشفت الهيئة عن تلقي الجامعة 380 مليون دولار من أصل 660 مليون دولار، قيمة مساعدات عربية قررتها قمة الخرطوم⁴⁵. وبعد قمة الرياض اهتمت الجامعة العربية بحثّ الدول العربية على تسديد التزاماتها المالية، وكشف محمد صبيح الأمين المساعد للجامعة لشؤون فلسطين أن التحركات العربية الرامية إلى تفعيل مبادرة السلام العربية، بعد القمة العربية في الرياض، ستولي اهتماماً بمسألة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني⁴⁶.

خارج هذا الإطار ليس هناك موقف عربي آخر داعم لصمود الشعب الفلسطيني، باستثناء بعض الإجراءات مثل التبرع بمليون جنيه مصري للعالمين على الحدود المصرية - الفلسطينية عند معبر رفح⁴⁷، والقيام باتصالات مع الحكومة العراقية لوقف العنف الذي تمارسه ضدّ اللاجئين



الفلسطينيين في العراق⁴⁸، والمطالبة بإطلاق النواب المعتقلين في السجون الإسرائيلية⁴⁹. وكانت هناك نية لعقد مؤتمر عربي يخصص لدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية بعد أحداث غزة الدامية وفق ما عبر عنه السفير أحمد قطان، مندوب السعودية في الجامعة العربية، عقب اجتماع هيئة متابعة تنفيذ قرارات والتزامات القمة العربية التي عقدت في الرياض، وعلى الرغم من أن السفير أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد للجامعة للشؤون السياسية، كان قد أوضح أن الخطوات الأولى للإعداد لهذا المؤتمر بدأت تتبلور؛ حيث تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع رجال الأعمال الذين سوف يشاركون به⁵⁰، إلا أن هذا المؤتمر لم يعقد.

ب. المرحلة الثانية:

على الرغم من افتضاح كل خلفيات القرار الإسرائيلي بإحكام الحصار على قطاع غزة في كانون الثاني / يناير 2008، وقطع الكهرباء والوقود بشكل كامل عن القطاع، سواء ما يتعلق بالضغط على سكان القطاع للتخلي نهائياً عن دعم حركة حماس⁵¹، أم رغبة بعض القيادات من أمثال إيهود باراك وزير الحرب ونائبه متان فيلنائي⁵² Matan Vilnai في توريث مصر في مسؤوليات القطاع، وتخليص "إسرائيل" نهائياً من أعبائه بما يعني تخليها عن واجباتها القانونية عن القطاع وأهله، باعتبارها سلطة احتلال؛ فإن الموقف العربي الرسمي الجماعي ظلّ ضعيفاً ومتردداً بل وعاجزاً في وقت يصعب فيه التردد والضعف والعجز، حتى أنه بدا وكأنه موقف متجانس مع الرغبة القديمة والمستمرة للتنصل من المسؤولية العربية تجاه الشعب الفلسطيني.

ولعل في مناشدة عمرو موسى للعرب أن يحتجوا ويرفعوا أصواتهم ضدّ ما يحدث في غزة هو تجسيد لكل هذا العجز. فلدى مغادرته القاهرة متوجّهاً، على رأس وفد، إلى العاصمة اللبنانية بيروت لمحاولة حلّ الأزمة اللبنانية ناشد عمرو موسى العرب بـ"رفع أصواتهم، على الأقل، ليطالبوا بوقف الحصار المفروض على قطاع غزة، وإمدادها بكل ما يستطيعون من أموال ودواء وطعام، وخاصة أنها في حصار كامل وعدوان يومي، وهذا أمر يجب ألا يترك دون موقف عربي"⁵³.

لم يوضح موسى كيف ستصل الأموال والدواء والطعام إلى قطاع غزة والمعابر مغلقة، ولذلك جاء البيان الصادر عن مجلس وزراء الخارجية ضمن هذا الإطار العاجز، فبعد الإشادة بالجهود المصرية لتخفيف المعاناة عن قطاع غزة، أكد المجلس دعمه لهذه الجهود، وطالب المجلس الدول العربية بتقديم المزيد من الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، وطالب "إسرائيل" بتحمل المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع في الضفة والقطاع، كما طالبها بإنهاء الحصار. كما طالب وزراء الخارجية مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته، ودعوا الأطراف المعنية إلى استئناف العمل بالترتيبات المتفق عليها دولياً لضمان إعادة تشغيل معابر قطاع غزة بما فيها معبر رفح⁵⁴.

هذا كل ما استطاعت جامعة الدول العربية القيام به من مناشدات، دون أن تقوم الجامعة بتحمل

مسؤولياتها في الدعوة أولاً إلى فرض اتفاقية جديدة ومنصفة تضمن أن تكون المعابر مفتوحة وغير خاضعة للإرادة الإسرائيلية. كما أن الجامعة لم تفكر في الحل الاستراتيجي البديل لبقاء القطاع مرهوناً للإرادة الإسرائيلية؛ إذ كيف يمكن إبقاء القطاع معتمداً كلياً على "إسرائيل"، وفي الوقت ذاته يراد للفلسطينيين الاستقلال. ولم يفكر وزراء الخارجية في توفير البديل العربي للقطاع من الكهرباء والوقود. ربما لأن هذه التبعية ضرورة لتركيبة القطاع للقبول بالسياسات العربية، التي اختارت السلام خياراً استراتيجياً، وهذا هو جوهر الموقف العربي.

4. العلاقة مع "إسرائيل" وأفق التطبيع:

التزم النظام الرسمي العربي بموقفه الرفض لحدوث أي تطور في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وبالشروط الواردة في مبادرة السلام العربية، وقد تأكد هذا في مناسبتين؛ الأولى: ضمن إطار خطة تفعيل مبادرة السلام العربية بعد مؤتمر القمة العربية في الرياض. والثانية: بمناسبة الموافقة على الذهاب للمشاركة الجماعية في اجتماع أنابوليس.

فقبل انعقاد القمة العربية ترددت مطالب عربية ودولية لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية تدعوها للاعتراف بـ "إسرائيل"، ولكن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رفض هذه المطالب، وقال في تصريحات صحفية بعد لقائه مع وزيرة الخارجية الكرواتية كوليندا جرابار كيتاروفيتش Kolinda Grabar-Kitarović إن "الاعتراف لا يجب أن يكون من طرف واحد فقط، بل يجب أن يكون من الطرفين حماس وإسرائيل"⁵⁵.

وبعد قمة الرياض رفض عمرو موسى أي تطبيع مع "إسرائيل" قبل تحقق السلام، وأكد أن "ذلك لا يمكن أن يتم مهما كانت الأمور؛ لأن ذلك معناه أنهم يريدون التطبيع مجاناً"⁵⁶. ورفض هشام يوسف المتحدث باسم الأمين العام تصريحات إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، حول رغبة حكومته إجراء اتصالات مع الجامعة العربية حول مبادرة السلام، وقال إن المطلوب هو قيام "إسرائيل" بتحديد موقفها إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، مؤكداً أن "إسرائيل تماطل وتراوغ بهدف تعطيل أي تقدم على مسار السلام، وهي تريد أن تحصل على تنازلات بدون مقابل، لكن الموقف العربي وموقف جامعة الدول العربية واضح تماماً بأنه لا تنازلات مجانية، وأن الدول العربية أوضحت موقفها من خلال المبادرة"⁵⁷.

وبعد ما تردد عن أن زيارة كل من أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري، وعبد الإله الخطيب وزير الخارجية الأردني لـ "إسرائيل" كانت باعتبارهما ممثلين للجامعة العربية من أجل دفع المبادرة العربية قدماً⁵⁸، أعلن أحمد أبو الغيط أنه "لا يمثل إلا مصر فقط، ولا يمثل الجامعة العربية"، وقال إن زهاب ووزير خارجية مصر والأردن لـ "إسرائيل" هو بتكليف من اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة مبادرة السلام المنبثقة عن قمة الرياض، ولكنه بالتأكيد "لا يمثل الجامعة العربية"⁵⁹.

الموقف العربي الرفض لـ "التطبيع المجاني" تكرر ثانية بمناسبة المشاركة العربية في اجتماع

أنابوليس. ففي مقابلة صحفية قبل انعقاد ذلك الاجتماع أوضح الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه "لا تنازلات في المؤتمر"، وأن وجود دول عربية وإسلامية لا تقيم علاقات مع "إسرائيل" مثل السعودية لا يعني التطبيع، لأن هذه الدول تحضر اجتماعات الأمم المتحدة بحضور "إسرائيل" دون أن يعني ذلك تطبيعاً.

كما أكد هذا الموقف سعود الفيصل عندما قال "لا تطبيع قبل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين"⁶⁰. وهو موقف سبق أن أكدته عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، عقب اجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية قبل يومين من اجتماع أنابوليس عندما قال إن قرار حضور مؤتمر أنابوليس لا يعني التطبيع مع "إسرائيل"، لكنه قرار بالتحرك نحو السلام، وتأكيد ضرورة إعادة طرح قضية المفاوضات بعد جمود طويل⁶¹.

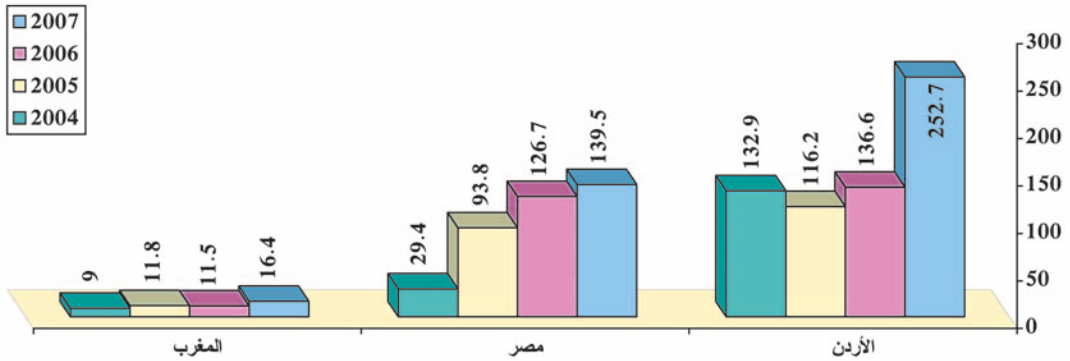
محمل هذه المواقف العربية سواء ما يتعلق بعملية التسوية، أم الصراعات الفلسطينية - الفلسطينية، أم دعم صمود الشعب الفلسطيني، والموقف من التطبيع تكشف حقيقة لم يستطع عمرو موسى إنكارها، وهي العجز عن حل الأزمات العربية، وليس فقط القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن هذه الأزمات لا تزال تراوح مكانها دون إحراز تقدم. هذه القضايا تشمل، على نحو ما أشار عمرو موسى، فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال، مما يعني أن النظام العربي ومنظّمته الإقليمية في مأزق حقيقي أهم معالمة هو العجز عن القيام بالوظائف الأساسية. وعندما يحدث ذلك؛ فإن هذا يعني أن النظام العربي في مأزق يتطلب المراجعة، وإلا فإن مخاطر المشاريع الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة بإعادة ترتيب النظام الإقليمي، وإعادة رسم الخرائط، وفرض حالة استقطاب إقليمية ومحاور متصارعة، سوف تتحول إلى حقائق أو إلى، واقع يُشجّع الرئيس الأمريكي أن يخاطب العالم العربي في زيارته للمنطقة في كانون الثاني / يناير 2008 بالتوجه نحو عقد شراكة مع "إسرائيل"، وليس مجرد الاعتراف بها، وعقد اتفاقيات سلام معها، ومواجهة ما أسماه "العدو الإيراني" المتهم الأول من وجهة نظر الرئيس الأمريكي بدعم "الإرهاب" الذي يعني أيضاً كل فصائل المقاومة العربية ومنظماتها.

ومن جهة أخرى، فإن العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وبعض البلدان العربية قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال سنة 2007. فقد زادت الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بنسبة 85% عن السنة السابقة، فارتفعت من 136.6 مليون دولار إلى 252.7 مليون دولار؛ كما زادت الواردات الإسرائيلية من الأردن بنسبة 41.9%، فارتفعت من 38.2 مليون دولار إلى 54.2 مليون دولار. كما ارتفعت نسبة الصادرات والواردات بين "إسرائيل" وكل من مصر والمغرب، وإن بنسبٍ ومبالغ أقل؛ كما يوضح الجدول التالي:

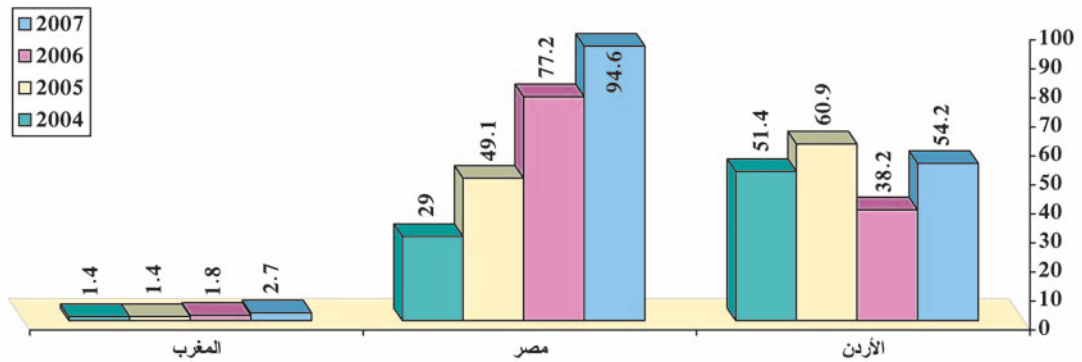
جدول 3/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2004-2007 (بالمليون دولار)⁶²

الواردات الإسرائيلية من:				الصادرات الإسرائيلية الى:				البلدان
2004	2005	2006	2007	2004	2005	2006	2007	
51.4	60.9	38.2	54.2	132.9	116.2	136.6	252.7	الأردن
29	49.1	77.2	94.6	29.4	93.8	126.7	139.5	مصر
1.4	1.4	1.8	2.7	9	11.8	11.5	16.4	المغرب

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2004-2007 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2004-2007 (بالمليون دولار)



رعت السعودية المحادثات بين
فتح وحماس، والتي أدت إلى
عقد اتفاق مكة في 2007/2/8.
(مكتب الإعلام الفلسطيني)



سعت مصر إلى دعم الوحدة
الوطنية الفلسطينية، وعلاج
المشاكل بين فتح وحماس.
الصورة للرئيس مبارك مع
الرئيس عباس، في القاهرة في
2007/2/26. (رويترز)

على الرغم من الحصار، ومن
التخوف الرسمي العربي من
الإسلاميين؛ إلا أن حماس
حافظت على علاقات جيدة
مع عدد من البلدان العربية
خصوصاً سورية وقطر
واليمن والسودان. الصورة
لخالد مشعل مع الرئيس اليمني
علي عبد الله صالح، بعد إجراء
مباحثات بينهما في صنعاء في
2007/3/29. (رويترز)



الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية ووزير الخارجية زياد عمرو، ويظهر إلى جانبهم الأمين العام للأمم المتحدة، في أثناء مشاركتهم في مؤتمر القمة العربية التي عُقدت في الرياض، في 2007/3/29. (رويترز)



الدخان يتصاعد من مخيم نهر البارد نتيجة قصف الجيش اللبناني له، في أثناء معارك السيطرة على المخيم مع جماعة "فتح الإسلام"، والتي أدت إلى دمار المخيم وتهجير معظم سكانه. الصورة التقطت في 2007/8/23. (رويترز)

وزير الخارجية الأردني يصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي، وإلى جانبهما وزير الخارجية المصري، حيث قام الوزيران المصري والأردني بزيارة لـ"إسرائيل" في 2007/7/25؛ لمتابعة عرض المبادرة العربية للسلام. (رويترز)



ثانياً: أداء الدول العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية

نستطيع أن نتلمس بعض التمايز والاختلاف في مواقف الدول العربية، مقارنة بأداء النظام العربي الرسمي ومواقفه، لكن هذا

التمايز والاختلاف يتضح أكثر عند مقارنة مواقف الدول العربية فيما بينها؛ حيث يرتبط هذا التمايز والاختلاف بدرجة الاقتراب أو الابتعاد عن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمم العربية، بل وبمستوى التزام كل دولة، أو بالأحرى مستوى استمرار التزام كل دولة، بمفهوم الأمة العربية والقومية العربية، ومدى سعيها لمواجهة المشروعين الأمريكي والصهيوني، الذي تقوم نقطة ارتكازهما على إعادة تقسيم الوطن العربي إلى دويلات ذات هويات فرعية طائفية وعرقية. كما يرتبط أيضاً هذا التمايز والاختلاف في مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية بدرجة العلاقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ومنظومة التحالفات الإقليمية والدولية لكل دولة، والموقف الذي نعينه هنا هو أولاً درجة كثافة تفاعلات كل دولة مع القضية الفلسطينية وتطوراتها، ودرجة الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها من خلال دراسة العناصر الأربعة للتحليل التي سبق الاعتماد عليها في تحليل أداء النظام الرسمي العربي ومواقفه. ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أربعة أقاليم فرعية هي: المشرق العربي (دول المواجهة باستثناء العراق الذي له ظروفه الخاصة) والخليج، والسودان والقرن الإفريقي، وأخيراً دول المغرب العربي.

1. دول المواجهة (المشرق العربي):

يعني مصطلح دول المواجهة أن هذه الدول هي الأكثر التزاماً والأكثر كثافة في تفاعلها مع القضية الفلسطينية، لكن هذا الاعتقاد يرتبط شرطياً بوجود مواجهة أو باستمرار التزام هذه الدول لكونها دول مواجهة مع الكيان الصهيوني، ولكن مع توقيع كل من مصر والأردن اتفاقيات سلام مع هذا الكيان فإنها باتت أكثر التزاماً بالحل السلمي للصراع مع "إسرائيل"، وأكثر حرصاً على الحيولة دون تفجر الحروب والمواجهات؛ لأنها تضعها في مواقف صعبة وحرجة مع الرأي العام داخلها والرأي العام العربي، لذلك فإن هذه الدول، وإن كانت بحكم الجغرافيا، هي الأكثر كثافة في تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تعد الأكثر التزاماً بالقضية الفلسطينية، وإن كانت تؤكد دوماً أن حرصها على الحل السلمي هو من باب الالتزام بهذه الحقوق. هذا ينطبق على مصر والأردن ولا ينطبق بالدرجة ذاتها على سورية ولبنان.

أ. مصر:

1. الموقف المصري من عملية التسوية:

تعدّ مصر أكثر دولة لها مصلحة وطنية مباشرة في إنجاح عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ فنجاح التسوية يؤكد صدق وجدية المسار المصري الذي انتهج

مبكراً الحلّ السلمي. ولقد شهدت سنة 2007 تفاعلات مصرية مكثفة من أجل تحريك المفاوضات وإنجاح المبادرات ودعم المؤتمرات واللقاءات ذات الصلة بعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويمكن تلمس ذلك من خلال متابعة هذا الدور عبر ثلاث مراحل مميزة؛ الأولى استمرت طيلة شهري كانون الثاني / يناير، وشباط / فبراير 2007 من خلال طرح مبادرة مصرية بديلة لخريطة الطريق التي بدت متعثرة. والثانية صاحبت الإعداد للقمة العربية التي عقدت في شهر آذار / مارس 2007 ثم المشاركة فيها ومتابعة توصياتها. أما المرحلة الثالثة فهي ابتداءً من أواخر تموز / يوليو 2007 حتى نهاية العام، وهي المرحلة التي تزامنت مع قبول وتأييد دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لعقد مؤتمر للسلام في الخريف، حمل اسم "مؤتمر الخريف"، ثم استقر على اسم "اجتماع أنابوليس"، الذي عقد في نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2007، ومتابعة جهود إحياء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وفقاً لمسمى "تفاهمات أنابوليس".

(أ) المسعى المصري لإنجاح مبادرة بديلة لخريطة الطريق:

بدأت فكرة هذه المبادرة باقتراح مصري لعقد قمة رباعية مصرية - أردنية - فلسطينية - إسرائيلية؛ لبحث إعادة إطلاق عملية التسوية واستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية حول التسوية النهائية⁶³. وقد أفصح الرئيس المصري حسني مبارك في حوار مع مجلة روزاليوسف المصرية عن أن مصر لديها تصور واضح حول إرساء اتفاق سلام شامل قائم على الشرعية الدولية، معتبراً أن التوصل إلى صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" والفلسطينيين، سيتيح البدء في إجراءات لبناء الثقة، تمهيداً لاستئناف المفاوضات بين الجانبين⁶⁴. ثم عاد الرئيس المصري وكشف عن مبادرة قدمتها القاهرة بالتشاور مع بعض الدول العربية، مشيراً إلى أن وفداً مصرية سيقوم بزيارة للولايات المتحدة في شهر شباط / فبراير 2007 لبلورة الموقف من هذه المبادرة، التي تستند في جانب كبير منها إلى مبادرة السلام العربية، وتتضمن مجموعة أفكار منها إعادة التأكيد على إمكان التعايش المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين شريطة وقف ممارسات الاحتلال ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والشروع في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني. كما تتضمن، وفقاً لما ذكرته مصادر موثوقة، استبعاد حركة حماس، والتأكيد على أن الرئاسة هي الممثل الشرعي للسلطة الفلسطينية⁶⁵.

وقد طرح الرئيس المصري هذه المبادرة على كوندوليزا رايس خلال زيارتها لمصر ولقائه معها في مدينة الأقصر، كما تمّ التشاور بشأنها مع عدد من الدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية. ونفى مصدر مصري مسؤول أن تكون هذه المبادرة تتعارض مع مبادرة السلام العربية، وذكر أن مصر حصلت على تأييد السعودية ودعمها⁶⁶.

وقد حمل أحمد أبو الغيط هذه المبادرة إلى واشنطن والتقى مع كوندوليزا رايس وكبار المسؤولين،

وأوضح أن المبادرة أو الرؤية المصرية تقضي بالاتفاق على مرحلتين أساسيتين تنتهيان بالحل النهائي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية داخل حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد أن مصر تستبعد تماماً فكرة الدولة المؤقتة، وأوضح أن المرحلة الأولى تعمل على تحقيق الاستقرار في العلاقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتشمل اتخاذ إجراءات متبادلة أهمها تبادل الأسرى والعودة إلى "تفاهات شرم الشيخ"، والالتزام بالتهدئة الأمنية لبناء الثقة. أما المرحلة الثانية فتتمثل في استئناف المفاوضات النهائية التي يمكن أن تتم بأي صورة، بما في ذلك أن تكون غير معلنة⁶⁷.

أهم ما في هذه المبادرة أنها كانت تركز على ضرورة تحديد الهدف النهائي للمفاوضات المحتملة؛ فالمفاوضات السابقة، وكما أشار وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، فشلت بسبب عدم معرفة الهدف الذي تسعى إليه مسبقاً⁶⁸، ولكن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح ربما لظهور متغير جديد، وهو دعوة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، وطموح الأمريكيين والإسرائيليين إلى إجراء تعديلات مناسبة فيها، والسعي لإقرار هذه التعديلات من مؤتمر القمة العربية في الرياض.

(ب) مصر والقمة العربية وإعادة تفعيل مبادرة السلام العربية:

تجاوبت مصر مع دعوة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، واستضافت في مدينة أسوان (جنوب مصر) لقاء رايس بوزراء خارجية ما عُرف بـ"اللجنة الرباعية العربية" وأيضاً لقاءها مع رؤساء أجهزة الاستخبارات بالدول الأربع: مصر والسعودية والأردن والإمارات، وكانت طرفاً مباشراً فيما عُرف بـ"صفقة رايس"، التي أجهضها الرفض الإسرائيلي لمبادرة السلام العربية. كما أيدت مصر تبني القمة العربية في الرياض لدعوة إعادة تفعيل المبادرة، وحرصت على نفي أي نية لتعديلها بما يتماشى مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية، كما شاركت في اللجنة المعنية بمتابعة تفعيل المبادرة التي أخذت اسم "لجنة مبادرة السلام العربية"، وشارك أحمد أبو الغيط مع نظيره الأردني في حمل المبادرة ومناقشتها مع المسؤولين في الكيان الصهيوني. وقبل سفرهما إلى "إسرائيل" نفى وزير الخارجية المصري أن تكون لجنة المبادرة مكلفة بالتفاوض مع "إسرائيل"، وأكد أن التفاوض بشأن خاص بكل طرف له مشكلة مع "إسرائيل"، سواء الفلسطينيين أم سورية أم لبنان⁶⁹.

وقد واصلت مصر جهودها لتفعيل مبادرة السلام من خلال لقاءات ومؤتمرات متعددة، منها اللقاء الثلاثي الذي جمع وزراء خارجية مصر والأردن و"إسرائيل" في شرم الشيخ، وهو اللقاء الذي شهد خلافات بين الطرفين العربي والإسرائيلي بسبب موقف تسيبي ليفني من مبادرة السلام العربية. وأوضح وزير الخارجية المصري أن الاجتماع تطرق إلى الكثير من المفاهيم العربية للسلام، والردود الإسرائيلية على تلك المفاهيم، وأن الوزيرين المصري والأردني طالبا الوزيرة الإسرائيلية بضرورة احترام الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ووقف سياسة الاغتيالات

وكافة أشكال التصعيد العسكري تجاه الفلسطينيين، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها إشاعة أجواء بناء الثقة مع الجانب الفلسطيني⁷⁰.

وقد التقى الرئيس المصري حسني مبارك بالوزيرة الإسرائيلية عقب لقاءها مع وزيرى خارجية مصر والأردن، وبحث معها سبل إحياء عملية السلام، وإمكان تعامل "إسرائيل" مع المبادرة العربية⁷¹.

وجاء التحرك الأهم بترتيب مصر لعقد قمة رباعية: مصرية أردنية فلسطينية إسرائيلية في شرم الشيخ، استهدفت دعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أعقاب أحداث غزة الدامية، وإعادة تحريك عملية التسوية، وإعطاء دفعة للعلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية حسب تصريح لوزير الخارجية المصري⁷². وفي كلمته الافتتاحية بهذه القمة، التي عقدت في منتجع شرم الشيخ، دعا الرئيس مبارك إلى موقف مشترك يحقن دماء الفلسطينيين والإسرائيليين، وينهي العنف على الجانبين، ويهيئ الأجواء للعودة لمائدة المفاوضات وفق "أفق سياسي" واضح يخلص لقضايا الوضع النهائي بعيداً عن الإجراءات الأحادية والحلول المؤقتة، ويحقق السلام العادل والدائم الذي يتأسس على قوة الحقّ وأسس الشرعية الدولية ومبادئها، ويحقق تطلع الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة. ووجه مبارك الحديث إلى إيهود أولمرت موضحاً أنه "لو نفذت التفاهات التي توصل إليها عباس مع رئيس وزراء إسرائيل السابق أرييل شارون في شرم الشيخ في الثامن من شباط / فبراير 2005 بالكامل، لما كانت الأوضاع قد تدهورت إلى حالة التردّي التي وصلت إليها اليوم"⁷³.

وفي صبيحة اليوم التالي عرض الرئيس المصري على العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، نتائج تلك القمة الرباعية، كما ناقشا سبل احتواء الموقف بين حركتي فتح وحماس، والجهود من أجل لمّ الشمل الفلسطيني، وسبل جمع الحركتين إلى مائدة الحوار⁷⁴.

(ج) مصر واجتماع أنابوليس:

رحبت مصر بالبيان الذي دعا فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى عقد مؤتمر دولي "في الخريف" حول عملية السلام، وذلك بعد ساعات من هذه الدعوة، وأعلن أحمد أبو الغيط أن الطرح الأمريكي يتضمن عناصر إيجابية يجب التمسك بها، والبناء عليها وتطويرها، معبراً عن تأييده للإشارات التي وردت في البيان عن الحاجة إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية الفاعلة وذات التواصل الأرضي⁷⁵.

وظلّ الموقف المصري منذ ذلك الوقت وحتى انعقاد اجتماع أنابوليس في 2007/11/29 حريصاً على توفير الإعداد الجيد للمؤتمر حتى يحقق الأهداف المرجوة؛ ومن أجل ذلك قامت مصر بالعديد

من الأنشطة شملت لقاءات ومؤتمرات وتصريحات للرئيس المصري ووزير الخارجية. فقد دعا الرئيس مبارك إلى ضرورة إنجاز اتفاق مبادئ حول الدولة الفلسطينية قبل عقد "مؤتمر السلام"⁶⁷، أما وزير الخارجية فقد أوضح أن بلاده لا تضع شروطاً للمشاركة في المؤتمر في معرض توضيح موقف مصر في حالة إذا لم توجه دعوة أمريكية إلى سورية لحضور المؤتمر، فقد ذكر: "إننا نؤكد على دعوة كل الأطراف العربية التي ترغب في المشاركة في مثل هذا الاجتماع، ولكننا لا نربط مشاركة مصر من عدمها بشروط محددة"⁷⁷.

وقد نظمت مصر اجتماع القمة بين الرئيس المصري والملك عبد الله الثاني ملك الأردن في الإسكندرية في 2007/9/4، كما نظمت في 2007/11/22 اجتماع قمة ثلاثي مصري-أردني-فلسطيني في منتجع شرم الشيخ.

في القمة الثنائية بالإسكندرية دعا الطرفان المصري والأردني إلى ضرورة تنسيق المواقف العربية قبل المشاركة في المؤتمر الدولي، وأكدت القمة على أهمية أن يخرج المؤتمر بنتائج إيجابية، كما أكدت أن مبادرة السلام العربية هي أساس التصور العربي للمؤتمر⁷⁸. وفي القمة الثلاثية وجد الرئيس المصري الدعوة إلى ضرورة الإعداد الجيد للمؤتمر، ووضع أجندة ومرجعيات واضحة، وقال: "الأهم أن يسفر في النهاية عن نتائج ملموسة تدفع عملية السلام إلى الأمام على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وعلى نحو يفتح الباب لإجراء تقدم مماثل على بقية المسارات"⁷⁹.

2. الموقف المصري من الصراعات الفلسطينية - الفلسطينية:

أعطت مصر، على مدار العام، أهمية وألوية لاحتواء الخلافات التي تحولت إلى صراعات، بل وصراعات دامية بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من ناحية، وبين حركة حماس من ناحية أخرى. واتبعت مصر أكثر من وسيلة لاحتواء هذه الخلافات ابتداءً من الاتصالات الثنائية والحوارات الثلاثية، ثم إيفاد وفد أمني مصري على مستوى عالٍ، برئاسة اللواء برهان حماد وتحت رعاية الوزير عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية، وترتيب لقاءات قمة ثنائية وثلاثية ورباعية، وتبني هذا الموقف في اجتماعات وزراء الخارجية العرب. لكن هذا الموقف المصري تطور بعد أحداث غزة الدامية؛ حيث قامت مصر بسحب وفدها الأمني وإعادته للقاهرة عقب تلك الأحداث في إشارة إلى رفض ما حدث من تصفية دموية للصراع بين حركتي فتح وحماس، وأعقب ذلك انحياز مؤقت للسلطة الفلسطينية، ثم عودة إلى تبني موقف متوازن بين الحركتين، لكن الأمر تطور في النهاية إلى ميل ودعم لموقف الرئيس محمود عباس في مواجهة حركة حماس.

ففي بداية سنة 2007 دعت مصر والأردن، عقب قمة جمعت الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله بن الحسين، إلى وقف الاقتتال الفلسطيني وإلى اتفاق بين فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط⁸⁰. ثم دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى

الانضمام لاتفاق مكة، ونفت أي تراجع عن موقفها الداعم للحوار الفلسطيني - الفلسطيني بعد توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق مكة، وأكدت أن تنفيذ هذا الاتفاق يتم بالتنسيق وتشاور بين مصر والمملكة العربية السعودية، وأن الوفد الأمني المصري ما زال مستمراً في عمله منذ أشهر عديدة⁸¹.

وبعد تجدد الاشتباكات الدامية بين حركتي فتح وحماس تدخلت مصر عبر وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد والمقيم في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار كان هو الخامس بينهما منذ تجدد الاشتباكات⁸²، ثم بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار الحوار السابق في القاهرة عام 2005⁸³. لكن هذه الحوارات لم تكتمل بعد لجوء حركة حماس إلى الحسم العسكري في القطاع.

قبل هذا الحسم العسكري لجأت "إسرائيل" إلى التشكيك في نوايا الموقف المصري عندما ادّعت جريدة هآرتس الإسرائيلية على الرئيس المصري حسني مبارك قوله إن "مصر لا تقبل وجود حماس في الحكم خصوصاً في ظلّ تعزز علاقاتها مع حركة الإخوان المسلمين". اللواء برهان حماد نفى هذا الادعاء⁸⁴، واستمر في مواصلة دوره الرامي إلى احتواء الأزمة بين حماس وفتح، وفي وقت من الأوقات أصبح هو قناة الاتصال الوحيدة بين الحركتين، قبل نجاح حماس في حسم المواجهة عسكرياً⁸⁵.

قبيل هذا الحسم العسكري أكد اللواء برهان حماد أن أيادٍ شيطانية تلعب في الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت محترفة في إشعال الاقتتال بين الأشقاء⁸⁶. وهدد بالنزول إلى الشوارع مع المواطنين الفلسطينيين لوقف الاقتتال الدامي في الشوارع، ودعا إلى اجتماع عاجل في مكتبه بغزة لوقف هذا الاقتتال⁸⁷. وفي الوقت نفسه رفضت مصر، على لسان وزير خارجيتها، فكرة إرسال قوات دولية إلى الأراضي الفلسطينية، وحدد أحمد أبو الغيط أربعة شروط للقبول بهذه الفكرة؛ أولها: ألا يكون هناك اقتتال فلسطيني - فلسطيني، وثانيها: أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، وثالثها: أن تتوقف "إسرائيل" عن كل أعمال التعرض للفلسطينيين، ورابعها، أن يكون الهدف هو التسوية النهائية، وأن يكون هدف هذه التسوية معلوماً⁸⁸.

هذه الأدوار المصرية أسهمت في إيجاد قناعة لدى المسؤولين المصريين بأن هناك "مجموعة عابثة"، تلعب في الساحة الفلسطينية، وتستخدم كأدوات لجهات مرتبطة بأجندات خارجية، تسعى لتنفيذ سيناريوهات محددة على رأسها إيجاد الفوضى على الساحة الفلسطينية، لإزاحة حركة حماس عن السلطة. ونقلت جريدة الحياة عن مصادر مصرية موثوقة قولها إن الرئيس محمود عباس "يعلم بمجريات الأمور، ويعلم الشخصيات الضالعة في الاقتتال، وكل المعلومات لديه، ورغم ذلك لم يتخذ ضدهم أي إجراء، ولم يتمّ توقيفهم"⁸⁹، وبعد ذلك نسبت جريدة المصري اليوم القاهرية، نقلاً عن مصدر رفيع المستوى من الوفد المصري الأمني في غزة، إلى محمد دحلان

ومجموعته داخل أجهزة أمن السلطة مسؤولية الإيقاع بين حركتي فتح وحماس، ووصفت هذه المجموعة بأن لها أيادٍ خفية واتصالات مع "إسرائيل" وأمريكا، وأن هدفها هو الوصول إلى السلطة للاستيلاء على القيادة السياسية، وإبرام اتفاقات مع "إسرائيل" بالطريقة التي تريدها الأخيرة⁹⁰.

هذه التكهّنات أو الاتهامات تكشف حقيقتها فيما بعد عندما نشرت مجلة فانتي فير الأمريكية Vanity Fair magazine على لسان الصحفي الأمريكي ديفيد روز David Rose، الذي أوضح أن الإدارة الأمريكية، عبر وثائق حصل عليها، سعت إلى الإطاحة بحكومة حماس سياسياً وعسكرياً، وإشعال حرب أهلية في قطاع غزة بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية. وقال ديفيد روز إن خطة سرية وضعتها الإدارة وافق عليها الرئيس الأمريكي ووزيره خارجيته وإليوت إبرامز Elliott Abrams، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، عبر الجنرال كيث دايتون الذي تولى الاتفاق مع محمد دحلان القيام بمهمة إسقاط حكومة حركة حماس. وإن رايس أجرت سلسلة اتصالات مع قادة مصر والأردن والسعودية والإمارات، وطلبت منهم دعم حركة فتح بالمال لشراء السلاح وتدريب قوات الأمن التابعة للسلطة. وذكر أن أربع شاحنات مصرية محملة بالأسلحة الخفيفة عبرت إلى قطاع غزة في أواخر كانون الأول / ديسمبر 2006 بعلم الحكومة الإسرائيلية؛ حيث أوضح الوزير الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer أن هذه الأسلحة ستجعل محمود عباس قادراً على التعامل مع المنظمات التي تحاول تخريب كل شيء⁹¹.

أيّاً كانت درجة دقّة هذه المعلومات فإن ما نشرته جريدة الأخبار اللبنانية على لسان مصادر فلسطينية مطلعة من أن مصر غيرت تعاملها مع حركة حماس، بعدما قدمته الحركة من وثائق عثرت عليها في مقر الأجهزة الأمنية إلى السلطات المصرية المسؤولة، جاء ليدعم تلك المعلومات التي نشرتها المجلة الأمريكية، فقد ذكرت تلك المصادر أن الوثائق التي حصلت عليها المخابرات المصرية تضمنت شريطاً مصوراً يظهر عناصر أمنية مقربة من دحلان يتباحثون في كيفية وضع كاميرات حساسة قرب الحدود المصرية مع قطاع غزة، تكشف تحركات الجنود المصريين المرابطين هناك، بناءً على رغبة إسرائيلية. وهذه الكاميرات كان يفترض أن ترتبط بغرفة التحكم الإسرائيلية في معبر كرم أبو سالم شرقي معبر رفح الحدودي. ومن الوثائق أيضاً خريطة عليها توقيع مدير الأمن الداخلي الفلسطيني السابق العميد رشيد أبو شبك تظهر إحداثيات مكتب الوفد الأمني المصري الذي كان يربط في قطاع غزة، وهناك وثيقة أخرى موقعة من أبو شبك عن آلية عمل كاميرات المراقبة التي تحيط بالمقر الأمني المصري، وزيارات الفصائل الفلسطينية للوفد الأمني المصري التي لا تتعلق بالعمل الرسمي⁹².

هذه الوثائق أعادت التوازن للموقف المصري، لفترة لم تستمر طويلاً، ذلك لأن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة أدت إلى موقف مصري معارض، عبّر عن نفسه بسحب الوفد الأمني المصري

وإغلاق مقره في غزة⁹³. ثم قامت مصر برفع حالة الطوارئ على الحدود مع غزة خشية نزوح الفلسطينيين إليها⁹⁴. ورحبت على لسان وزير خارجيتها بحكومة سلام فياض البديلة لحكومة حماس⁹⁵، وأعلنت مصر رفضها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولوحت بعزل حركة حماس، ونقلت جريدة الحياة عن مصدر مصري موثوق أن القاهرة "لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي" في قطاع غزة، وأن هناك دعوة لتجمع عربي يؤكد شرعية الرئيس أبو مازن ويرفض التعامل مع دولة مستقلة في قطاع غزة تتزعمها حركة حماس مع تلويح بعزلها إقليمياً⁹⁶.

وتأكيداً لهذا التوجه نظمت مصر قمة رابعة في شرم الشيخ بمشاركة أردنية وفلسطينية وإسرائيلية، استهدفت دعم الرئيس محمود عباس، والسعي لإنهاء الخلافات الفلسطينية. لكن ظهر تشدد إيهود أولمرت إزاء استئناف عملية السلام، وهدد بالتراجع عن التعهدات القليلة التي قدمها لمحمود عباس لو عاد للحوار مع حركة حماس (حسب طلب الرئيس مبارك)، كما مال أولمرت والإعلام الإسرائيلي لخيار الحل العسكري ضد حركة حماس⁹⁷. وقد أظهرت هذه القمة تضارباً مفاجئاً وواضحاً في الأهداف بين مصر وسائر الأطراف الثلاثة الأخرى. ففي مقابل توافق المصالح الذي بدا بين أولمرت وعباس والملك عبد الله في جوانب تقوية محمود عباس على حساب حماس، فإنه قد اتضح جلياً أن ثمة حذراً مصرياً من الدخول في شرك إسرائيلي لتضييع فرصة جديدة لإحياء مفاوضات السلام، عبر اتباع آليات حصار حماس وعزلها، الذي يمكن أن يؤدي مستقبلاً إلى "خيار الضفة أولاً"، وتجزئة القضية الفلسطينية أكثر⁹⁸. فقد ركزت مصر في هذه القمة على دعوة الفلسطينيين لإنهاء خلافاتهم⁹⁹، وأكد الرئيس المصري حسني مبارك مجدداً أن مصر ستعاود الوساطة بين حركتي فتح وحماس بعد أن تهدأ الأمور¹⁰⁰، وأكدت مصادر مصرية أن القاهرة تجري اتصالات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي، لضمان عدم تعرض قطاع غزة لأية أزمة إنسانية فيما يتعلق بالإمدادات الأساسية من الغاز والماء والكهرباء والأغذية والمواد الطبية، ونفت ما تردد عن احتمال قيام مصر بقطع الإمدادات عن غزة، وقالت إن الرغبة المصرية في دعم وتأكيد شرعية الرئيس عباس تصطدم مع مفهوم استعادة وضمان وحدة الصف الفلسطيني، مشيرة إلى خشية القاهرة فيما يتعلق باستفحال الوضع في غزة، ونسبت إلى مصدر دبلوماسي قوله: "إن مصر تترقب ما تسفر عنه الأحداث في المنطقة، وإنها لن تسعى لعزل حماس دولياً"، مشيراً إلى أن القاهرة ستستدعي الفصائل لبدء مفاوضات حول الأوضاع الحالية عندما تستقر الأمور، وشدد على رفض مصر فكرة إرسال قوات دولية إلى قطاع غزة¹⁰¹.

وقامت مصر بدور بارز في دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث أزمة الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم مصر والسعودية والأردن وقطر، بهدف التعرف على رؤية كل طرف لما حدث ولماذا حدث؛ والبحث في الآليات المناسبة التي تؤمن استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطيني - الفلسطيني¹⁰². وبعد تعثر

مهمة هذه اللجنة واصلت مصر جهودها الخاصة لاستئناف الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، واحتواء الخلافات خاصة بين حركة فتح وحماس. ففي الأسبوع الأول من أيلول / سبتمبر 2007 دعت مصر وفدين يمثلان حركتي حماس وفتح للقاهرة للتباحث حول إمكانية استئناف الحوار بينهما، وإعداد صيغ متعددة تؤمّن التوافق والتقارب، من بينها أن تعلن حماس استعدادها لإخلاء المقارّ الأمنية التابعة للسلطة، أو أن تعلن استعدادها للتراجع عن الأوضاع المستجدة بعد الحسم العسكري من دون تحديد طبيعة الخطوات¹⁰³. لكن هذه الدعوة لم تحقق الأهداف المرجوة، وظلّ التباعد بين الطرفين مستمراً حتى جاءت أحداث معابر غزة في كانون الثاني / يناير 2008 لتكشف عن تشدد الرئيس عباس في شروطه للحوار مع حماس.

3. الموقف المصري من دعم الشعب الفلسطيني والحصار المفروض عليه:

إن مجمل التوجه المصري نحو القضية الفلسطينية ما زال محكوماً بالاعتبارين التاليين: الالتزام بالأمن القومي العربي والالتزام بالأمن الوطني المصري، والحيلولة دون تحول فلسطين وعلى الأخص منها قطاع غزة إلى مصدر للتهديد بالنسبة للأمن المصري. فمصر (النظام) تجد أنها ملتزمة باستمرار الدعم للشعب الفلسطيني، ولكن في الحدود التي لا تسيء إلى العلاقات مع "إسرائيل"، وفي الحدود التي لا تسمح بتحويل مأساة الشعب الفلسطيني الداخلية إلى مصدر للتهديد بالنسبة للاستقرار السياسي (بسبب ردود الفعل الشعبية)، وللأمن الوطني (الحدود والعلاقات مع إسرائيل).

لذلك لم تتردد مصر في تأكيد استمرارها في دعم الشعب الفلسطيني، على الرغم من رفضها القاطع والصريح لمسألة الحسم العسكري، التي لجأت إليها حركة حماس في غزة. ففي ذروة هذا الرفض المصري أجرت مصر اتصالات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي لضمان عدم تعرض القطاع لأي أزمة إنسانية فيما يتعلق بالغذاء والبتروال والغاز والكهرباء والماء والمواد الطبية. وصرح مسؤول مصري رفيع المستوى أنه على الرغم من رفض مصر الشدّيد لقيام "إمارة دينية" على حدودها، إلا أنها "لا تسمح بحال من الأحوال بمزيد من المعاناة للشعب الفلسطيني في غزة"، مشيراً إلى أن مصر "أبلغت هذا الموقف للسلطات الإسرائيلية، ويعتقد أنها أبدت تفهماً لهذا الموقف"¹⁰⁴. لكن، وفي الوقت ذاته، قالت مصادر أمنية وحدودية مصرية "إنه لا يوجد الآن أي تنسيق بين الجانبين المصري والفلسطيني، بشأن مرور آلاف الفلسطينيين العالقين على جانبي الحدود بين مصر وغزة". وأضاف أنه "بعد سيطرة القوة التنفيذية لحماس على معبر رفح الحدودي أصبحت الاتصالات بين مسؤولي الارتباط في الجانبين شبه مقطوعة"¹⁰⁵، لكن عاد مصدر رسمي مصري مسؤول ليؤكد أن "مصر لا يمكن أن تتخذ أي قرارات أو إجراءات عقابية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني أو فصائله أو قياداته السياسية"¹⁰⁶.

مثل هذه المواقف المصرية تحولت إلى اتهامات من جانب قادة الكيان الصهيوني للسلطات المصرية بالتسامح والتساهل في مسألة تهريب الفلسطينيين للأسلحة إلى داخل قطاع غزة، عبر أنفاق محفورة في المناطق الحدودية على الجانب المصري في سيناء، وهي الاتهامات التي تحولت إلى توتر في العلاقات المصرية - الإسرائيلية. وما لبثت "إسرائيل" أن دخلت طرفاً في "قضية الأنفاق"، بعد تصريحات اعتبرتها مصر "مسيئة"، وتجاوزت الخطوط الحمراء "على لسان تسيبي ليفني"¹⁰⁷، وبعد تصريحات أخرى لوزير الدفاع إيهود باراك، عقب لقاء جمعه مع الرئيس المصري حسني مبارك، الأمر الذي زاد من ردود الفعل المصرية الغاضبة، خاصة بعد أن لوح مسؤولون أمريكيون مثل السيناتور أرلن سبكتور Senator Arlen Specter بربط مصير المساعدات الأمريكية لمصر بمسألة تهريب الأسلحة عبر الأنفاق إلى غزة¹⁰⁸.

هذه الاتهامات والتوترات امتدت إلى الموقف المصري من قضية العالقين على الحدود وخاصة حجاج بيت الله الحرام؛ فالتوتر على الحدود مع قطاع غزة في ظل سيطرة حركة حماس أعاق المرور من القطاع وإليه، من خلال معبر رفح. وقد حرصت السلطات المصرية على عدم إيجاد مزيد من التوتر، في وقت كانت تدور فيه اتصالات تفعيل تفاهات اجتماع أنابوليس، وفي ظل علاقات مصر مع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس. لذلك، فقد دفع 2,170 حاجاً فلسطينياً ثمن كل هذه الاعتبارات، حيث بقوا عالقين على الحدود، وبعضهم بقي عالقاً على ظهر عبارتين قرب ميناء نويبع المصري¹⁰⁹؛ إلى أن تمّ صدور القرار المصري بالسماح لهم بالدخول متجاوزاً الموقف الإسرائيلي.

هذه المواقف ذاتها امتدت إلى أزمة المعابر التي تفجرت في كانون الثاني / يناير 2008. فبعد إحكام الكيان الصهيوني إغلاق المعابر مع قطاع غزة، وفرض حصار كامل امتد إلى البنزين والكهرباء، وشنّ هجمات مكثفة على القطاع، الأمر الذي حول القطاع وأهله إلى رهائن وعرضهم إلى ما يشبه الإبادة الجماعية، كان الموقف المصري متطوراً بتطور الأزمة ابتداءً من إجراء اتصالات مع الكيان لوقف العدوان وفكّ الحصار، إلى الاستجابة لانفجار الشعب الفلسطيني في اقتحام معبر رفح وإعلان الرئيس المصري أنه "لن يسمح بتجويع الشعب الفلسطيني"¹¹⁰، الأمر الذي دفع أكثر من نصف سكان غزة إلى العبور نحو الأراضي المصرية للتزود بكل شيء بعد أن أصبح القطاع خالياً من كل شيء. لكن هذا الموقف أخذ يتراجع بعد تلوينات إسرائيلية بإحياء البديل المصري، بما يعني تحويل مسؤولية القطاع إلى مسؤولية مصرية، وبعد رفض محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، أي تفاهات مع حركة حماس بوساطة مصرية لوضع ترتيبات جديدة للمعابر، كانت تنوي مصر التناول حولها حسب تصريحات لوزير خارجيتها. فبعد هذا كله عادت مصر تفرض سيطرتها على معبر رفح، بعد إنذار أعطى للفلسطينيين والمصريين مهلة للعودة من وإلى القطاع، وبدأت السلطات المصرية في إعادة ترميم وبناء السور الحدودي، الذي كانت قد هدمته بعض فرق



ما عُرف بـ "لجان المقاومة الشعبية في غزة"¹¹¹.

فقد ترتب على التساهل المصري إزاء العابرين إلى سيناء من أبناء الشعب الفلسطيني تحويل الحدود إلى ما سُمِّي بـ "الحدود اللينة"¹¹²، الأمر الذي أثار حفيظة الإسرائيليين والأمريكيين بعد إثارة "الخيار المصري"¹¹³ من جانب نائب وزير الدفاع الإسرائيلي وغيره من المسؤولين الإسرائيليين. فقد وجهت "إسرائيل" تحذيراً إلى مصر بسبب نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى سيناء؛ حيث حذر بيان للخارجية الإسرائيلية من هذا التطور، داعياً مصر إلى القيام بما يجب أن تقوم به "بموجب اتفاق السلام"¹¹⁴. كما دعت كوندوليزا رايس مصر إلى القيام بما يجب أن تقوم به لحماية "الحدود الدولية"¹¹⁵.

بعد ذلك بدأ التحول المصري باتجاه التشدد مع مسألة الحدود، وظهر ما سُمِّي بـ "انتهاك السيادة الوطنية" على صفحات الإعلام المصري الرسمي، واتهام حركة حماس بأنها تريد إقامة "إمارة إسلامية"¹¹⁶. وجاءت الخطوات متلاحقة: إغلاق الحدود، والردّ القوي على "إسرائيل" على لسان الرئيس مبارك بأن مصر "لن تسمح لإسرائيل بالتحلل من مسؤولياتها تجاه قطاع غزة"¹¹⁷، ثم السعي للتوفيق بين حركتي حماس وفتح، وإيجاد حلّ مشترك لإدارة المعابر¹¹⁸، وهي الدعوة التي فشلت بسبب شروط الرئيس أبو مازن وأركان حكومته، ورفضهم أي دور لحركة حماس بشأن المعابر¹¹⁹، والإصرار على الاستمرار بالتمسك باتفاقية 2005¹²⁰.

4. الموقف المصري من التطبيع:

لم تأتِ علاقات مصر التطبيعية مع الكيان الصهيوني بمعزل عن مجمل التفاعلات السابقة؛ فالسلام يتسم بالبرود، وخاضع بدرجة كبيرة لتطورات العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. ويمكن تقسيم هذه العلاقات إلى علاقات صراعية تعكس درجات متباينة من التوتر والخلافات، وأخرى تعاونية تعبر بدرجة ما عن حرص مصري على إبقاء قدر من التوافق في العلاقات يمكن توظيفه لصالح القضية الفلسطينية.

ومن بين التفاعلات الصراعية أو الخلافية قضية الحدود المصرية مع قطاع غزة، ورفض مصر للاتهامات الإسرائيلية لها بالتساهل في ضبط الحدود، الأمر الذي يتيح فرص تهريب الأسلحة إلى داخل قطاع غزة¹²¹، والخلاف حول الموقف الإسرائيلي الراض القبول بمبادرة السلام العربية¹²²، والخلاف حول الموقف الرسمي الحاسم الراض السماح بمرور أو تسلل سودانيين إلى داخل الكيان الصهيوني¹²³، والخلاف حول الملف النووي الإسرائيلي¹²⁴، وكذلك رفض مصر التحفظات الإسرائيلية حول الملف النووي المصري¹²⁵.

أما التفاعلات أو العلاقات التعاونية فهي محدودة في إطار اجتماعات ثنائية مصرية مع

شخصيات بارزة في الحكومة الإسرائيلية، أو المشاركة في قمة رباعية أو ثلاثية مصرية أردنية فلسطينية بمشاركة إسرائيلية؛ من أجل الدفع بعملية التسوية وتيسير عملية التفاوض الفلسطينية- الإسرائيلية¹²⁶، وكذلك الحرص المصري على إيجاد حل لمشكلة الأسير الإسرائيلي لدى حركة حماس، عبر صفقة تبادل للأسرى تُرضي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي¹²⁷.

ضمن هذا الإطار يمكن القول إن علاقات التطبيع بين مصر و"إسرائيل" محكومة بحدود ضيقة يصعب تطورها في ظل سياسات التشدد الإسرائيلية، واستمرار الحكومة الإسرائيلية في التلاعب بعملية التسوية.

ب. سورية:

مع تعدد المواقف السورية بالنسبة للقضايا الأربع موضع التحليل، يمكن ملاحظة تركيز هذه المواقف على قضيتي التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، والتسوية السورية - الإسرائيلية، وما يرتبط بها من خيارات تتراوح بين الحرب والسلام.

1. الموقف السوري من عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية:

تطور الموقف السوري من اجتماع أنابوليس، حسب تطور الموقف الأمريكي من دعوة سورية إلى الاجتماع أو استبعادها، وهي العملية التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر. فبسبب التجاهل الأمريكي لمشاركة سورية في "مؤتمر الخريف"، ردّ وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن سورية تخشى من أن يرى بوش من هذا المؤتمر بديلاً عن المبادرة العربية¹²⁸. وأتهم مصدر دبلوماسي سوري مؤتمر أنابوليس بأنه "محاولة مكشوفة لتعويم السياسات الأمريكية والإسرائيلية"، وأن سورية "معنية بشكل مباشر بملف اللاجئين الفلسطينيين كونها تستضيف أكثر من نصف مليون منهم على أراضيها"¹²⁹، لكن التعليق الأهم جاء على لسان الرئيس بشار الأسد الذي قال إن "سورية لم تتلق الدعوة لمؤتمر الخريف، وحتى لو أتت هذه الدعوة فإنها لن تشارك في مؤتمر يفترق لفرص النجاح، ما لم تتوافر عناصر الجدية، وعلى رأسها أن يشمل جدول أعمال المؤتمر الجولان المحتل"¹³⁰.

وانطلاقاً من هذا الموقف أعطت سورية الضوء الأخضر لمنظمات المقاومة الفلسطينية، لعقد مؤتمر شعبي مناهض لاجتماع أنابوليس تشارك فيه وفود شعبية عربية. واعتبر هذا المؤتمر بمثابة رسالة اعتراض سورية على السياسة الأمريكية وعلى مؤتمر الخريف، ولكن أطرافاً عربية تدخلت لدى سورية لوقف انعقاد هذا المؤتمر، أو على الأقل تأجيله إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الأمريكي، وكان على رأس هذه الأطراف السلطة الفلسطينية¹³¹، فقد أعلن الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، أن الرئيس محمود عباس سيرسل وفداً إلى دمشق لمطالبة القيادة



السورية بعدم السماح بعقد مؤتمر، دعت إليه فصائل في منظمة التحرير وحركتي حماس والجهاد الإسلامي وشخصيات وطنية فلسطينية، يرمي إلى رفض لقاء الخريف (أنابوليس). وشدد عبد الرحيم على أن "أبو مازن يعتبر أن السماح بعقد هذا المؤتمر يعني السماح بإقامة منظمة تحرير جديدة؛ لأنه يشكل انشقاقاً في إطار المنظمة الحالي"¹³².

ولكن بعد توجيهه واشنطن الدعوة إلى دمشق، وبعد اللقاءات التي أجراها الرئيس بشار الأسد مع قادة ومسؤولين دوليين وعرب، حسب ما أوضح محسن بلال، وزير الإعلام السوري "اجتمعت القيادة السورية، ودرست الدعوة لحضور المؤتمر، آخذة بعين الاعتبار إجماع وزراء الخارجية العرب في اجتماع القاهرة الذي حضره 17 وزيراً وأعلنت قبولها الدعوة" وقال: "إن قبول هذه الدعوة هو فعلاً لاستئناف المفاوضات من أجل استعادة الجولان"¹³³.

وبعد هذا القبول بالمشاركة في المؤتمر والمشاركة الفعلية كان على سورية أن تواجه استحقاقين: أولهما ترميم العلاقة مع إيران التي توترت بسبب انتقادات إيرانية حادة لكبار المسؤولين وتظاهرات شعبية نددت باجتماع أنابوليس والدول المشاركة فيه، ورأت فيه التفافاً على حقوق الشعب الفلسطيني. وثانيهما فشل المؤتمر في تحقيق ما كانت كل الأطراف تسعى إلى تحقيقه وفي مقدمتها سورية، وبالذات ما يتعلق بالجولان بعد أن انتهى ذلك الاجتماع إلى مجرد تفاهات حول استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية أملاً في إقامة الدولة الفلسطينية في نهاية عام 2008 حسب وعود الرئيس الأمريكي.

بالنسبة لاحتواء توتر العلاقات مع إيران بادر وزير الخارجية السوري بلقاء السفير الإيراني في دمشق؛ حيث شرح "الأسباب التي دعت سورية إلى المشاركة، مركزاً على ما أسماه بـ "الأولوية الوطنية للجولان"، وأنه لا يجوز أن يعقد مؤتمر دولي للسلام والجولان مغيبة، سواء إذا كان إمكان نجاحه في إطلاق مفاوضات جادة واردة أم إذا ظل مجرد مبدأ طرح وجهة نظر"¹³⁴. وألحقت سورية ذلك بخطوة أخرى عندما أوفدت فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية، إلى طهران؛ حيث قام بتسليم رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد إلى نظيره الإيراني محمود أحمددي نجاد، كما قام بإطلاع المسؤولين الإيرانيين الذين التقاهم بنتائج المشاركة السورية في اجتماع أنابوليس¹³⁵، خصوصاً وأن المقداد هو الذي ترأس الوفد السوري في ذلك الاجتماع.

أما بالنسبة للاستحقاق الثاني فقد نفى إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية أن تكون "إسرائيل" والولايات المتحدة قد خدعتا سورية في مسألة الجولان؛ فقد أوضح أن الموضوع السوري "سيكون عابراً"، وألح إلى أن مسألة المفاوضات مع سورية "لم تنضج بعد"، مضيفاً أن

"سورية تعرف ما هي شروطنا لذلك"¹³⁶. هذا التعليق وجد صدها لدى الصحف الإسرائيلية التي توافقت حول محصلة اجتماع أنابوليس في أن "الثلاثي: بوش - أولمرت - أبو مازن خرج رابحاً مع تفاوت في نسبة النجاح الذي حققه كل منهم"، وأن سورية "هي الخاسر الأكبر"، ناهيك عن أن "لا أحد في إسرائيل يأخذ على محمل الجد إمكان التوصل إلى تسوية خلال المدى الزمني المحدد، أي خلال عام 2008"¹³⁷.

2. الموقف السوري من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني:

تاريخياً يمكن القول إن سورية كانت على الدوام غير متوافقة مع قيادة فتح والمنظمة في كثير من الأمور، وظلت دمشق تطرح علامات الشك بشأن إدارتها للوضع الفلسطيني الداخلي، وبشأن منهجية إدارتها لعملية التسوية، لذلك كانت أكثر استعداداً وقبولاً لدعم المعارضة الفلسطينية وفتح البلاد أمامها كي تمارس نشاطها الذي يصطدم، في معظم الأحيان مع رؤى قيادة فتح والمنظمة، لذلك فعندما وقعت أحداث غزة الدامية، اتسم الموقف الرسمي السوري بالحذر والترث في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية انتقل إلى حيز الدعوة إلى استعادة الوحدة الوطنية وعدم تصعيد الوضع إلى درجة الافتراق النهائي الذي لا يخدم غير العدو الصهيوني¹³⁸. هذا الموقف جاء مغايراً لاتجاه عربي شبه عام قاده ما يسمى بـ"محور الاعتدال" أو بعض أطرافه، وهو الاتجاه الانحيازي لدعم السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس.

وقبل أن تقع تلك الأحداث حرصت سورية على إبراز دعمها لاتفاق مكة في لقاء تم بين الرئيس بشار الأسد وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس¹³⁹. لكن هذا الدعم كان يجري جنباً إلى جنب مع أهمية خاصة توليها سورية لكل من حزب الله وحركة حماس؛ ففي كلمته الافتتاحية التي ألقاها الرئيس بشار الأسد في افتتاح اجتماعات اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم تعهد بمواصلة دعم حزب الله وحركة حماس¹⁴⁰. لذلك جاء انسحاب رئيس الوفد السوري من اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية للتوصل إلى حل للأزمة بين حركتي فتح وحماس، وقد فسر مراقبون هذا الانسحاب بأنه جاء اعتراضاً على موقف غالب، تعمد الضغط على حركة حماس لإخضاعها لما يسمى بـ"متطلبات السلام"، أي الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية الدولية والاعتراف بـ"إسرائيل". كما تعمد الانحياز إلى صف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس¹⁴¹.

هذا الموقف جاء امتداداً لموقف سابق اتخذته السفير السوري في القاهرة ومندوبها لدى جامعة الدول العربية في جلسة اجتماع وزراء الإعلام العرب. فقد اعترض السفير السوري يوسف الأحمد على ما اعتبره تجاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لـ"المجلس التشريعي الفلسطيني"، الذي تهيمن عليه حركة حماس¹⁴².

وكان الموقف السوري من أحداث غزة وتداعياته قد أوضحه وليد المعلم الذي أكد على أن الأولوية يجب ألا تكون للتفاوض مع "إسرائيل"، بل لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، محذراً من أن فرض حصار على قطاع غزة سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار¹⁴³، وبعد إعلان الرئيس الفلسطيني حلّ حكومة حماس، وتشكيل حكومة سلام فياض، أعلن المعلم أن "سورية تعترف بشرعية الرئيس عباس وحقه المشروع بحلّ الحكومة، وهي في الوقت نفسه، تؤكد أن هناك حكومة منتخبة شرعياً وبرلماناً شرعياً"¹⁴⁴. وعاد فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية ليؤكد هذا الموقف والتحذير من أن ما يجري هو "خلط أوراق لا سابق له، وخصوصاً في فلسطين"، ورأى أن "المصلحة تتطلب أن نكون نحن مع الشعب الفلسطيني ومع كل الفصائل، التي تعبر عن تطلعات هذا الشعب المكافح، ولا يمكن أن نكون مع طرف ضدّ طرف، خصوصاً وأن الانحياز بهذا الشكل هو انحياز تدميري". واعتبر أن من يقف مع طرف ضدّ طرف "يدمر القضية الفلسطينية، وأساساً لا سلام مع وجود شرخ خطير في الساحة الفلسطينية"¹⁴⁵. هذا الموقف جاء ليحذر من انحياز للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس وضدّ حركة حماس، وهو انحياز ظهر طاعياً في مواقف الدول العربية، خاصة تلك المنضوية ضمن ما يسمى بـ"محور الاعتدال".

3. الموقف السوري من دعم الشعب الفلسطيني:

عبرت سورية عن مواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية، وعملياً تعبر سورية عن هذا الدعم من خلال استضافتها لمئات الآلاف من الشعب الفلسطيني، ولقيادات ومقرات "منظمات الرفض" والمقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يضعها دائماً موضع الاتهام من جانب الأمريكيين والإسرائيليين بدعم "الإرهاب"، الذي أضحى العنوان الأمريكي الرسمي للمقاومة ومنظمات المقاومة العربية بشكل خاص.

لذلك كان منطقياً أن تدين سورية الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وأن تدين عمليات القصف والقتل والاجتياح التي لا تتوقف على القطاع، وكان منطقياً أن تدعم سورية فكرة عقد قمة عربية مصغرة لمناقشة الأوضاع المساوية في غزة، وتتطلب من خلال اتصال مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بتفعيل قرار مجلس وزراء الخارجية العرب القاضي بفكّ الحصار عن غزة¹⁴⁶.

4. الموقف السوري من العلاقة مع "إسرائيل":

كانت سنة 2007 هي السنة الأكثر غموضاً فيما يتعلق بأفق تحقيق سلام سوري - إسرائيلي، واحتمالات الحرب التي لم تكن بعيدة التوقع في أي وقت من الأوقات. هذا الغموض لم يكن سورياً، بقدر ما كان إسرائيلياً، فقد قدمت "إسرائيل" إشارات شديدة الوضوح باتجاه الرغبة في استئناف مفاوضات السلام مع سورية، لكنها في الوقت نفسه ارتكبت اعتداءات وتجاوزات بعيدة عن نوايا السلام.

هذا الموقف الإسرائيلي تلخصه دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، The Institute for National Security Studies (INSS) التي حذرت من احتمال اندلاع حرب بين "إسرائيل" وسورية، وأشارت الدراسة إلى أن سورية وإسرائيل تواجهان معضلة أمنية تتسبب في تصعيد التوتر بينهما، وأوصت صناعات القرار بالمانورة بين رسائل قوة الردع وبين طمأنة سورية منعاً لتدهور الأوضاع إلى حرب غير مخطط لها، ونصحت تل أبيب بالاحتفاظ بـ"موقف غائم" حيال نواياها المستقبلية تجاه دمشق، وتحاشي تهدئتها بشكل كامل¹⁴⁷.

لكن يبدو أن المزاج العام الإسرائيلي، وإن كان مع مثل هذا الموقف الغائم إلا أنه أكثر ميلاً إلى إضعاف سورية وتفكيك تحالفاتها، حتى يتسنى إجبارها على قبول سلام يرضي تل أبيب؛ فالدراسة التي أعدها معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، وتحمل عنوان "الحملة الإسرائيلية لإضعاف حزب الله" تمّ تحديد الهدف فيها بـ"جوب تقليص التهديد الذي يشكله حزب الله على أمن إسرائيل والاستقرار في المنطقة، من خلال إضعاف قوته، وتحويله إلى لاعب هامشي غير ذي شأن في المعادلات الإقليمية". وذلك عبر وسائل متعددة تبدأ بضرب العلاقة بين كل من إيران وسورية مع الحزب، وتمتد إلى المساس بقيادة الحزب وممتلكاته وقدراته وموارده عبر "معركة سرية تستهدف قادة الحزب في عمليات اغتيال، خصوصاً أمينه العام الذي يلعب الدور الأبرز في بلورة صورة الحزب بفعل شخصيته الكاريزمية وبراعته في التنظيم"؛ حيث إن تصفية السيد حسن نصر الله "سيمس جدياً بالحزب، ويمنح إسرائيل إنجازاً معنوياً من الدرجة الأولى"¹⁴⁸. كل هذا يعني أن سورية أضحت المستهدف الأول لدرجة أن البعض بات يرى أن الحرب على سورية لم تعد محصورة في صيغة السؤال: هل ستقع فعلاً أم لا؟ بل متى تقع من شهور سنة 2008؛ لسبب أساسي هو أن سورية تشكل، بوضعها الحالي، حلقة الوصل الأساسية بين ما يوصف بمحور "إيران - سورية - المقاومة"، أي "محور الشر" كما تراه الولايات المتحدة¹⁴⁹. لقد تحولت سورية في الأشهر الأخيرة إلى "هدف" أمريكي - إسرائيلي، ولم يكن فك الارتباط الفرنسي مع دمشق، وتحميلها مسؤولية إفشال جهود انتخاب رئيس لبناني، على لسان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، ثم اتهام الرئيس الأمريكي جورج بوش لها مباشرة بالمسؤولية عن أزمة انتخاب رئيس جديد للبنان، إلا مؤشرات تؤكد سوء النوايا ضدها. لكن دراسة معهد "أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي نصّت في أحد بنودها على فرض تغيير في علاقة سورية مع حزب الله بهدف إضعافه. مع ملاحظة أن تغيير سورية لسياستها تجاه حزب الله يتمّ في الحالات التالية: سقوط أو إسقاط النظام الحالي، وظهور نظام جديد يغير سياسته مع حزب الله عبر التوقيع على اتفاق سلام مع "إسرائيل" وكجزء من رزمة ترتيبات إقليمية، وتشديد الضغوط الدولية على سورية، وإحداث شرخ أو أزمة في العلاقات بين دمشق وطهران. هذه السيناريوهات التي يمكن



أن تفرض على سورية تغيير سياستها تجاه حزب الله تعطي الأولوية لسقوط أو إسقاط النظام في سورية، وهذا لن يتم إلا عبر حدوث عملية جراحية، حتماً ستكون الحرب أولى مراحلها. على الرغم من ذلك، فهناك اتجاه آخر داخل "إسرائيل"، يجد له أصداءً عربية، يرى ضرورة احتواء سورية، عبر تفكيك ارتباطها مع إيران، لأن هذا التفكيك يمكن أن يحقق هدفين مزدوجين؛ أولهما: إضعاف سورية وإجبارها على القبول باتفاق سلام مع "إسرائيل"، وثانيهما: إضعاف علاقتها مع حزب الله، من خلال مشروع إسرائيلي يستهدف إحياء أو "عودة الخيار السوري" إلى واجهة الدبلوماسية الإسرائيلية.

بعض الصحف الإسرائيلية تنقل عن مسؤولين كبار قولهم إن الاتفاق مع سورية ناجز بغير مفاوضات، بينما الاتفاق مع الفلسطينيين غائب على الرغم من المفاوضات، وأغلب الرهانات تركز على شخص إيهود باراك، وزير الدفاع، بصفته أهم أو أحد أهم العقول الاستراتيجية التي ترى ضرورة الاتفاق مع سورية حتى وإن كان الثمن هو الجولان، والأكثر أن البعض يروج لمعلومات مفادها أن باراك استطاع أن ينسج علاقات مع مستثمرين يهود أمريكيين وكنديين يرون في سورية إحدى أهم فرص الاستثمار الإقليمي، ناهيك عن أن استحقاقات التفاهم مع السوريين حول الجولان، أقل وطأة بالنسبة لـ "إسرائيل" والإسرائيليين من الاتفاق مع الفلسطينيين حول إعادة الضفة الغربية¹⁵⁰.

لم يأت الهجوم الإسرائيلي المدعوم أمريكياً على موقع في شمال سورية وُصف بأنه "موقع نووي مشتبه فيه" إلا امتداداً لهذا التوجه¹⁵¹، الذي استهدف، كما وصفه مراقبون "استرداد هيبة الردع التي فقدت في الحرب على لبنان عام 2006"¹⁵². ولم يأت الرد السوري المنضبط إلا امتداداً للوعي بتلك التوجهات الإسرائيلية. ففي معرض تشهيره بهذا العمل الذي يعد انتهاكاً للسيادة السورية اهتم وليد المعلم بأن يشير إلى أن "خرق الطائرات الإسرائيلية للأجواء السورية جاء بعد ساعات من نقل مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا [Javier Solana] إليه رسالة شفوية مفادها أن رئيس الحكومة الإسرائيلية أولمرت سيبدأ خفض عدد قواته المنتشرة في مرتفعات الجولان المحتلة على خلفية التوتر بين البلدين "أي أن "إسرائيل" وهي تبلغ سولانا هذه الرسالة كانت تواصل الإعداد لاختراق الأجواء السورية¹⁵³.

هذا الرد السوري كان يعكس حرصاً مزدوجاً، فهو من ناحية يعكس حرصاً على عدم الاستدراج في حرب لم تحدها دمشق، ويعكس من ناحية أخرى حرصاً سورياً على مجارة المبادرات الإسرائيلية المتعددة لفتح حوار أو مفاوضات سلام¹⁵⁴، بل إن البعض تحدث عن حوارات سورية - إسرائيلية غير مباشرة، وعن وساطات بين الطرفين أبرزها الوساطة التركية، والوساطة الروسية¹⁵⁵.

بهذا المعنى يمكن فهم تلك الاستجابة السورية المتحفظة، والموقف السوري المتردد بين خيارى الحرب والسلام؛ ففي الوقت الذي شكك فيه فاروق الشرع، نائب رئيس الجمهورية، في فرص السلام مع "إسرائيل"، عندما أوضح "أن لا مفاوضات بين سورية وإسرائيل دون موافقة أمريكية صريحة"، وعندما قال إن "موضوع السلام مع إسرائيل مرتبط بكل ما يجري في المنطقة"¹⁵⁶، فإنه عاد بعد أشهر قليلة ليؤكد أن سورية "لا تريد حرباً مع إسرائيل لكنها تلمس استعداداً إسرائيلياً لها"¹⁵⁷. لكن وليد المعلم كان أكثر وضوحاً عندما أكد أن سورية "أكثر من مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل من دون شروط مسبقة من الطرفين"، وزاد: "إذا قرر الإسرائيليون استئناف المفاوضات سيجدون شريكاً جاهزاً"، وجاء الحرص السوري على حضور اجتماع أنابوليس ليؤكد هذا التوجه السوري¹⁵⁸.

ج. الأردن:

احتلت عملية التسوية أولوية ملحوظة في الاهتمامات الأردنية ضمن تنسيق ملحوظ مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" من ناحية ومع مصر من ناحية ثانية، وليست هناك غرابة في ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن مصر والأردن هما من بادرا بعقد اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، وهما الجوار المباشر لقطاع غزة والضفة الغربية؛ فضلاً عما يفرضه ذلك من ضغوط ومسؤوليات تدفع البلدين للمثابرة في بذل الجهود من أجل تحقيق تسوية على المسار الفلسطيني لما يمثله ذلك من مصلحة وطنية مباشرة. كما احتل الصراع الفلسطيني - الفلسطيني الأولوية الثانية في الاهتمامات الأردنية ضمن القضايا الأربع موضع التحليل.

1. الأردن وعملية التسوية:

أخذ الاهتمام الأردني بعملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية مسارين؛ أولهما: مسار تحفيز التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي والمشاركة في إزاحة العقبات التي تعترض طريق هذا التفاوض وتهيئة الظروف المناسبة لإنجاحه. وثانيهما: إعادة تداول فكرة الفيدرالية أو الكونفيدرالية الأردنية - الفلسطينية، وإن كان بشكل غير مباشر عن طريق فعاليات أردنية وفلسطينية، مع حرص على تغييب الدور الرسمي الأردني، خشية أية ردود فعل رافضة لهذا التوجه.

(أ) بالنسبة للمسار الأول، عمل الأردن على دفع مسيرة التسوية من خلال جهود أردنية مباشرة مع كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة، ومن خلال تنسيق ثنائي مع مصر أو مع رئيس السلطة الفلسطينية، وكذلك من خلال لقاءات قمة ثلاثية وأخرى رباعية بمشاركة إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية. كما سعى الأردن إلى القيام بدور ملحوظ في تفعيل مبادرة السلام العربية بالتنسيق مع مصر وبتكليف من القمة العربية في الرياض، هذا الدور الأردني تواصل مع دعوة الرئيس الأمريكي لعقد اجتماع أنابوليس؛ حيث اهتم الأردن بتنسيق المواقف العربية

لإنجاح هذا الاجتماع، سواء ضمن إطار مجلس وزراء الخارجية العرب أم ضمن التنسيق الثنائي مع مصر.

هذا التوجه عبّر عنه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مبكراً، في حوار مع الإعلامي الأمريكي تشارلي روز Charlie Rose في محطة "بي بي أس" (Public Broadcasting Service (PBS)، في معرض انتقاده لسلبية الموقف الأمريكي من عملية التسوية، عندما ذكر أن تردد واشنطن في معالجة القضية الأساسية في المنطقة، وهي القضية الفلسطينية، سيؤدي إلى تراجع المصادقة الأمريكية¹⁵⁹.

وقد شارك عبد الإله الخطيب مع نظيره المصري أحمد أبو الغيط في لقاء بالقاهرة مع تسيبي ليفني. وهو اللقاء الذي شهد خلافاً بين الوزيرين والوزيرة الإسرائيلية بسبب رفضها مبادرة السلام العربية. وفي هذا اللقاء أكد الوزير الأردني ضرورة احترام "إسرائيل" للأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ووقف سياسة الاغتيالات وكافة أشكال التصعيد العسكري تجاه الفلسطينيين¹⁶⁰.

وفي قمة شرم الشيخ الرباعية التي شارك فيها ملك الأردن مع الرئيس مبارك ومحمود عباس وإيهود أولمرت، عقب أحداث غزة الدامية، دعا الملك عبد الله إلى إطلاق مفاوضات سياسية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مشدداً على أهمية تحديد جدول الأعمال والجدول الزمني المقترح لهذه المفاوضات التي تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، كما رأى الملك عبد الله أن التطورات الدامية في قطاع غزة "لا تخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة"¹⁶¹.

وبعد تعثر تفعيل مبادرة السلام العربية، تحول التركيز الأردني إلى اجتماع أنابوليس، ولهذا الغرض التقى الملك عبد الله الثاني بالرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية؛ من أجل تنسيق المواقف العربية قبل المشاركة في ذلك الاجتماع، حتى يخرج بنتائج إيجابية¹⁶². وقبل انعقاد اجتماع أنابوليس شارك الملك عبد الله الثاني في قمة ثلاثية بشرم الشيخ مع الرئيس حسني مبارك ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية. وكان تركيز هذه القمة منصباً على سبل إعداد الموقف العربي قبيل انعقاد اجتماع أنابوليس، وشهدت تبادلاً لنتائج اتصالات كل من الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني والرئيس أبو مازن مع الأطراف الإقليمية والدولية، وقد شهدت القمة، حسب تصريحات المتحدث باسم رئاسة الجمهورية في مصر تطابقاً في وجهات النظر حول أن هذا الاجتماع، بما خرجت به هذه الاتصالات، يفسح المجال لمزيد من التفاؤل¹⁶³.

(ب) أما المسار الثاني الخاص بمسألة الفيدرالية أو الكونفيدرالية، فهو يأتي امتداداً للنهج ذاته الذي صاغ تلك المبادرة، أي نهج التفاهات العربية حول الحقوق الفلسطينية بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية. فقد ترددت أنباء عقد لقاءات في مدينة أريحا في الضفة الغربية ومدينة

العقبة الأردنية لدراسة الظروف المحيطة لإنجاح مشروع فيدرالية الأردن وفلسطين، وتواصلت هذه اللقاءات بمشاركة وترتيب أشخاص مثل ياسر عبد ربه، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقيادات فتحاوية مثل جبريل الرجوب، بالإضافة إلى عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، وما لا يقل عن 150 شخصية من قادة الرأي الفلسطيني ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والإعلام، إضافة إلى ما يزيد عن 50 شخصية أردنية مهمة¹⁶⁴.

وتحت شعار التحدث المباشر إلى فعاليات المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني قامت جهات أردنية، وفق تلك الأنباء، بطرح فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي بين الأردن والضفة الغربية، وأن قادة إسرائيليين أبدوا اهتماماً كبيراً بالخطة، مما دفع إيهود أولمرت إلى إرسال ممثل حزب كاديما عتنييل شنيلر Otniel Schneller للاطلاع على تفاصيل المشروع ودراسته. وذكر أن الخطة عرضت على الرئيس الفلسطيني الذي تحفظ عليها¹⁶⁵.

ويظهر أن هذه الطروحات لم تنضج بعد بشكل كاف، ولم تلقَ حماساً فلسطينياً أو أردنياً كافياً. وقد نقلت وكالة الأنباء الأردنية عن الملك عبد الله الثاني خلال لقائه بسفراء دول الاتحاد الأوروبي في منزل السفير الألماني بعمّان قوله إن "مفهوم الكونفيدرالية أو الفيدرالية الأردنية - الفلسطينية ليس في قاموسنا، ولن نقبل الخوض في هذا الموضوع في الوقت الحالي"، مشيراً إلى أنه "من الممكن أن يقبل الأردن البحث في هذا الطرح في المستقبل وبعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، في حال حظي برضى كامل من قبل الشعب الأردني والفلسطيني"¹⁶⁶.

وبعدها أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة أن ما تردد حول تحركات سياسية أردنية تجاه شخصيات فلسطينية من أجل بيان الموقف حيال موضوع الكونفيدرالية "لا يعبر عن الموقف الرسمي الأردني بأي شكل من الأشكال"¹⁶⁷، ثم عاد الملك عبد الله ليرفض طروحات إقامة كونفيدرالية أردنية - فلسطينية في حوار مع جريدة الغد الأردنية، واعتبر أن طرح الكونفيدرالية أو ما يسمى بـ"التقاسم الوظيفي" مؤامرة على القضية الفلسطينية لن ينخرط الأردن فيها، وقال الملك إن "للأردن مصلحة سياسية واستراتيجية وأمنية في قيام دولة فلسطينية مستقلة، ونحن نرفض صيغة الفيدرالية والكونفيدرالية"¹⁶⁸.

2. الأردن والصراع الفلسطيني - الفلسطيني:

أبدت المملكة الأردنية اهتماماً ملحوظاً باحتواء عمليات الاقتتال بين العناصر الموالية لحركة فتح وحماس، وجاء هذا الاهتمام مقروناً بدعوة إلى احترام اتفاق مكة، ودعوة أخرى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. هذه الاهتمامات عبّر عنها الملك عبد الله الثاني في لقاءي القمة مع الرئيس المصري حسني مبارك في شهر كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير 2007¹⁶⁹.

الدافع المباشر لهذا الحرص هو الانعكاسات الأمنية الداخلية والخارجية السلبية على الأردن

جراء الاقتتال الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس. ففي لقاء جمع الملك عبد الله في رمضان 1427 (تشرين الأول / أكتوبر 2006)، مع نخبة من رجالات الأردن من أصل فلسطيني، عبّر الملك عن هذه المخاطر بقوله: "إن الأردن يستطيع تحمل حرب أهلية في العراق أو لبنان لفترة طويلة جداً، لكنه لا يستطيع تحمل حرباً مماثلة في فلسطين لأكثر من شهر أو شهرين"¹⁷⁰.

تضع المصالح الوطنية الأردنية، كما يعبر عنها البلاط الملكي والحكومة الأردنية، المخاوف من انعكاسات الصراع الإقليمي، ومن تنامي الدور الإيراني بركيزته الطائفية الشيعية التي أضحت جواراً مقلقاً للأردن في العراق ولبنان، ناهيك عن التحالف الإيراني - السوري، وعلاقات إيران مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. كما أن الأردن، وبعد اتفاقتي وادي عربة وأسلو، وضمن تعريفها للأولويات الوطنية، بدأت تمارس سياسة "الطلاق السياسي والاجتماعي" مع الحركة الإسلامية في الأردن وفلسطين، وأصبحت الحركة الإسلامية تشكل عبئاً ثقيلاً على الأجندة الأردنية القائمة على التسوية¹⁷¹. لذلك فإن أي مواجهة عسكرية فلسطينية تحسم لصالح حركة حماس، سيراهها الأردن سلبية من هذا المنظور.

لهذه الأسباب كان الحرص الأردني على تجنب أي مواجهة عسكرية بين حركتي فتح وحماس، حتى لا تُمنح حماس فرصة تحقيق انتصار عسكري ضد السلطة الفلسطينية. ولهذه الأسباب نفسها كان الانحياز الأردني للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس بعد ما حدث في غزة، والذي اعتبر تهديداً لمصالح وطنية وإقليمية أردنية.

لقد تركز الموقف الأردني في أمرين؛ أولهما: الدعوة إلى وقف الاقتتال، وثانيها: دعم وحماية السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس. عبر عن هذا الموقف الملك عبد الله الثاني أكثر من مرة سواء في تصريحات أم مؤتمرات ولقاءات قمة ثنائية مع الرئيس المصري، أم مع الرئيس الفلسطيني ولقاءات قمة ثلاثية أردنية - مصرية - فلسطينية، وكذلك القمة الرباعية في شرم الشيخ التي شارك فيها إيهود أولمرت، والتي خصصت لدعم السلطة واستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

فور اندلاع القتال الدامي في قطاع غزة، دعا الملك عبد الله الثاني في اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني، إلى اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بحقن الدماء الفلسطينية، وإنهاء حالة الفوضى وتغليب لغة الحوار. كما دعا إلى حماية السلطة الفلسطينية ومنع انهيار مؤسساتها¹⁷². الموقف نفسه أكده رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في لقائه مع عزام الأحمد، نائب رئيس الوزراء الفلسطيني؛ حيث أكد على رفض الأردن القاطع للاقتتال، وأكد ضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، واحترام مؤسسات السلطة الفلسطينية الدستورية¹⁷³.

وبعد نجاح حركة حماس في فرض سيطرتها الكاملة على القطاع، بدأ الحديث الأردني عن التدخل الإيراني؛ فأعلن رئيس الحكومة الأردنية أن بلاده ترى أن التصعيد في قطاع غزة مفتعل من بعض الأطراف الإقليمية، لصرف الانتباه عن ملفات إقليمية أكبر¹⁷⁴، ثم عاد ليتحدث عن اتفاق بين حركة حماس وإيران، يقضي بقيام الأخيرة بتدريب عناصر من الحركة وتزويدها بالسلاح¹⁷⁵. ولكن ما تكشف بعد ذلك، وعلى لسان الصحفي الأمريكي ديفيد روز في مجلة فانتي فير الأمريكية، كان في اتجاه معاكس؛ حيث ذكر أن الحكومة الأردنية دخلت طرفاً في دعم خطة انقلاب ضد حكومة حماس يقوده محمد دحلان¹⁷⁶، وأن ما قامت به حركة حماس كان بمثابة خطوة استباقية أفشلت تلك الخطة.

وعندما أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قراره بحل حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض، كان الأردن في مقدمة المؤيدين لهذه الخطة على لسان معروف البخيت رئيس الحكومة، الذي أعرب عن تمنياته للحكومة الجديدة بالنجاح في عملها¹⁷⁷.

وفي القمة الرباعية التي عقدت في شرم الشيخ بحضور إيهود أولمرت كان الموقف الأردني متوافقاً مع الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني حول تقوية السلطة الفلسطينية على حساب حماس¹⁷⁸، وكان الملك عبد الله الثاني قد اعتبر، في كلمته في تلك القمة، أن "التطورات الأخيرة في قطاع غزة لا تخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة"، وشدد على "دعم الأردن للشرعية الفلسطينية، وضرورة تعامل المجتمع الدولي وإسرائيل مع قطاع غزة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية"¹⁷⁹.

3. الأردن ودعم الشعب الفلسطيني:

حرص الأردن على إبداء التعاطف مع الشعب الفلسطيني في غزة؛ بسبب ما تعرض له من حصار وجرائم إسرائيلية في الأسابيع الأخيرة من عام 2007 وطيلة شهر كانون الثاني / يناير 2008، وبالذات طيلة ما عرف بـ"أزمة المعابر"، بعد أن قطعت سلطات الاحتلال الصهيونية التيار الكهربائي، ومنعت مرور شاحنات الوقود بعد أن أغلقت كل المعابر. فقد بادر الملك عبد الله الثاني بالاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك، واتفقا على مواصلة الجهود المشتركة مع "إسرائيل" والمجتمع الدولي لفك الحصار عن غزة. وحسب بيان للديوان الملكي الأردني اعتبر الملك عبد الله الثاني أن "استمرار إسرائيل في عدوانها ومحاصرتها القطاع غير مقبول". كما أجرى الملك الأردني اتصالاً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكد خلاله مجدداً رفض الأردن وإدانتته للعدوان والعقوبات الجماعية التي تفرضها "إسرائيل" على قطاع غزة¹⁸⁰.

الموقف الأردني لم يقتصر على الإدانة والشجب والتواصل مع "إسرائيل"، أو التوسط معها

لفكّ الحصار لكنه امتد أيضاً إلى إرسال 16 شاحنة من المعونات مادية غذائية وطبية إلى قطاع غزة. غير أنه حدث خلاف بسبب وضع حكومة حماس (المقالة) اليد على المساعدة المرسله لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقد برر زياد ظاظا، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المقالة في مؤتمر صحفي، ذلك بأن الهلال الأحمر الفلسطيني كان يسرق المساعدات من أجل توزيعها خلصة على الأجهزة الأمنية. وقال إن المساعدات كانت طيلة السنوات الماضية "تصل إلى الهلال الأحمر وبدوره يسلمها للأجهزة الأمنية أو للمحافظين، الذين يوصلونها إلى تنظيم محدد وأفراد محددين، ولم تصل للشعب الفلسطيني ولو مرة واحدة"¹⁸¹.

4. الأردن والتطبيع والعلاقة مع "إسرائيل":

لم تشهد علاقات التطبيع أو العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" تغييرات جذرية، سواء باتجاه تطوير ودعم هذه العلاقات أم باتجاه انحسارها وتراجعها؛ فقد ظلت ضمن حدود التعايش والتفاعل المتبادل، واستفادت الأردن من هذه العلاقة للقيام بدور ملحوظ لدى السلطات الإسرائيلية من أجل دعم تيار التفاوض بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ومساندة هذه السلطة، ومن أجل التخفيف من القيود والاعتداءات الإسرائيلية التي تمارس ضدّ الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية، وخاصة ما يتعلق بالحرم القدسي الشريف.

ففي مواجهة اعتداءات المتطرفين اليهود ضدّ الحرم القدسي الشريف أجرت الحكومة الأردنية الاتصالات اللازمة مع الجانب الإسرائيلي للمطالبة بإخراج هؤلاء المتطرفين من ساحة الأقصى، كما قررت تكثيف الحراسة في المسجد وزيادة عدد الحراس التابعين للأردن¹⁸².

وعندما أعلنت "إسرائيل" اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً" رفضت الأردن هذا القرار واعتبرته "لا يساعد على خلق البيئة المناسبة لإحداث التقدم المأمول في عملية السلام"، ودعا ناصر جودة، المتحدث باسم الحكومة الأردنية، إلى إلغاء هذا القرار وإلى ضرورة الالتزام بالقانون الدولي في كل ما يتعلق بوضع غزة ومواطنيها الفلسطينيين¹⁸³.

د. لبنان:

على الرغم من أن الجبهة اللبنانية كانت أهم وأكثر جبهات المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني إلا أن لبنان استنزف سنة 2007 في أزمته الداخلية، وتفاقم الانشغال اللبناني بتفجر أزمة مخيم نهر البارد، التي أثارت العديد من التساؤلات حول مستقبل الفلسطينيين ومخيماتهم في لبنان، وحقوقهم المدنية، وإشكاليات نزع السلاح الفلسطيني، وقضية التوطين.

ومثلما انشغل العراق بنكبته الداخلية، انشغل لبنان بصراعه الداخلي، الأمر الذي بات يطرح تساؤلات حول مخطط تفجير الصراعات الداخلية في الدول العربية، وهل تفجير هذه الصراعات يأتي ضمن المشروع الأمريكي لإعادة تقسيم ما سبق تقسيمه من الوطن العربي إلى دويلات طائفية وعرقية، بعد أن سبق تقسيمه إلى دول أشبه بالأشلاء، حالت دون نهوضه لبناء مشروعه النهضوي المأمول، أم أنه محكوم فقط بحدود الانشغال عن القضية المركزية للعرب أي قضية فلسطين، وجعل القطري (الوطني) يطغى على القومي ضمن هموم العرب المتراكمة.

كانت هناك بعض التفاعلات اللبنانية المحدودة مع بعض التطورات الحرجة في مسار القضية الفلسطينية سنة 2007. فعندما تم توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في شباط / فبراير 2007، رحبت به معظم القيادات والفعاليات السياسية اللبنانية، ورأى الرئيس اللبناني إميل لحود فيه تطوراً إيجابياً يحقن الدماء ويخنق الحرب الأهلية في المهدي، واعتبر أن تغليب الحوار يقطع الطريق على المؤامرة الإسرائيلية، وخلص إلى أن ما يصحّ على فلسطين يصحّ أيضاً على لبنان؛ حيث الرهان على الوحدة الوطنية يجب أن يكون أقوى من أي رهانات أخرى¹⁸⁴. وقد أجرى فؤاد السنيورة، رئيس الحكومة اللبنانية، اتصالاً بالملك عبد الله بن عبد العزيز ووزير خارجيته سعود الفيصل، حيث شكر للسعودية دورها في إنجاز الاتفاق بين الفلسطينيين¹⁸⁵.

وعلى الرغم من الانشغال الفلسطيني بأزمة نهر البارد (أيار / مايو 2007)، فإن لبنان كان متابعاً لتطورات القضية الفلسطينية، أو بتحديد أكثر بعض تطورات هذه القضية؛ فقد غاب الموقف اللبناني الرسمي من صراعات غزة بين حركتي حماس وفتح في حزيران / يونيو 2007، لكن عندما قررت الإدارة الأمريكية زيادة المساعدات لـ "إسرائيل" كان للحكومة اللبنانية موقفاً رافضاً، واعتبرتها تسهم في زيادة القلق العربي واللبناني على المستقبل¹⁸⁶. وعندما أحكم الإسرائيليون حصارهم على قطاع غزة، وفي ذروة أزمة المعابر، أجرى رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة اتصالاً هاتفياً مع مفوض الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، وأبلغه استنكار الحكومة اللبنانية مما تقوم به "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين، وطالب الاتحاد الأوروبي بالعمل على وقف الإجراءات الإسرائيلية¹⁸⁷.

مأساة نهر البارد:

شكل الإعلان عن ولادة تنظيم فتح الإسلام في 2006/11/27، بعد انشقاكه عن حركة فتح الانتفاضة وسيطرته على مواقعها في مخيم نهر البارد، بداية لحقبة جديدة للاجئين الفلسطينيين في هذا المخيم. وعلى ما يبدو فإن التنظيم اضطر للإعلان عن نفسه مبكراً؛ حيث تم اكتشاف مجموعة تابعة له في مخيم البداوي قبل يوم من الإعلان، فاعتقلت القوة الأمنية في المخيم بعضهم، وسلمتهم للسلطات اللبنانية.

يُقدر عدد الذين انشقوا عن تنظيم فتح الانتفاضة بقيادة شاعر العبسي بنحو 80 عنصراً¹⁸⁸. ومع بداية المعركة في أيار / مايو 2007 قدرت جهات أمنية لبنانية عدد مقاتلي فتح الإسلام بنحو 150 مقاتلاً، فيما ذكر أحد قيادات فتح الإسلام، المعروف بأبي هريرة، أن التنظيم يضم 500 مقاتل¹⁸⁹. ويظهر أن هذا التنظيم، ذو التوجه الإسلامي الجهادي، استطاع استقطاب العديد من العناصر المحلية، فضلاً عن مجموعة من الإسلاميين من جنسيات إسلامية وعربية مختلفة.

بدأت أحداث نهر البارد على خلفية اتهام السلطات اللبنانية مجموعة من عناصر فتح الإسلام بالسطو على فرع بنك البحر المتوسط في منطقة الكورة شمال لبنان في 2007/5/19؛ وهو ما دعا قوى الأمن الداخلي إلى مداهمة إحدى شقق فتح الإسلام في مدينة طرابلس. وعلى أثر ذلك هاجمت مجموعة من عناصر فتح الإسلام، المتمركزة في مخيم نهر البارد، حواجز الجيش اللبناني على مدخلي المخيم، وقتلت 23 عسكرياً لبنانياً¹⁹⁰. وفي الوقت ذاته تعرضت دورية عسكرية، في منطقة القلمون جنوب مدينة طرابلس، لهجوم مسلح من عناصر فتح الإسلام.

بدأ الجيش اللبناني عمليات القصف على مخيم نهر البارد مستخدماً المدفعية الثقيلة والمدافع الرشاشة فجر 2007/5/20، وطالب عناصر فتح الإسلام بالاستسلام، إلا أن عناصر هذا التنظيم رفضوا تسليم أنفسهم وقاتلوا بشراسة. وبعد مرور ثلاثة أيام من بدء المعركة، التي سقط خلالها 27 قتيلاً مدنياً و30 عنصراً من الجيش اللبناني، توصل الطرفان عبر الوسطاء إلى هدنة أسهمت في خروج الآلاف من أبناء المخيم، الذين نزحوا إلى مناطق مختلفة تحت ظروف إنسانية صعبة¹⁹¹. وقد تمكن الجيش اللبناني في أثناء الهدنة من استكمال تعزيزاته في محيط المخيم، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن الجيش اللبناني في أيامه الأولى استنفد مخزونه من الذخائر، وهو ما استدعى أمريكا وبعض الدول العربية إلى الإسراع بتزويده بالذخائر والأسلحة الجديدة¹⁹².

لقد شكل خروج المدنيين من المخيم فرصة كبيرة للجيش لتكثيف هجماته وتضييق الخناق على المقاتلين المحاصرين داخل المخيم، مستخدماً القنابل والمدفعية الثقيلة؛ وهو ما أدى إلى تدمير شبه كامل للمخيم. وفي هذا الإطار صرّح رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة معلّقاً على خروج الفلسطينيين من المخيم؛ حيث قال "إن خروجهم مؤقت، وعودتهم مؤكدة، والالتزام بإعمار ما تهدم محتم" ¹⁹³.

انتهت المعركة بين تنظيم فتح الإسلام والجيش اللبناني بعد محاولة عناصر فتح الإسلام الفرار من المخيم في 2007/9/2. وهكذا، بعد مرور ما يقارب أربعة أشهر على بدء المعارك، أعلن وزير الدفاع اللبناني الياس المر عن سقوط 222 قتيلاً من عناصر فتح الإسلام، واعتقال 202 آخرين، ومقتل 163 جندياً لبنانياً، وجرح ما بين 400-500 آخرين، بالإضافة إلى سقوط 33 قتيلاً مدنياً¹⁹⁴. كما نتج عن هذه المعركة تدمير الجزء الأكبر من مخيم نهر البارد، ونزوح ما يقارب 40 ألف لاجئ

فلسطيني من أبنائه، وقد قُدِّرت قيمة إعادة إعمار المخيم ومحيطه، وتكاليف إغاثة سكانه، بما مجموعه 382.5 مليون دولار¹⁹⁵.

وكما هو الحال في جميع نواحي الحياة اللبنانية فقد تم تسييس معركة نهر البارد في الوسط اللبناني؛ ففي الوقت الذي عدّ فيه حزب الله أن التعرض للجيش اللبناني وللمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في مخيم نهر البارد خطّ أحمر، وطالب بأن تكون المعالجة "سياسية أمنية قضائية تحفظ الجيش، ولا تؤدي إلى حرب مخيمات جديدة"¹⁹⁶، أكد العماد ميشيل عون على أن الجيش اللبناني ينبغي أن لا يتفاوض مع "إرهابيي فتح الإسلام، وإنما يجب اعتقالهم ومحاكمتهم"¹⁹⁷. كما أعلنت الحكومة اللبنانية أنها "مصممة على اقتلاع هذه العصابة الإرهابية، ولا تتفاوض معها تحت أي ظرف من الظروف"¹⁹⁸. وفور سيطرة الجيش على المخيم، سارع رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة للتأكيد على أن المخيم سيكون "تحت سلطة الدولة اللبنانية دون سواها"¹⁹⁹. فيما دعا رئيس حزب الكتائب اللبنانية الرئيس أمين الجميل إلى إنهاء ملف الأمن الذاتي، ودعا إلى تعميم تجربة نهر البارد وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كل المخيمات الفلسطينية²⁰⁰.

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني، فعلى الرغم من تباين مواقف الفصائل الفلسطينية في سبل حل مشكلة فتح الإسلام، إلا أن القوى الإسلامية والفصائل الوطنية أدانت ما قام به عناصر فتح الإسلام من استهداف للجيش اللبناني. وفي الوقت ذاته، رفضت حركة حماس المعالجة الأمنية للمشكلة وطالبت أن يكون الحل سياسياً وإنسانياً، بما يجنب المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين أية معاناة، وبما يحفظ للدولة والجيش اللبناني سلطته وهيئته²⁰¹. أما بالنسبة لحركة فتح فقد أعلنت على لسان أمين سرّها في لبنان سلطان أبو العينين عن استعداد حركته للقضاء على فتح الإسلام، حيث قال أبو العينين "يجب قطع هذه البؤرة... ولا نريد أن تكون بوابة الحرب اللبنانية من المخيمات الفلسطينية"²⁰².

لقد تسببت مأساة نهر البارد بمعاناة لا توصف للاجئين الفلسطينيين الأبرياء، الذين لا يمكن تحميلهم مسؤولية فئة دخلت إلى لبنان وسكنت فيه، تحت سمع السلطات وبصرها. وحتى بعد انتهاء الحرب فإن مظاهر المعاناة قد استمرت، سواء كان ذلك من جراء الهجرة القسرية، أم بسبب الدمار والخسائر التي لحقت بالممتلكات ومصادر الرزق، أم بسبب الإجراءات الأمنية، فضلاً عن حالة الاحتقان تجاه اللاجئين، بسبب قيام بعض الأطراف بالتعبئة والتحريض ضدهم، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الأسباب الحقيقية للأزمة.

2. دول الخليج والجزيرة العربية:

إذا أخذنا معدل كثافة التفاعلات مع القضية الفلسطينية سنة 2007، فإن دول الخليج والجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن) تأتي في المرتبة الثانية بعد دول المواجهة،

بل إن تفاعلات المملكة العربية السعودية مع هذه التطورات سنة 2007 جعلتها في مصاف دول مواجهة. ربما لأن المملكة هي الرئيس الدوري للقمّة العربية في العام نفسه، وربما بسبب تطورات لحقت بالدور السعودي على المستويين القومي والإقليمي. لذلك فإننا سوف نميز في مواقف دول الخليج والجزيرة العربية ما بين الموقف السعودي وبين الموقف اليمني ثم موقف الدول الخمس الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

أ. السعودية:

اتسم الأداء السعودي بقدر كبير من التميز في تفاعله مع القضية الفلسطينية في مجالين رئيسيين؛ الأول: هو الاقتحام القومي للصراع الفلسطيني - الفلسطيني، من خلال عقد مصالحة بين حركتي فتح وحماس عرفت بـ"اتفاق مكة". والثاني: هو عملية السلام من خلال حمل لواء دعوة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، وتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي برعاية أمريكية، مع حرص على التريث في إعلان القبول بالمشاركة فيه حتى اللحظات الأخيرة؛ في محاولة لتحسين شروط انعقاد هذا المؤتمر، الذي عقد تحت مسمى "اجتماع أنابوليس". بالإضافة إلى سعي المملكة إلى تخفيف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

1. الموقف السعودي من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني:

شكلت مبادرة السلام العربية التي أعيد تأكيدها في القمم العربية اللاحقة، وآخرها قمة الرياض في آذار/ مارس 2007، الأساس الصلب الذي تتحرك عليه السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية وقضية السلام العربي - الإسرائيلي الشامل، باعتباره غير قابل للتحقيق إلا عبر التزامات متبادلة بين "إسرائيل" والعرب.

تشكلت هذه الرؤية عبر افتراض ضمني، لم يكن مطروحاً للنقاش من قبل، وهو وحدة القيادة الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، والتي تحظى بشعبية غير مشكوك فيها فلسطينياً أو عربياً، ومن ورائها دعم عربي وإقليمي. لكن هذا الافتراض تعرض للانهايار مع الانقسامات الفلسطينية التي أخذت تصيب مجمل النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية؛ إذ أدى هذا الفوز إلى تغيير الأسس التي عمل عليها النظام الفلسطيني المبني أساساً على اتفاقيات أوسلو، وأبرزها وجود قوة سياسية بارزة، هي حركة فتح ومؤسساتها المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية، التي تقود هذا النظام، وتؤمن بأسس أوسلو، وتتمسك بالمبادرة العربية للسلام. غير أن فوز حماس غير هذه المعادلة جذرياً. ومن ثم صار المصير الفلسطيني مرهوناً بنتيجة الصراع العلني بين فتح وحماس سواء داخل المؤسسات السياسية التي شكلتها اتفاقيات أوسلو أم خارجها. ولذلك فقد شكلت سيطرة حماس على قطاع غزة تطوراً نوعياً جديداً بكل المقاييس.

الاقتتال الفلسطيني شكل صدمة للفلسطينيين وللعرب، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، والتي رأت أن الوضع الفلسطيني بسماته التي بات عليها مطلع سنة 2007، من شأنه أن يضرّ ليس فقط بالقضية الفلسطينية، بل بكل المساعي العربية الخاصة بإقامة سلام عربي - إسرائيلي²⁰³.

وفي محاولة لتجاوز هذه الوضعية الفلسطينية البائسة، وتوظيفاً للنفوذ المعنوي والإقليمي للمملكة، كانت دعوة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز لقيادات حركتي فتح وحماس للقاء في مكة، والبحث عن مخرج ينهي الاقتتال، ويعيد التماسك للنظام الفلسطيني، ويساعد على الخروج من دائرة الحصار والعزلة الدولية، التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ حكومة حماس.

هناك تفسيرات أخرى لدوافع وأسباب هذا التحرك السعودي للجمع بين حركتي فتح وحماس منها المخاوف من اتساع نطاق النفوذ الإيراني في العالم العربي، وخاصة في العراق ولبنان وفلسطين²⁰⁴. أما الأهداف السعودية من وراء هذه الخطوة فهما بالتحديد هدفان رئيسيان؛ الأول: إبعاد حركة حماس عن المحور الإيراني - السوري. والثاني: تهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة بما يساعد في إنجاح التحرك الأمريكي لدفع المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وبما يوفر أجواء النجاح للقمّة العربية، التي كانت ستعقد بعد أقل من شهرين في الرياض²⁰⁵. ولا بد من الإشارة إلى أن السعودية شكلت حاضنة مقبولة لكل من فتح وحماس، كما عرف الملك عبد الله بن عبد العزيز بمشاعره القوية تجاه فلسطين، وحرصه على حقن الدم الفلسطيني.

أياً كانت تلك التفسيرات، فإن اتفاق مكة توصل إلى تحقيق خطوات مهمة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتجاوز الخلافات التي أدت إلى اللجوء للعنف بين حركتي فتح وحماس، والأهم هو أن يأخذ القضية الفلسطينية بعيداً عن الرهانات الإسرائيلية والأمريكية، وخاصة ما يتعلق باحتواء حركة حماس وإخراجها من المعادلة السياسية، وإعطاء كل الدعم للسلطة الفلسطينية وتقويتها عسكرياً ومادياً ومعنوياً. أثار اتفاق مكة الغضب الأمريكي والإسرائيلي على الرئيس محمود عباس لدرجة اتهامه من جانب تسيبي ليفني بخيانة "إسرائيل". أما روبرت ساتلوف Robert Satloff، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy فقد اعتبر أن هذا الاتفاق أثار معضلات خطيرة أمام الولايات المتحدة. ومن ثم أخذ يفرض على واشنطن مراجعة وعودها بدعم محمود عباس، وتجميد المساعدات التي كانت قد تقررت، ووقف الجهود الساعية للتفاوض بشأن أفق سياسي إسرائيلي - فلسطيني²⁰⁶. ولعل هذا ما دفع كوندوليزا رايس إلى وصف اتفاق مكة بأنه "عقبة في وجه عملية السلام"²⁰⁷.

هذه الانتقادات الأمريكية، وما تكشف بعد ذلك من مخطط أمريكي - إسرائيلي يقوده محمد دحلان لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وفرض واقع سياسي فلسطيني جديد يتوافق

مع ما تريده واشنطن وتل أبيب، يتعارض مع محاولات استهدفت تحميل سورية مسؤولية إفشال هذا الاتفاق²⁰⁸. فمن الواضح أن الاتفاق كان مستهدفاً من جانب الأمريكيين والإسرائيليين منذ توقيعه، لكن يبدو أن الخلافات السعودية - السورية في لبنان قد رجحت مسؤولية هذا الخلاف في إفشال اتفاق مكة، وهو الأمر الذي أثر سلبياً فيما بعد على الموقف السعودي عندما تفجرت الأحداث الدامية بين حركتي فتح وحماس في حزيران / يونيو 2007، والتي أعلنت وفاة هذا الاتفاق بما يعنيه ذلك من إساءة للدور السعودي²⁰⁹.

فعندما تفجرت أحداث غزة الدامية وما ترتب عليها من تداعيات إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة طوارئ تحولت فيما بعد إلى حكومة تسيير أعمال، انتهجت السعودية ما أسماه البعض بـ"دبلوماسية الصمت الإيجابي"²¹⁰، لكن رد الفعل السعودي كان عنيفاً وغاضباً عبر عنه سعود الفيصل، إذ أعلن أن المملكة لن تعود إلى التوسط منفردة بين الفلسطينيين مرة أخرى بعد إخفاق اتفاق مكة المكرمة. وأكد في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف السعودية في باريس على وجوب إجراء انتخابات قادمة لاستخلاص الشرعية بشكل ديمقراطي "لحسم الخلاف القائم بين الفلسطينيين"، ونوه الفيصل إلى البيان الذي كان قد صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، وطالب بضرورة العودة إلى الاتفاق الذي سينهي الاقتتال بينهم "أما أن يختاروا (فتح وحماس) الطلاق فهذا قرارهم". واستطرد قائلاً: "لقد قامت المملكة بدورها في حينه، وبالتالي لن تعود لنفس المحاولة مرة أخرى، وعملها سيكون عن طريق الجامعة العربية، وبالشراكة مع الدول العربية، والمسؤولية تقع على عاتق الفلسطينيين الذين وصلوا إلى حافة الهاوية؛ فإما أن يرتقوا فوق خلافاتهم أو يسقطوا فيها تماماً"، مضيفاً: "لا يمكن أن تكون ملكياً أكثر من الملك، فإذا عقد الفلسطينيون اتفاقاً أمام بيت الله، وعقدوا أغلظ الإيمان ثم نقضوها، فليس ثمة ما تستطيع المملكة فعله"²¹¹.

هذا الإحباط السعودي من الانقلاب الفلسطيني على اتفاق مكة، لم يؤدِّ فقط إلى وضع نهاية لـ"التوسط السعودي المنفرد" بين حماس وفتح، والعودة إلى إطار الدبلوماسية الجماعية العربية، لكنه أدى أيضاً إلى فتور سعودي في التعامل مع أحداث غزة الدامية. وكان واضحاً خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد لمناقشة أحداث غزة حرص السعودية على موقف متوازن إلى حدٍّ ما بين حركتي فتح وحماس؛ فقد مالت السعودية إلى حركة فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس، لكن هذا التفضيل لم يكن، على حدِّ قول وكالة رويترز، بالدرجة نفسها التي كان عليها الموقفين المصري والأردني²¹².

لقد أيدت السعودية حكومة الطوارئ التي شكلها محمود عباس، لكنها لم تقبل بإقصاء حماس. وقد عبر سعود الفيصل عن هذا بقوله إن "الرئيس الفلسطيني منتخب، وتشكيل الحكومة السابقة

كان بقرار من الرئيس، وبالتالي من حقه أن يغير هذه الحكومة، أما إقصاء حماس فهذه مسألة فلسطينية داخلية يجب أن يحتكم فيها إلى المؤسسات الدستورية الفلسطينية كالبرلمان ومنظمة التحرير، وبدون ذلك ستكون هناك انتخابات قادمة لاستخلاص الشرعية بشكل ديموقراطي²¹³. لكن ظلّ الموقف السعودي طامحاً إلى عودة الطرفين مجدداً إلى الالتزام باتفاق مكة؛ ففي أعقاب اجتماع وزراء الخارجية العرب صرح سعود الفيصل قائلاً: "سيكون من الأفضل لإخوتنا الفلسطينيين أن يعودوا إلى التزامهم باتفاقية مكة المكرمة، التي تمت في فبراير الماضي ويحرصوا على تطبيق بنودها"²¹⁴.

هذا الموقف تجدد بعد اجتماع أنابوليس وتجدد الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، واللجوء الإسرائيلي إلى أشد أنواع البطش والقهر ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛ فقد سعت السعودية مع مصر إلى تجديد الحوار بين حركتي فتح وحماس، لكن المسعى أجهضه تشدد موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس وشروطه، على الرغم من الحالة البائسة التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من موافقة حركة حماس على إجراء هذا الحوار وزيارة خالد مشعل لكل من الرياض والقاهرة لهذا الغرض²¹⁵.

2. الموقف السعودي من عملية التسوية:

أعطت المملكة العربية السعودية اهتماماً ملحوظاً لتنشيط عملية التسوية، وقد برز هذا الاهتمام في أكثر من مناسبة؛ أولها: حماس لإعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، من خلال صدور توصية بذلك من قمة الرياض في آذار/ مارس 2007. وثانيها: تأييد دعوة الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر حول السلام في خريف 2007، ثم الاتجاه للتحفظ على قرار المشاركة بسبب تعثر التوافق الفلسطيني - الإسرائيلي على أجندة ذلك المؤتمر الذي حمل اسم "اجتماع أنابوليس"، وأخيراً صدور قرار الموافقة السعودي، مقروناً بشروط تتعلق بجدية المؤتمر والتزامه بالمبادرة العربية والشرعية الدولية.

بالنسبة لتفعيل مبادرة السلام العربية، كانت هناك أنباء قد تردت عن مطالب أمريكية وإسرائيلية لإجراء تعديلات على نصّ المبادرة، وخاصة ما يتعلق بحقّ العودة، وقيام الأمير بندر بن سلطان بتقديم مقترحات في هذا الإطار²¹⁶. لكن نفي وزير الخارجية السعودي حسم هذا الأمر، كما حسمته أيضاً توصيات القمة العربية في الرياض، والمتابعة السعودية لعملية تفعيل المبادرة من خلال اللجنة الوزارية التي شكلت لهذا الغرض بتوصية من قمة الرياض، وكذلك التعليقات السعودية على الموقف الإسرائيلي الراض للمبادرة. فقبل إعلان الموقف السلبي الإسرائيلي من المبادرة صرح سعود الفيصل بأنه "إذا رفضت إسرائيل المبادرة فإن هذا يعني أنها لا تريد السلام وأنها تعيد كل شيء إلى أيادي القدر، وأنهم [الإسرائيليون] سيضعون مستقبلهم ليس بين أيادي



صناع السلام بل بين أيادي أمراء الحرب"²¹⁷، ثم عاد بعد يومين ليحذر الإسرائيليين من تجاهل ما أسماه بـ"العروبة السلمية الواقعية المنطقية"، وأن هذا التجاهل سيعرّض إسرائيل لمخاطر لا تحمد عقباها"²¹⁸. هذه التعليقات كانت أشبه ما يكون بـ"النعي" للعملية التي تحمست لها السعودية قبيل قمة الرياض، واستحوذت على اهتمام سياسي وإعلامي عربي مركز، وحملت اسم "تفعيل مبادرة السلام العربية".

وعندما ألقى الرئيس الأمريكي خطابه الذي تحدث فيه عن فكرة مؤتمر الخريف، رحبت به السعودية، واعتبرت أنه يتضمن عناصر إيجابية، تشمل الدعوة لإنهاء الاحتلال، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة. وقال بيان أدلى به مصدر مسؤول إن السعودية "تأمل أن يندرج هذا في إطار جهد دولي جاد يعالج القضايا الجوهرية للنزاع، على نحو يكفل التوازن والمسؤوليات بشكل عادل، ويحقق تفكيك المستوطنات دون الاكتفاء بوقف الاستيطان مستقبلاً"²¹⁹. وأجرى الملك عبد الله بن عبد العزيز اتصالاً في اليوم نفسه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش حمل المعاني نفسها، وبين الضرورة القصوى "لأن يُمكن الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية، ووحدة أرضه وشعبه"²²⁰. وعقب لقاء كوندوليزا رايس في جدة، أعلن سعود الفيصل أن بلاده ستحرص على حضور مؤتمر الخريف للسلام، بعد أن استمع إلى شرح مفصل من رايس حول تفاصيل مبادرة بوش²²¹.

بعد أن لاحظ السعوديون تلكؤ الإسرائيليين في التجاوب مع مطلب وضع أجندة واضحة للمؤتمر، دعا سعود الفيصل "إسرائيل" إلى "إثبات جديتها" قبل انعقاد المؤتمر، وأعرب عن شكّه حول مشاركة بلاده²²². وكان سعود الفيصل قد شكك قبل ذلك بأيام في إمكانية نجاح المؤتمر، ما لم يعتمد على شمولية الحل، وجدية "إسرائيل" في حلّ النزاع، من خلال الالتزام ببنود جوهرية أساسية تتعلق بحدود 1967 والقدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للمبادرة العربية وقال: "إذا لم يناقش الاجتماع هذه المسائل أشك في مشاركة المملكة"²²³.

هذا الموقف السعودي تغير بعد ذلك، إذ قبلت المملكة المشاركة، وفسّر سعود الفيصل هذا التراجع عن الموقف السابق المتشدد بقوله إن قبول بلاده بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس "جاء من الحرص السعودي على دعم المواقف الفلسطينية والسورية واللبنانية، وبعد أن لمست الدول العربية جدية في تناول المؤتمر للمسائل الجوهرية للنزاع العربي - الإسرائيلي"، وأوضح أن القرار العربي بالمشاركة استند على عدة عناصر رئيسية أهمها الشمولية في التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط على كافة مساراته، والتركيز على قضاياها الرئيسية، وذلك في إطار المرجعيات المتمثلة في مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها وخطة خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وأضاف: "نحن ننظر إلى المؤتمر كمحطة محورية في تاريخ النزاع الشرق أوسطي"²²⁴. وكان سعود

الفصل قد أوضح قبل ذلك بعض خلفيات القرار السعودي بالمشاركة في اجتماع أنابوليس عند إعلان السعودية موافقتها بقوله: "لست أخفي أي أسرار بشأن الموقف السعودي، كنا مترددين حتى اليوم، ولو لم نشعر بالإجماع العربي الذي شعرنا به اليوم لم نكن لنقرر الذهاب"²²⁵. عموماً رحب الإسرائيليون والأمريكيون بالقرار السعودي، وقالت تسيبي ليفني إن المشاركة العربية تضمن نجاح المؤتمر.

3. الموقف السعودي من دعم الشعب الفلسطيني:

تعدّ السعودية إحدى أكبر الدول العربية الداعمة رسمياً وشعبياً للشعب الفلسطيني، ولكن هذا الدعم ظلّ محكوماً بالقيود التي تلتزم بها المملكة في موقفها السياسي من القضية الفلسطينية والتزاماتها الإقليمية والدولية؛ فالمملكة التزمت كغيرها من الدول بقيود الحظر الدولية ضدّ الحكومة الفلسطينية سواء كانت حكومة الوحدة أم حكومة حماس المقالة أم السلطة، حيث بقي الدعم في حدوده المقررة على مستوى جامعة الدول العربية. وقد بلغ الدعم السعودي الرسمي 127.7 مليون دولار سنة 2007، مقارنة بـ 83.7 مليون دولار سنة 2006.

وفي إحدى اللحظات الحرجة بالنسبة للشعب الفلسطيني، عقب مواجهات غزة الدامية، دعت السعودية المجتمع الدولي إلى مراجعة مواقفه بشأن وقف المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وأكدت التزامها بـ "رفع المعاناة" عنه في ظلّ الظروف السياسية الحساسة التي تمرّ بها القضية الفلسطينية²²⁶. وعندما جددت السلطات الإسرائيلية جرائمها بتوسيع بناء المستعمرات في القدس المحتلة، عقب اجتماع أنابوليس، أدانت السعودية ذلك ووصفته بأنه "يتناقض مع أسس ومبادئ مؤتمر أنابوليس"، وقد أكد وزير الخارجية السعودي في لقاء مع توني بلير Tony Blair، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية، وقوف بلاده ضدّ ما وصفه بـ "الممارسات الاستعمارية، التي من شأنها إفراغ عملية السلام من مضمونها، وتقويض الجهود الدولية المخلصة لإطلاق المفاوضات الجادة بين الأطراف المعنية". كما أعلن مشاركة بلاده في مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين الذي عقد في 2007/12/17 بباريس²²⁷.

وعندما أمعنت السلطات الإسرائيلية في تنكيلها بالشعب الفلسطيني في غزة، وأحكمت الحصار عليه أكد مجلس الوزراء السعودي في بيان له "قلقته البالغ" للانتهاكات الإسرائيلية وسياسة العقوبات الجماعية، كما أكد الشروع في "تلبية الاحتياجات المعيشية للشعب الفلسطيني"، والشروع في الاتصال بمفوض اللجنة الرباعية الدولية توني بلير، كي تتحرك اللجنة وتقوم بمسؤولياتها والتزاماتها²²⁸. وفي اجتماع آخر لمجلس الوزراء السعودي بعد أسبوعين تقريباً جدد "تنديده واستنكاره لاستمرار الجرائم الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين"، ثم شدد على ضرورة اتخاذ المجتمع

الدولي موقفاً صارماً إزاء ما يحدث في فلسطين²²⁹.

ب. اليمن:

أعطى اليمن اهتماماً ملحوظاً بعملية التسوية من خلال دعمه لمبادرة السلام العربية، ولاحقاً الصراع الفلسطيني - الفلسطيني؛ من خلال طرح مبادرة يمنية، ورفض فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح المجتمع الدولي، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إلى ممارسة الضغط على "إسرائيل" للقبول بالمبادرة العربية التي وصفها بأنها "تمثل الحد الأدنى لتحقيق السلام العادل والدائم"²³⁰. كما أكد الرئيس اليمني أهمية الالتزام بقرارات القمم العربية السابقة، والعمل على إنجاز القمة العربية في الرياض، والخروج منها بنتائج تلبي تطلعات أبناء الأمة²³¹.

وعندما تفجر الصراع الدامي في غزة، رفض الرئيس اليمني فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً أن "وجود قوات دولية في ظل الاحتلال لا يستقيم مع حقائق الواقع الفلسطيني وما تقتضيه مصلحة الشعب الفلسطيني"²³². وكان أن طرح الرئيس اليمني مبادرة بديلة لحل الأزمة بين حركتي فتح وحماس وافقت عليها الأخيرة، وهي المبادرة التي وصفت بأنها تستهدف رأب الصدع الفلسطيني، وترتكز على أساس استئناف الحوار بين الحركتين على قاعدة اتفاق القاهرة 2005، واتفاق مكة 2007 بما يضمن تجاوز الخلافات ووحدة الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية، والتأكيد على الشرعية الفلسطينية، واحترام القانون الفلسطيني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، والتوافق الوطني على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على ممارسة مهامها ومسؤولياتها. كما اقترحت هذه المبادرة تشكيل لجنة عربية للإشراف على متابعة تنفيذ اتفاقي مكة والقاهرة²³³.

وقد أولى اليمن اهتماماً ملحوظاً بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي، وكانت هناك دعوة يمنية لعقد قمة عربية لم تلق الاستجابة الكافية، وتقلصت إلى اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب.

ج. دول الخليج الأخرى:

التركيز هنا على دول المجلس الخمس الأخرى باستثناء المملكة العربية السعودية، التي سبق دراسة موقفها باستفاضة، لكن الموقف الجماعي للمجلس يعبر بالطبع عن مواقف الدول الست الأعضاء بما فيها السعودية.

لقد كان لمجلس التعاون الخليجي ولدوله مواقف مميزة سواء فيما يتعلق بعملية التسوية أو

بالصراع الفلسطيني - الفلسطيني أو بدعم صمود الشعب الفلسطيني أو بالعلاقة مع "إسرائيل"؛ فالمجلس تبنى مبكراً دعوة تفعيل مبادرة السلام العربية، كما أيد دعوة الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر للسلام، ودعم المشاركة في هذا المؤتمر. وقد اعتبر عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، أن تشكيل اللجنة العربية المنبثقة عن قمة الرباط، أكد مجدداً جدية الموقف العربي بشأن السعي إلى سلام شامل وعادل، "وبعد تشكيل اللجنة فإن العرب وضعوا إسرائيل أمام محك حقيقي؛ فإما أن تعلن استعدادها وسعيها لتحقيق السلام وفقاً لمبادئ المبادرة العربية أو تواصل نهج التسوية والمماطلة ومحاولات الالتفاف على المبادرة العربية"²³⁴.

ولقد تبنى مجلس التعاون دعوة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ففي كلمته، باسم رؤساء الهيئات الدبلوماسية العربية، في حفل الاستقبال الذي أقامه كريستيان بونسولييه Christian Poncelet رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي لهم، قال السفير القطري محمد جهام الكواري إن الإصلاح التاريخي المطلوب في الشرق الأوسط يجب أن يكون مبنياً على حقوق الفلسطينيين، في أن تكون لهم دولة عاصمتها القدس، إلى جوار دولة "إسرائيل"؛ مما سيضمن فعلاً أمن "إسرائيل" وأمن الفلسطينيين "فالحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية هو الأساس الوحيد للسلام والاستقرار، وهو السبيل الوحيد لاعتراف كل دول المنطقة بدولة إسرائيل"²³⁵.

وعقب إعلان الرئيس الأمريكي عن دعوته لعقد مؤتمر للسلام في الخريف بادرت الأمانة العامة لمجلس التعاون بالإعراب عن أملها في أن تشكل هذه الدعوة بداية مرحلة جديدة للتعامل الجاد مع جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي المزمته، وشدد الأمين العام للمجلس على أهمية ممارسة الولايات المتحدة دوراً متوازياً ومنصفاً بإنهاء احتلال "إسرائيل" منذ عام 1967 للأراضي الفلسطينية، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة²³⁶.

كما بادرت الإمارات إلى توجيه الشكر للرئيس الأمريكي جورج بوش على مبادرته لعقد مؤتمر دولي للسلام، وذلك على لسان الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة الذي أكد أن المبادرة "تتحرك في الاتجاه الصحيح"²³⁷. وفي اجتماعه في 2007/9/1، أعرب المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي عن تأييده لعقد المؤتمر الدولي الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش، وأكد على موقف دول المجلس الذي يدعو إلى تحقيق السلام العادل والشامل، وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وفقاً لمبادرة السلام العربية²³⁸.

أما بالنسبة للموقف من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني فكان موقف مجلس التعاون رافضاً لما حدث في قطاع غزة، وأوضح انحيازاً إلى صف السلطة الفلسطينية؛ فالقمة التشاورية الخليجية التي انعقدت في 2007/5/15، دعت القيادات الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة، كما دعت

إلى محاسبة المتسببين في حالة الفوضى²³⁹. كما عبر مجلس الوزراء البحريني عن دعمه ووقوفه مع الشرعية والوحدة الفلسطينية التي يمثلها محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أعلن ترحيبه بتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة²⁴⁰.

ثم دعا مجلس وزراء خارجية دول المجلس إلى عودة الوضع إلى ما كان عليه في قطاع غزة قبل سيطرة حماس، ودعا المجلس في دورته الـ 103 الأطراف الفلسطينية كافة للعودة للحوار، والتفاهم لحلّ خلافاتها، وإعادة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما قبل الأحداث الأخيرة، واحترام المؤسسات الشرعية المنبثقة عن منظمة التحرير، بما في ذلك المجلس التشريعي المنتخب، والالتزام بوحدة القرار للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني²⁴¹. وعاد المجلس الوزاري في 2007/9/1 ليؤكد أهمية توفير الظروف الملائمة لإعادة توحيد الصف الفلسطيني، والعودة إلى اتفاق مكة الذي أكد حرمة الدم الفلسطيني، ونبذ الشقاق والفرقة، وتوحيد الصفوف بين الإخوة الفلسطينيين²⁴².

وتبنى مجلس التعاون الدعوة إلى كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني، ودعم الحكومة الفلسطينية (حكومة الوحدة). وفي دورته الـ 102 عبّر المجلس عن إدانته للممارسات الإسرائيلية العدوانية المتكررة²⁴³، كما اتجهت الكويت إلى إقامة ممثلية كويتية في رام الله، والعمل على إعادة فتح السفارة الفلسطينية في الكويت كخطوة داعمة للشعب الفلسطيني²⁴⁴.

ضمن هذه الحدود بقي الدعم الخليجي للشعب الفلسطيني المحاصر محاصراً هو الآخر في إطار التزامه بـ"القيود والضغوط الدولية"، وقد تجلّى هذا القصور في أوج أزمة المعابر التي تفجرت في كانون الثاني / يناير 2008؛ حيث بقي الموقف الخليجي كغيره من المواقف العربية محصوراً وملتزمًا بما سُمّي بـ"الضغوط الدولية"، وبخشية تجاوز هذه الضغوط بما فيها الالتزام باتفاقية المعابر لعام 2005 التي وضعت المعابر تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية.

لكن، وبشكل عام، لم يحدث تطور ملموس باتجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، ربما يكون العكس هو الصحيح إذ انحسرت موجة التطبيع مثلما انحسرت عملية التسوية، وإذا كانت قطر قد تجرأت على كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وقدمت 50 مليون دولار لحركة حماس حسب معلومات الإسرائيليين²⁴⁵، فإن الكويت اتجهت إلى سنّ قانون بحظر التعامل مع "إسرائيل" وتوقيع عقوبات مشددة على مخالفي هذا الحظر²⁴⁶، وفي موقف متشدد أكد الشيخ أحمد الفهد الصباح، رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي، على أن الكويت ستكون "آخر من يطبع مع إسرائيل"، وقال في كلمته الافتتاحية بمهرجان "الأقصى ينادينا" إن "احتلال الأرض يشرع الجهاد"، ورأى أن الاعتداء على الأقصى لا يُعدّ اعتداءً فقط على مبنى وهدمه، مشيراً إلى أن "المسجد الأقصى له من المكانة ما ينطلق من شريعة آمنّا بها، وسنسير عليها ولو استشهدنا دونها"²⁴⁷. في الوقت نفسه برز اتجاه في البحرين يدعو إلى إعادة فتح مكتب مقاطعة "إسرائيل"، ضمن سياق تيار

عربي خليجي يتسع يوماً بعد يوم رافضاً العلاقة مع الكيان الصهيوني²⁴⁸.

واتساقاً مع هذا الموقف أعلنت السفارة الكويتية في بيروت، في بيان لها، نفياً لأي نية كويتية للاحتماء بالمظلة النووية الإسرائيلية خشية الحظر النووي الإيراني، حسبما كان قد أعلنه الدكتور سامي الفرج رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية، كما أكد البيان أن هذا الشخص "لا يمثل حكومة دولة الكويت، وليس له أي صفة استشارية لدى رئيس مجلس الوزراء ولا في وزارة الخارجية". كما نفى البيان أن يكون موضوع المظلة النووية الإسرائيلية قد طرح خلال اجتماعات مجلس التعاون الخليجي²⁴⁹.

3. دول عربية أخرى:

يمكن إدراج مواقف الدول العربية الأخرى ضمن إطار التفاعل الجماعي للدول العربية كما عبرت عنها جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية، لكن هناك بعض المواقف التي فرضت نفسها بشكل مميز لبعض الدول تجاه بعض القضايا.

فبالنسبة لعملية التسوية برز موقف الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي المتحفظ على مبادرة السلام العربية والتمسك بفكرته عن "دولة إسرائيل" أي الدولة المزدوجة القومية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهاجم القمة العربية في الرياض وقال أن أجندة هذه القمة "صنعت في واشنطن"²⁵⁰، وصرح بأن مبادرة السلام العربية "مصيرها الفشل" لأن "الزعماء العرب الذين يقفون وراءها بائسون"²⁵¹.

وإذا كانت المغرب وتونس والجزائر قد دعت إلى الوقف الفوري للتطاحن الفلسطيني وإلى احترام المؤسسات الدستورية، فإن العقيد معمر القذافي قد قلل من مخاوف أن يؤدي الصراع الفلسطيني - الفلسطيني إلى خطر قيام دولتين في غزة والضفة كما دعا الدول العربية إلى عدم التدخل في الصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح²⁵²، كما نفت الجزائر رفضها استقبال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ووصفت ما نشر حول هذا الموضوع بأنه مجرد "تلفيق إعلامي"²⁵³.

في الوقت نفسه، ظهر تحرك سوداني مدعوم من مصر والسعودية، حسب تصريحات لعزام الأحمد القيادي البارز في حركة فتح، بهدف تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس²⁵⁴.

ومن جهة أخرى، فقد كشف وزير الداخلية السوداني الزيد بشير طه عن مساومة أمريكية مع السودان للاعتراف بـ"إسرائيل"، واتهم المخابرات الأمريكية بتسريب أسلحة إلى دارفور²⁵⁵. في الوقت نفسه دافعت موريتانيا على لسان وزير خارجيتها عن علاقتها مع "إسرائيل" واعتبرتها "منسجمة مع موقف الجامعة العربية"²⁵⁶.

بهذا المعنى تبدو مواقف الدول العربية واضحة ومفروزة سواء من حيث كثافة التفاعلات أو من ناحية نوعية المواقف بالنسبة للقضية الفلسطينية، بين دول ذات كثافة ملحوظة في تفاعلاتها هي دول المواجهة والسعودية، في حين أن مواقف باقي الدول العربية كانت محدودة وأغلبها جاء ضمن تفاعلات النظام العربي الرسمي. كما أن مجمل تلك المواقف العربية هي ضمن إطار مشروع الحل السلمي، وضمن إطار التعويل الكامل على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، مع إصرار على تغييب القرار العربي والإرادة العربية، لاتخاذ مواقف تدفع الأطراف الأخرى إلى التحرك. يكفي أن نشير إلى أن أخطر ما أعلن عنه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رداً على تسويق "إسرائيل" للحل السلمي بعد اجتماع أنابوليس هو مجرد التهديد بإعلان الانسحاب من العملية السلمية²⁵⁷. هذا التصريح هو التوصيف الأكثر بلاغة لحالة الموقف الرسمي العربي، وموقف الدول العربية من تطورات القضية الفلسطينية.

يبدو أن تأثير الموقف الرسمي أو النظام الرسمي العربي، وانخراطه في عملية التسوية ومجمل التطورات العربية الأخرى بكل سلبياتها، قد أثرت بدرجة ملحوظة على

ثالثاً: الموقف الشعبي العربي من القضية الفلسطينية

قدرة وفعالية الموقف الشعبي العربي على القيام بأدوار من شأنها تعديل مواقف النظام الرسمي وتحسينه. بعض المواقف الشعبية أضحّت مجرد تبرير لسياسات النظام الرسمي العربي أو مجارة لهذه السياسات، ولم يحدث افتراق ملحوظ في المواقف بين ما هو رسمي وما هو شعبي إلا فيما ندر، ولكنه افتراق لم يمثل ضغوطاً لها اعتبارها على صناع القرار بحيث تجبرهم على تبني مواقف وسياسات يطالب بها الرأي العام العربي. ويمكن تلمس هذا الواقع على النحو التالي:

1. الموقف الشعبي العربي من عملية التسوية:

احتفظ الموقف الشعبي العربي بتشككه في جدوى عملية التسوية على ضوء ثلاثة عوامل؛ الأول: التصاعد المتزايد في سياسة القمع الإسرائيلية العسكري والاقتصادي والنفسي. والثاني: الانحياز الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني، والتلاعب بمبادرات السلام الواحدة تلو الأخرى لمنح الكيان المزيد من الوقت لتحقيق أهدافه ومخططاته. أما العامل الثالث: فهو ضعف النظام الرسمي العربي، وعجزه عن مواجهة السياسات الأمريكية والإسرائيلية، وتهافته على القبول بكل ما تطرحه واشنطن من أفكار ومبادرات، والانخراط في تسويقها للرأي العام الشعبي.

لم يتحمس الموقف الشعبي لدعوة تفعيل مبادرة السلام العربية ليقينه أن المبادرة ذاتها عديمة الجدوى في ظلّ ثوابت المواقف الإسرائيلية والأمريكية، وعجز الحكومات العربية عن طرح وفرض

البديل، كما تجاهل الموقف الشعبي العربي دعوة اجتماع أنابوليس الأمريكية ولم يعلق على فشلها، فالوزراء العرب وافقوا على الذهاب إلى أنابوليس وبرروا ذهابهم، ثم عادوا دون أن يجدوا من يحاسبهم لا على القبول بالمشاركة في ذلك الاجتماع، ولا على المشاركة، ولا حتى عن الفشل. هذا العزوف قد يكون مرجعه عزوف أكبر عن القضية الفلسطينية والانجذاب لقضايا أخرى باتت أكثر حيوية، وإما لعدم الثقة في مجمل مشروع التسوية وعدم المراهنة عليه ومن ثم عدم الاكتراث به وبمجملة مبادراته، وإما ثقة في أن أيًا من الحكومات العربية أو الإدارة الأمريكية لن يأتي منها ما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني.

على الرغم من ذلك كانت هناك بعض المواقف الراضية لأي تفريط من جانب النظام الرسمي العربي في الحقوق الفلسطينية تحت أي مسمى وتحت أي غطاء؛ فقد دعت لجنة فلسطين في اتحاد المهندسين العرب في بيان لها بمناسبة الذكرى الـ 59 للنكبة إلى رفض أي مبادرات تمسّ حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقّ العودة، وحقّ الشعب الفلسطيني باستعادة أراضيه المحتلة منذ سنة 1948، ودعت اللجنة في بيانها الدول العربية إلى "لعب دور إيجابي وشمولي لنصرة الشعب الفلسطيني، وإزالة الحصار عنه"²⁵⁸. هذا الموقف صدر في ذروة اهتمامات النظام الرسمي العربي بتفعيل مبادرة السلام العربية، بناء على توصية القمة العربية في الرياض، ومن ثم تمكين اعتباره تعليقاً على التعويل العربي الزائد على هذه المبادرة، وتشكيكاً في جدوى الانخراط في تفعيلها.

ووصل الرفض الشعبي العربي لهذا التوجه أن حذر سياسيون مصريون وسفراء سابقون من الإسهام العربي في تمرير الاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي بوش بشأن المنطقة عامة والعراق خاصة، معتبرين المشاركة في القمة العربية بالرياض مشاركة في تنفيذ مخطط أمريكي جديد؛ لصرف الأنظار عن "إسرائيل" وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطيني وتحويلها إلى إيران²⁵⁹.

وبادر المؤتمر العربي العام، الذي يتشكل من ثلاثة مؤتمرات عربية مهمة هي؛ المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية، إلى إدانة دعوة الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر أو لقاء دولي لحلّ القضية الفلسطينية، واعتبر أن طرح هذه الدعوة في ذكرى انتصار المقاومة في حرب صيف 2006 في لبنان، هو محاولة للهروب من نتائج هذا الانتصار، ومحاولة إعطاء جرعة إنعاش لأولمرت، وإمعاناً في تأجيج الانقسام الفلسطيني والصراعات العربية - العربية، وربما يكون تغطيةً لعدوان عسكري يُعد له ضدّ إيران²⁶⁰. وعندما وافق وزراء الخارجية العرب على دعوة الرئيس الأمريكي أصدر المؤتمر العربي العام بمكوناته الثلاث بياناً أدان فيه ما



أسماء بـ"هرولة غير مسبوقه للتطبيع مع الكيان الصهيوني" و"كشفاً للخلل الكبير الذي أصاب الوضع العربي الرسمي، وأقله العجز والضعف وقصر النظر والمصارعة لاسترضاء أمريكا حتى لو جعلت عالي البلاد العربية سافلها"²⁶¹.

2. الموقف الشعبي العربي من الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية:

انقسم الموقف الشعبي العربي من الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية إلى ثلاثة مواقف؛ الأول: محايد سعى إلى مواجهة الانقسامات، والدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية. والثاني: انحاز للسلطة الفلسطينية بين انحياز محدود وانحياز متطرف يدين حركة حماس. أما الثالث: فهو تأييد حركة حماس وتأييد ما سُمِّي بـ"الانقلاب على الشرعية" في القطاع. لكن بشكل عام أدت هذه الصراعات إلى انتكاسة في الدعم الشعبي العربي للقضية الفلسطينية وصل إلى درجة "الكفر" بالمنظمات والقيادات الفلسطينية على نحو ما دعت نقابة المحامين المصرية الشعب الفلسطيني إلى عزل قادة حركتي حماس وفتح معاً للانزلاق في حرب أهلية تحقق أهداف "إسرائيل"²⁶². هذه الدعوة التي سبقت الصراع الدامي وأحداث حزيران/ يونيو 2007 الدامية مؤشّر مهم لمستوى الرفض الشعبي العربي للاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني أياً كان الطرف المسؤول عنه.

أ. الموقف المحايد:

كان هذا هو الموقف الغالب على ردّ الفعل الشعبي العربي، وقد عبرت عنه الكثير من الهيئات والمنظمات، ويكاد يكون هو الموقف الشعبي العام المنطلق من الوعي بـ"حرمة الدم الفلسطيني" واعتبار الاقتتال تشويهاً لنضال الشعب الفلسطيني وجدارة قضيته وعدالتها. هذا الموقف ركز على ضرورة وقف الاقتتال، والسعي إلى مصالحة وطنية بين حركتي حماس وفتح وكافة الفصائل، وإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، والانصراف إلى مواجهة العدو الصهيوني والتمسك بالثوابت دون تفريط.

فقد دعت رابطة علماء بلاد الشام الفلسطينيين إلى حلّ خلافاتهم وحرص صفوفهم لمواجهة عدوهم وعدو الأمة المشترك²⁶³. كما دعت النقابات المهنية الأردنية إلى وقف الاقتتال الفلسطيني²⁶⁴، وحمل حزب التجمع التقدمي (المصري) الموقف العربي مسؤولية الوضع الفلسطيني، ودعا إلى ترسيخ الاتفاق السياسي الحقيقي على برنامج وطني بديلاً وطنياً ديموقراطياً للوضع المأساوي الراهن²⁶⁵. وأكد البرلمان العربي الانتقالي على حرمة الدم الفلسطيني، في حين اتهم حزب الشعب الديموقراطي (حشد) في الأردن قادة حركتي حماس وفتح بـ"الإصرار على هدر دم الشعب الفلسطيني"، ودعا إلى "تعرية" من أسماهم "دعاة الفتنة" من قادة حماس وفتح²⁶⁶. ولكن الأحزاب

القومية في الأردن دعت إلى التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني، وحملت كامل المسؤولية "لكل من يصب الزيت على النار"، وقالت إن "على الجميع التمسك بالثوابت القومية، من خلال الدعم الكامل للقضية، ووحدة الأرض الفلسطينية، والسلاح الفلسطيني"²⁶⁷.

ب. الموقف المنحاز للسلطة وحركة فتح:

هذا الموقف أخذ يبرز مع اتساع رقعة الخلافات السياسية، وبعد أن استطاعت حماس فرض سيطرتها الكاملة على قطاع غزة. فحزب التجمع التقدمي (المصري) الذي أخذ موقفاً محايداً في بداية الأزمة، أعلن بعده انحيازاً إلى موقف السلطة، عندما قام نشاطه بتوزيع بيان مناوئ لحركة حماس في الوقفة الاحتجاجية الشعبية التي قادتها حركة كفاية، وتجمعات سياسية، وحركات احتجاجية مصرية بالشموع أمام مقر نقابة الصحفيين، مطالبة بوقف الاقتتال ووضع حد لتدهور الأوضاع الفلسطينية. هذا البيان حمل عنوان: "لا للإمارة الإسلامية في غزة"، مما أثار استياء المشاركين وعتراضهم على توزيعه، متهمين الحزب بالانحياز لحركة فتح والتحامل على حركة حماس²⁶⁸. كذلك تحول موقف الأحزاب القومية في الأردن من المحايد إلى المنحاز للسلطة وحركة فتح، ولقد دخلت هذه الأحزاب في خلاف مع حزب العمل الإسلامي، بعد أن أصدرت بياناً ضمن تجمع ما سُمي بـ "لجنة تنسيق أحزاب المعارضة" أدان فيه السيطرة العسكرية لحماس على غزة باعتبارها جريمة بحق النضال الفلسطيني وتضحياته²⁶⁹، كما قررت أحزاب المعارضة الأردنية مقاطعة الملتقى الذي دعت إليه جماعة الإخوان المسلمين لإطلاق مبادرة لحل الأزمة الفلسطينية، رداً على عدم حيادية الجماعة، وحزب الجبهة كطرف داعم لحركة حماس، "ومبرر لأعمال القتل والعنف"²⁷⁰.

وكذلك موقف أحد قياديي حزب الاتحاد الاشتراكي (المغربي)، الذي أكد أن "الشعب المغربي يجدد دعمه للشرعية النضالية والديموقراطية والدستورية الفلسطينية، التي تستند إلى قرارات ومقررات منظمة التحرير الفلسطينية، ومقتضيات القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية"²⁷¹.

ج. الموقف المنحاز لحركة حماس:

إن أكثر من التزم بهذا الموقف كان حركة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، ولكن بعد مرحلة من الاقتتال؛ فموقف الإخوان التزم الحياد والتزم بدعوة نبد القتال واعتباره خطأ أحمر حسب ما جاء على لسان د. محمد حبيب النائب الأول لحركة الإخوان في مصر، لكنه اعتبر أيضاً قرار حل حكومة الوحدة الوطنية غير مبرر²⁷². كما حمل إخوان مصر القادة الفلسطينيين مسؤولية إراقة دماء مواطنيهم²⁷³. ولكن هذا الموقف المحايد تحول إلى موقف منحاز لحركة حماس عندما دعت الحركة الإسلامية في الأردن إلى ضرورة تفهم موقف سيطرة حماس على غزة²⁷⁴، وعندما دعت هذه الحركة إلى دور عربي "غير منحاز" لحل الخلافات الفلسطينية، في إشارة رفض على

ما أخذ يظهر من انحياز للنظام العربي أو بعض أطرافه إلى جانب السلطة الفلسطينية²⁷⁵. وعندما أكد مهدي عاكف المرشد العام للإخوان في مصر أنه "ليس هناك أقوى من شرعية حكومة هنية"، وعلى نحو انتقاد الشيخ يوسف القرضاوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس لرفضه وإغلاقه باب الحوار مع حركة حماس²⁷⁶.

لكن كانت هناك أطراف لها مواقف مؤيدة منذ البداية لحركة حماس، على غرار موقف حزب العمل المصري (الموقف)، الذي أكد على أن القوى الوطنية والقومية في الوطن العربي والقوى الإسلامية والتحريرية عموماً لا تقف على الحياد في الصراع الفلسطيني، بل تقف إلى جانب حماس "التي هي الهيئة الشرعية المنتخبة من الشعب الفلسطيني، والتي تتمسك بخط المقاومة من أجل التحرير"²⁷⁷.

هذه المواقف العربية الثلاث المنقسمة مؤشراً ضعف أكثر مما هي مؤشر قوة للموقف العربي، الذي كان يجب أن يكون موحداً وغير منحاز إلا إلى الحق ورفض الاقتتال، والأهم أن يمتلك آلية للحركة، وقدرة على العمل لوقف ذلك الاقتتال، بدلاً من الإدانة للصراع والانحياز لأي من الطرفين وهذا لم يحدث.

3. الموقف الشعبي العربي من دعم الشعب الفلسطيني:

أصيب الرأي العام العربي بصدمة مزدوجة عندما مضى الكيان الصهيوني في قمعه وحصاره للشعب الفلسطيني، الصدمة الأولى من هول القتل والتدمير والتخريب وتحويل القطاع إلى سجن جماعي، والثانية من عجز النظام العربي عن فك الحصار وطرح البديل الذي يحمي هذا الشعب، لذلك لم يجد الرأي العام العربي سوى الخروج في مسيرات تنديد وشجب لكل الأطراف: الحكومات العربية، والكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية، ومطالباً بتحريك إيجابي لحماية الشعب والأرض والمقدسات في فلسطين. لكنها كانت مظاهرات مؤقتة ومحدودة، ولم تستطع أن تراكم فعلاً نضالياً يجبر الحكومات على التحرك الفعلي.

لقد شهدت عدة مدن وعواصم عربية عدداً من التظاهرات التضامنية مع الفلسطينيين في قطاع غزة، وسط دعوات باستمرار فتح حدود القطاع مع مصر. ففي القاهرة تظاهر آلاف المصريين للمطالبة بإنهاء الحصار على فلسطينيي غزة، ورفع المشاركون الذين تجمعوا بمعرض القاهرة الدولي للكتاب لافتات تقول "أنقذوا غزة، الحرية رغم الحصار". ورفع المتظاهرون وأغلبهم من جماعة الإخوان المسلمين وحركة كفاية نسخاً من القرآن الكريم. كما منع الأمن انطلاق مسيرات تضامنية أخرى في منطقة الأزهر ومناطق أخرى متفرقة بعد صلاة الجمعة.

وفي الدوحة انطلقت مسيرة تضامنية بدعوة من رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ

يوسف القرضاوي. وقد عبر القرضاوي في خطبة الجمعة عن شكره للمصريين قيادة وحكومة وشعباً، ودعا الرئيس حسني مبارك للصمود في مواجهة الضغوط والاستمرار في فتح معبر رفح. وفي الأردن تظاهر الآلاف من جميع أنحاء البلد احتجاجاً على الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وشارك نحو خمسة آلاف شخص في مظاهرة جرى تنظيمها وسط العاصمة عمان، ردوا فيها عبارات مناهضة لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة، وأعربوا عن دعمهم لحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ونظمت مسيرات مماثلة في مدن الزرقاء والكرك وإربد؛ حيث أحرق المتظاهرون العلمين الأمريكي والإسرائيلي، وطالبوا سكان غزة بالصمود. كما هتف المشاركون بشعارات مؤيدة لكتائب القسام التابعة لحركة حماس، وطالبوا بمزيد من العمليات. من جهة ثانية شنّ أئمة المساجد في خطبة الجمعة هجوماً حاداً على "إسرائيل" والولايات المتحدة، وانتقدوا "الصمت العالمي" تجاه "العقاب الجماعي" المفروض على 1.5 مليون شخص يقيمون في قطاع غزة.

وفي المنامة نفذت جمعيات مدنية وسياسية بحرينية اعتصاماً في مركز الفاتح الإسلامي، تضامناً مع الشعب الفلسطيني في غزة، ومطالبة برفع الحصار المفروض عليه منذ عدة أشهر. وقد خصص إمام مسجد مركز الفاتح الإسلامي، وهو المسجد الأكبر في البحرين، الذي تنقل منه خطبة الجمعة في الإذاعة والتلفزة الرسمية، خطبته للقضية الفلسطينية، وحثّ المسلمين على الاستمرار في دعم القضية. كما دعا رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي إبراهيم الشريف الحكومات العربية للوقوف مع الشعب الفلسطيني، والتبرع بجزء من دخل النفط لإغاثتهم. وطالب الشريف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوقف المفاوضات مع الإسرائيليين نهائياً، احتجاجاً على استمرار العدوان على الفلسطينيين، كما ناشد المجتمع الدولي أن يقوم بدوره لحماية الفلسطينيين من هذا العدوان. ودعا رئيس حركة عدالة الدكتور عبد الله هاشم البحريني إلى نصرته الفلسطينيين على كل المستويات²⁷⁸.

4. الموقف الشعبي العربي من العلاقة مع "إسرائيل" والتطبيع:

كان من الطبيعي في ظلّ كل تلك التطورات السابقة التي حدثت في الموقف العربي من القضية الفلسطينية، سواء كان رسمياً أم شعبياً، وبالذات استحواذ خيار التسوية على توجهات النظام العربي، وانسحاق تيارات شعبية واسعة وراء هذا الخيار إما إدراكاً لعجز الأنظمة أو يأساً من القدرة على مواصلة الصراع في ظلّ التكيف الإعلامي الرسمي المروج للتسوية والمشكك في أي خيار آخر بديل، كان من الطبيعي في ظلّ هذا كله أن تتمكن دعوة التطبيع من التغلغل في بنية المجتمع العربي في ظلّ تنامي عدد المؤسسات المخصصة لذلك، والداعية إلى ما تسميه بـ"ثقافة السلام" في مواجهة "ثقافة المقاومة" التي لم تعد لها مؤسسات تتولاها على المستوى الرسمي أو الشعبي العربي.

لم تعد كلمة أو دعوة التطبيع منكرًا أو رجسًا من عمل الشيطان كما كانت من قبل، بل أصبحت

مقبولة أو على الأقل غير مرفوضة، مع تداعي مؤسسات المقاطعة وتراجع الحماس لها، وجشع رأس المال العربي الخاص الساعي إلى الربح السريع من وراء التعامل مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية، دون اعتبار لما هو مقدّس أو وطني من الاعتبارات التي كانت تحول دون ذلك.

هذا المتحول هو محصلة التردّي العربي، فلم يعد التطبيع مقتصرًا على ما هو رسمي بل أخذ يتسع في ما هو شعبي بتشجيع حكومي. فمجموعة الاتصال العربية بـ"إسرائيل" التي اقتضرت على مصر والأردن، بتوجيه من القمة العربية ضمن مسعى الترويج والتفعيل لمبادرة السلام العربية، كان يمكن أن تتسع لتضمّ دولاً عربية أخرى على نحو ما أفصح أحمد أبو الغيط لولا عدم التجاوب الإسرائيلي مع المبادرة العربية؛ فقد أكد أبو الغيط إمكانية توسيع مجموعة الاتصال المصرية - الأردنية مع "إسرائيل" لتشمل دولاً أخرى "حال تأكيد إسرائيل نيتها بالمضي قدماً في طريق السلام"²⁷⁹. لاحظ الشرط الذي ينحصر فقط في مجرد إبداء النية، وليس الانخراط في التعامل مع المبادرة.

هذا التوجه لم ينشأ من فراغ، ولم يذهب دون تأثير، فهو مؤشر على توجه يتسع للتعامل مع الكيان الصهيوني دون قيود. إن قصة الطبيب السعودي الذي قالت عنه جريدة معاريف الإسرائيلية أنه "كسر جميع الحواجز ووصل إلى تل أبيب لإجراء عملية جراحية لإنقاذ حياة شابة إسرائيلية"²⁸⁰ لا تختلف كثيراً عن مشاركة "إسرائيل" في مؤتمر تعليمي في القاهرة²⁸¹، ولا عن اتجاه وزارات بحرينيه إلى إلغاء بند مقاطعة "إسرائيل"²⁸²، ولا عن قيام حاخام إسرائيلي بالقاء محاضرة في جامعة عين شمس المصرية²⁸³، ولا عن غزو منتجات مزارع شارون للسوق الأردني²⁸⁴، ولا عن رعاية سوزان مبارك حرم الرئيس المصري لمنتدى لشباب عرب وإسرائيليين²⁸⁵، أو مشاركة "ديبة عربية" في مهرجان إسرائيلي في القدس²⁸⁶. كل ما سبق مؤشرات ودلالات على نجاح "إسرائيل" في كسر حاجز التردد الشعبي العربي عن التطبيع.

لكن على الرغم من ذلك هناك مقاومة للتطبيع، وهناك تراجع في بعض الدوائر المطبوعة عن تطبيعها، فما زالت أغلب التيارات الشعبية القومية والإسلامية، وكثير من اليسارية رافضة للتطبيع على نحو رفض جبهة العمل الإسلامي في الأردن للتطبيع²⁸⁷، واستجواب مجلس الشعب المصري (البرلمان) لموافقة الحكومة المصرية على إقامة مشروع لإنتاج الطاقة البديلة من الرياح مع مستثمر إسرائيلي²⁸⁸، ومثل تحقيق البرلمان البحريني في إلغاء وزارات بند مقاطعة "إسرائيل"²⁸⁹، وتحذير الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع من تزايد الصادرات الإسرائيلية في السوق البحرينية²⁹⁰، ورفض نواب بحرينيين لسياسة التطبيع مع "إسرائيل"²⁹¹، ودعوة اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع الأردنية إلى الامتناع عن شراء المنتجات صهيونية المنشأ أو يملكها صهاينة في الغرب وتصدر إلى الأردن²⁹²، ودعوة جمعية مقاومة التطبيع البحرينية إلى إعادة فتح مكتب مقاطعة "إسرائيل" في البحرين²⁹³. أما التطور الأهم فهو على صعيد الساحة الموريتانية حتى تتسع دعوة قطع العلاقات وإلغاء العلاقات الطبيعية مع "إسرائيل"، من جانب العديد من الأحزاب

والشخصيات القيادية الموريتانية²⁹⁴ مثل هذا التحول يعكس حقيقة مهمة وهي أن موجة التطبيع مع الكيان الصهيوني موجة مفتعلة، وهي وليدة ظروف عربية رديئة، وأن الشارع السياسي العربي، الذي تعرض وعيه إلى حملة تشويه هائلة، ما زال مستعداً لاستعادة هذا الوعي، ولكن بامتلاك الشروط المهمة لذلك.

خاتمة ما يزال الوضع العربي المترهل والمتفكك يعكس نفسه بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وهو ما يوفر فرصاً كبيرة يستثمرها الجانب الإسرائيلي في فرض شروطه، وفي فرض الحقائق على الأرض، وفي محاولة تحقيق اختراقات جديدة في العالم العربي. ومما زاد الوضع سوءاً حالة الانقسام والتشرذم في الوسط الفلسطيني نفسه. كان للسعودية دور بارز في عقد اتفاق مكة، وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، غير أن الإصرار الإسرائيلي - الأمريكي على متابعة الحصار، ومشاركة أطراف فلسطينية في محاولة إسقاط الحكومة، ثم نشوء وضع استثنائي بسبب سيطرة الحكومة المقالة بقيادة حماس على القطاع، وسيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ، بدعم فتح، على الضفة الغربية، أدى إلى حالة من الإحباط في الأوساط العربية.

تعاملت البلدان العربية، بالتناغم مع العالم الغربي، مع حكومة الطوارئ في رام الله باعتبارها الحكومة الشرعية، ولم تعترف بحكومة هنية المقالة باعتبارها حكومة تسيير أعمال، على الرغم من أن الجانب القانوني يميل بشكل أكبر لحكومة هنية. ولم تقم البلدان العربية بأية إجراءات فعلية حازمة لفك الحصار الخانق على قطاع غزة. وجرت محاولات سودانية ويمانية ومصرية وعربية أخرى للتوفيق بين فتح وحماس، لكنها لم تنجح.

وما تزال الدول العربية متمسكة بمبادرة السلام العربية لحل القضية الفلسطينية، وكانت مشاركتها في مؤتمر أنابوليس محاولة لدفع مسيرة التسوية، غير أن "إسرائيل" وأمريكا استثمرتا المؤتمر لصالحهما دونما أية خطوات جديدة في عملية التسوية.

الوضع الشعبي العربي المصاب بالإحباط، نتيجة الانقسام والتشرذم الفلسطيني، ما يزال يرفض التطبيع مع "إسرائيل"، وما يزال يظهر أشكالاً مختلفة من التضامن، خصوصاً مع الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة. وفي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التجارية الإسرائيلية مع الأردن ومصر، إلا أن العلاقات السياسية مع موريتانيا قد شهدت تراجعاً وبروداً في إثر انتخاب رئيس جديد، وقيام حكومة جديدة، تنظر إلى هذه العلاقات باعتبارها موروثاً محرراً من موروثة العهد السابق، خاصة في ضوء تصاعد المعارضة الشعبية في موريتانيا لأية علاقات مع "إسرائيل".



هوامش الفصل الثالث

- 1 " مصالح العرب كما يراها بوش: الشراكة مع إسرائيل والعداء لإيران"، **السفير**، 2008/1/5.
- 2 محمد السعيد إدريس، "البعد الاستراتيجي لانتصار المقاومة"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 343، أيلول / سبتمبر 2007، ص 40-42.
- 3 "مبادرة السلام العربية محور قمة الرياض"، موقع الجزيرة نت، 2007/3/26، انظر: www.aljazeera.net
- 4 المرجع نفسه.
- 5 غلين كيسلر، "رايس تحمل خطة جديدة في رابع جولة لها بالمنطقة خلال 4 أشهر"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/24.
- 6 "رايس عرضت رؤية أمريكية للسلام في الشرق الأوسط على الرباعي العربي بأسوان"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/25.
- 7 "وزراء خارجية الرباعية العربية طرحوا مواقفهم حول عملية السلام خلال الاجتماع مع رايس"، **الرياض**، 2007/3/25.
- 8 "واشنطن تردّ على تصريح العاهل السعودي حول احتلال العراق"، موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، 2007/4/29، انظر: arabic.cnn.com
- 9 أعلن أولمرت في عمّان أنه مستعد للقاء القادة العرب المعتدلين، لبحث مبادرة السلام العربية، رافضاً أي شروط مسبقة، انظر: **القدس العربي**، 2007/5/16.
- 10 "سعود الفصيل: لا إملاءات على القمة، وأكدنا 20 مرة أن المبادرة لن تعدل"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/26.
- 11 "القمة تدعو إسرائيل لاعتنام الفرصة وتأخذ علماً بالتزام الحكومة الفلسطينية بالقرارات بما فيها مبادرة السلام"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/30.
- 12 "وسط ترقب سياسي دولي وإقليمي: لجنة المبادرة العربية تطلق غداً خطة التحرك لتفعيل المبادرة"، **جريدة الأهرام**، القاهرة، 2007/4/17.
- 13 **القبس**، 2007/4/18.
- 14 **عكاظ**، 2007/4/19.
- 15 شبكة بي بي سي الإخبارية، 2007/5/12، انظر: <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm>
- 16 **الرأي**، عمّان، 2007/5/19.
- 17 **الخليج**، 2007/5/20.
- 18 **الخليج**، 2007/5/23.
- 19 محمد عبد العاطي، وفد الجامعة العربية لإسرائيل هل يعود بخفي حنين؟، الجزيرة نت، 2007/7/10.
- 20 المرجع نفسه.
- 21 "واشنطن تأمل في إشراك دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل بالمؤتمر الدولي المقترح"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/18.
- 22 المرجع السابق.
- 23 انظر: "وزراء الخارجية العرب يحذرون من ضياع الفرصة القائمة لتحقيق السلام"، **الأهرام**، 2007/7/31.
- 24 انظر: **المرجع نفسه**.
- 25 "اجتماع وزراء الخارجية العرب: تحذير من إفراغ مؤتمر السلام من مضمونه"، **الشرق الأوسط**، 2007/9/6.
- 26 **المرجع نفسه**.
- 27 "ليفني: مباحثات أنابوليس مع الفلسطينيين ولا دخل للعرب"، سي إن إن، 2007/12/21، انظر: http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/11/25/annapolis.israel/index.html
- 28 "أولمرت: المحادثات مع الفلسطينيين رهن بقبول "دولة اليهود""، بي بي سي، 2007/11/14.
- 29 "وزراء الخارجية العرب يوافقون على حضور أنابوليس"، بي بي سي، 2007/11/23.
- 30 "دولة عربية تقرر المشاركة في مؤتمر أنابوليس بينها مصر والسعودية"، موقع العربية نت، 2007/11/23، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2007/11/23/42027.html>
- 31 "بوش يدعو الفلسطينيين للاختبار بين "إرهاب" حماس و"دولة" عباس"، سي إن إن، 2007/12/28.
- 32 "اتصالات للجامعة مع العواصم العربية لوقف الاقتتال الفلسطيني"، **القبس**، 2007/1/9.
- 33 "موسى مستعد لإرسال وفد لتهديئة الاحتقان الفلسطيني"، **الخليج**، 2007/1/10.
- 34 فهمي هويدي، "لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة"، **الشرق الأوسط**، 2007/2/28.

- 35 "الجامعة ومصر ترحبان وتطالبان برفع الحصار"، **الاتحاد**، 2007/3/16.
- 36 "موسى: اتصال بريطانيا بوزراء فلسطين من غير حماس موقف سلبي"، رويترز، 2007/3/16.
- 37 انظر: **الدستور**، 2007/3/27.
- 38 "تأييد غربي لعباس وحياد عربي وحماس تتمسك بالحوار"، الجزيرة نت، 2007/6/16.
- 39 "موسى يمنع التصريحات عن الوضع الفلسطيني"، **الخليج**، 2007/6/19.
- 40 "لجنة تقصي الحقائق تبحث دعم اليوم الجهود السعودية المصرية للوفاق الفلسطيني"، **عكاظ**، 2007/6/18.
- 41 "لجنة التقصي العربية حول قطاع غزة: خلافات ومماطلة... ولا تقرير"، **السفير**، 2007/7/28.
- 42 "الخلاف الفلسطيني الداخلي أجهض اجتماعات وزراء الخارجية العرب"، **جريدة الشرق**، قطر، 2007/8/3.
- 43 "طالبت "فتح" و"حماس" بوقف الاقتتال الداخلي: "تقصي الحقائق" تدعو بعودة الأمور لنصابها"، **الشرق**، 2007/9/6.
- 44 "الجامعة العربية: لا عوائق أمام تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية"، **الدستور**، 2007/1/15.
- 45 **جريدة السياسة**، الكويت، 2007/2/20.
- 46 **الشرق الأوسط**، 2007/5/12.
- 47 شبكة فلسطين اليوم، 2007/7/13.
- 48 **الخليج**، 2007/1/23.
- 49 **الحياة**، 2007/7/8.
- 50 "الجامعة العربية تتجه لعقد مؤتمر عربي يدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية"، **الشرق الأوسط**، 2007/8/30.
- 51 "ألمرت يرفض تدخل مبارك ويؤكد أن الفلسطينيين في القطاع لن ينعموا بالرخاء"، **القدس العربي**، 2008/1/22.
- 52 **الشرق الأوسط**، 2008/1/26.
- 53 "موسى للعرب: ارفعوا صوتكم "على الأقل" ضد حصار غزة"، إسلام أون لاين، 2008/1/16.
- 54 "دعم عربي قوي لدور مصر مع غزة"، إسلام أون لاين، 2008/1/28.
- 55 "تحركات عربية لتسويق حكومة هنية وموسى يرفض شرط الاعتراف بإسرائيل"، **القدس العربي**، 2007/3/1.
- 56 "عمرو موسى يرفض التطبيع المجاني"، **الخليج**، 2007/4/4.
- 57 "الجامعة العربية: إسرائيل تماطل وتراوغ"، **عكاظ**، 2007/4/16.
- 58 "أبو الغيط والخطيب في إسرائيل لتسويق "المبادرة العربية"، **القدس العربي**، 2007/7/26.
- 59 "أبو الغيط: لا أمثل الجامعة العربية في زيارتي لإسرائيل"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/21.
- 60 **الحياة**، 2007/12/5.
- 61 انظر: **الأهرام**، 2007/11/24.
- 62 See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country – 2007.
- 63 **الخليج**، 2007/1/8.
- 64 وكالة سما الإخبارية، فلسطين، 2007/1/14.
- 65 **الأخبار**، بيروت، 2007/1/20.
- 66 **الخليج**، 2007/1/22.
- 67 **الأهرام**، 2007/2/8.
- 68 بلال الحسن، "المبادرة المصرية: هل تسير باتجاه تطوير المبادرة العربية"، **الشرق الأوسط**، 2007/1/28.
- 69 "أبو الغيط: لجنة مبادرة السلام لن تكلف بالتفاوض مع إسرائيل"، **عكاظ**، 2007/4/15.
- 70 الوطن، السعودية، 2007/5/11.
- 71 **الأهرام**، 2007/5/11.
- 72 "قمة رباعية في شرم الشيخ لدفع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/22.
- 73 "قمة شرم الشيخ: خطوات لإعادة الثقة وإطلاق عملية السلام ودعم جهود عباس"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/26.
- 74 **الحياة**، 2007/6/27.
- 75 **الأهرام**، 2007/7/18.
- 76 **الخليج**، 2007/8/26.
- 77 **عكاظ**، 2007/9/20.
- 78 **الأهرام**، 2007/9/5.
- 79 **الأهرام**، 2007/11/23.



- 80 الشرق الأوسط، 2007/1/11.
- 81 الشرق الأوسط، 2007/2/22.
- 82 الشرق الأوسط، 2007/5/20.
- 83 هاني حبيب، "حوارات القاهرة ومرجعية وثيقة الأسرى"، موقع القدس أون لاين، 2007/5/27، انظر: <http://www.alqudsonline.com>
- 84 وكالة معاً، 2007/5/17.
- 85 الحياة، 2007/5/21.
- 86 وكالة سما، 2007/6/10.
- 87 إسلام أون لاين، 2007/6/12.
- 88 الحياة، 2007/6/10.
- 89 الحياة، 2007/6/12.
- 90 جريدة المصري اليوم، 2007/6/17.
- 91 See: David Rose, *op. cit.*
- 92 "شريط مصور وخريطة غيرت التعامل المصري مع حماس"، الأخبار، بيروت، 2007/6/30.
- 93 الشرق الأوسط، 2007/6/16.
- 94 المستقبل، 2007/6/18.
- 95 الأيام، رام الله، 2007/6/18.
- 96 الحياة، 2007/6/22.
- 97 الحياة، 2007/6/26.
- 98 محمد جمال عرفة، "شرم الشيخ 2007: القاهرة تتمرد على حلف المعتدلين"، إسلام أون لاين، 2007/6/26 في: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182774564150&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
- 99 الحياة، 2007/6/26.
- 100 البيان، 2007/6/27.
- 101 "مساع مصرية - سعودية لرأب الصدع بين فتح وحماس"، موقع مفكرة الإسلام، 2007/6/19، في: <http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2007/06/19/45651.htm1>
- 102 عكاظ، 2007/6/18.
- 103 الشرق الأوسط، 2007/12/9.
- 104 "مسؤول مصري: نراقب سلوك حماس، ونرفض قيام إمارة إسلامية على حدودنا"، الشرق الأوسط، 2007/6/20.
- 105 المرجع نفسه.
- 106 "مصر تنفي اتخاذ إجراءات عقابية ضد أبناء الشعب الفلسطيني"، الحياة، 2007/6/20.
- 107 "القوات المصرية تغض النظر عن تهريب حماس للسلاح من سيناء"، القدس أون لاين، نقلاً عن جريدة هآرتس، تل أبيب، 2007/10/23.
- 108 زهير قصيباتي، "خندق حماس أم دور مصر"، الحياة، 2007/12/27.
- 109 "اتصالات مصرية - إسرائيلية لإنهاء أزمة الحجاج الفلسطينيين"، الشرق الأوسط، 2007/12/30.
- 110 الشرق الأوسط، 2008/1/25.
- 111 "الأجنحة المسلحة تؤكد تفجيرها الجدار الفاصل مع رفح المصري"، الشرق الأوسط، 2008/1/24.
- 112 "الحدود الليبية" مع مصر تفك العزلة عن غزة"، الجزيرة نت، 2008/1/25.
- 113 الحياة، 2008/1/25.
- 114 "إسرائيل تحذر مصر بعد "تفجير" الحدود مع غزة"، سي إن إن، 2008/1/24.
- 115 "واشنطن تضغط على مصر بشأن الحدود مع غزة"، الخليج، 2008/1/26.
- 116 "مصر تحكم سيطرتها على الحدود مع غزة وتلمح إلى وقف التنسيق الأمني مع حماس"، الحياة، 2008/2/7.
- 117 الشرق الأوسط، 2008/1/31.
- 118 "مبارك تعهد مواصلة الاتصالات لإنهاء الأزمة... القاهرة: ترك الحدود سداح لا يمكن أن يستمر"، الحياة، 2008/1/26، وانظر أيضاً: "دعوة مبارك هل تمهد لحوار شامل بين فتح وحماس؟"، الجزيرة نت، 2008/1/28.

- 119 "فتح ترفض دعوة مبارك للحوار في القاهرة وحماس تقبلها"، **الشرق الأوسط**، 2008/1/26.
- 120 انظر: **المرجع نفسه**؛ وانظر: "السلطة تسعى إلى إدارة معابر غزة من دون "حماس" ومصر تلقي بثقلها لإقناع الحركة بعدم إعاقة المشروع"، **الحياة**، 2008/1/29.
- 121 **الشرق الأوسط**، 2007/8/29.
- 122 "القاهرة: لا مفاوضات مع إسرائيل حتى تقبل المبادرة العربية"، **عكاظ**، 2007/3/25.
- 123 "مصر اعتقلت 316 سودانياً من دارفور حاولوا التسلل إلى إسرائيل"، **الخليج**، 2007/8/24؛ وانظر أيضاً: "اتفاق مصري - إسرائيلي على آلية لمنع التسلل"، **الخليج**، 2007/8/26.
- 124 "مصر: ثلاث لجان برلمانية تبحث حقيقة سلاح إسرائيل النووي"، **جريدة الوفد**، الجيزة، 2007/1/13؛ وانظر أيضاً: "مصر ترفض محاولات ضمّ إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار كقوة نووية سادسة"، **الشرق الأوسط**، 2007/4/16.
- 125 "مصر ترفض التزامات جديدة تجاه الطاقة الذرية طالما تجاهلها إسرائيل"، **الخليج**، 2007/9/23.
- 126 "قمة مبارك - أولمرت في شرم الشيخ: فشل يظلله عدوان رام الله"، **الأخبار**، بيروت، 2007/1/5.
- 127 "القاهرة: حماس وفتح عرقلتا صفقة التبادل"، **الأخبار**، بيروت، 2007/5/31؛ وانظر أيضاً: "مصر: صفقة الأسرى مجمدة بسبب تعنت إسرائيل"، **الحياة**، 2007/6/7.
- 128 **السفير**، 2007/8/1.
- 129 "دمشق تبين أسباب رفضها حضور مؤتمر بوش"، **الخليج**، 2007/8/14.
- 130 "الأسد: لم نتلق دعوة لمؤتمر السلام ولن نشارك ما لم يكن جدياً"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/12.
- 131 بلال الحسن، "قراءة في الآفاق الجديدة للسياسة السورية"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/21.
- 132 "السلطة: وفد لدمشق لإحباط مؤتمر مناهض للقاء الخريف"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/29.
- 133 **الشرق الأوسط**، 2007/11/27.
- 134 **الحياة**، 2007/11/26.
- 135 **الشرق الأوسط**، 2007/12/3.
- 136 "أولمرت: لم نخدم سوريا"، **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.
- 137 **الأخبار**، بيروت، 2007/11/29.
- 138 ماجد كيالي، "سوريا وأزمة غزة... موازنة الفرص والقيود"، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 170، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص 126.
- 139 "الأسد يلتقي مشعل ويؤكد مساندة سوريا لاتفاق مكة"، **الدستور**، 2007/2/16.
- 140 "الأسد: سوريا ستواصل دعمها لحماس وحزب الله"، **رويترز**، 2007/2/8.
- 141 **الشرق**، 2007/8/3.
- 142 "اعتراض سوري على كلمة أقيمت نيابة عن موسى تدعم السلطة الفلسطينية"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/21.
- 143 "المعلم التقى شلح: الأولوية للمصالحة بين حماس وفتح"، **الحياة**، 2007/6/21.
- 144 **المرجع نفسه**.
- 145 **السفير**، 2007/6/22.
- 146 **الخليج**، 2008/1/23.
- 147 Dani Berkovich, Wars Aren't Waged in the Summer? How Israel and Syria Might Find Themselves at War, INSS, Strategic Assessment, vol. 10, no. 2, August 2007, in: <http://www.inss.org.il/publications.php?cat&21=inocat&=read244=>
- 148 انظر: محمد السعيد إدريس، "سوريا بين الحرب والاحتواء"، **الخليج**، 2008/1/18؛ وانظر أيضاً: Dani Berkovich, Can the Hydra be Beheaded? The Campaign to Weaken Hizbollah, INSS, Memorandum no. 92, December 2007.
- 149 نبيل شبيب، "عدوان عسكري وشيك على سوريا؟"، **إسلام أون لاين**، 2007/12/24.
- 150 محمد السعيد إدريس، "سوريا بين الحرب والاحتواء".
- 151 **الشرق الأوسط**، 2007/9/22؛ وانظر أيضاً: "مصادر إسرائيلية وأمريكية: عملية إنزال بإشراف باراك ضببت مواد نووية في الموقع السوري"، **الشرق الأوسط**، 2007/9/4.
- 152 أحمد المرشد، "أهداف إسرائيل من استفزاز سوريا"، **الخليج**، 2007/9/5.

- 153 المرجع نفسه.
- 154 انظر تقرير أسعد تلحمي في: *الحياة*، 2007/11/13؛ وانظر أيضاً: "صفقة أولمرت للأسد: الجولان مقابل حزب الله وإيران"، *الخليج*، 2007/6/9؛ و"تقرير: إسرائيل مستعدة للتنازل عن الجولان مقابل السلام"، سي إن إن، 2007/6/19، في: http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/6/9/golan.height_cede/index.html.
- 155 "الأسد يفتح بورصة تكهنات حول الطرف الثالث الذي يجرى اتصالات بين سوريا وإسرائيل"، *الشرق الأوسط*، 2007/7/18؛ وانظر أيضاً: "إسرائيل تؤكد الاتصالات مع سوريا ومسؤولون يؤكدون أن الوسيط تركيا"، *الشرق الأوسط*، 2007/7/19؛ و"روسيا تخوض نقاشاً إقليمياً مع إسرائيل: إشارات إيجابية لسوريا تبعدها عن إيران"، *السفير*، 2007/10/27.
- 156 *السفير*، 2007/11/11.
- 157 *الغد*، 2007/8/15.
- 158 *الحياة*، 2007/6/21.
- 159 *الدستور*، 2007/1/27.
- 160 *الوطن*، السعودية، 2007/5/11.
- 161 *الشرق الأوسط*، 2007/6/26.
- 162 "مصر تطالب بسرعة التحرك للسلام قبل انشغال الإدارة الأمريكية في الانتخابات"، *الأهرام*، 2007/9/5.
- 163 "مبارك وعبد الله وأبو مازن مطالبون بجدول زمني لقيام الدولة الفلسطينية"، *الأهرام*، 2007/11/23.
- 164 "عمان تعيد الطريق أمام فيدرالية الأردن والصفة"، *الأخبار*، بيروت، 2007/6/2.
- 165 انظر: وكالة معا، 2007/5/11.
- 166 "عبد الله الثاني: يمكن بحث الفيدرالية بعد قيام الدولة الفلسطينية"، *الخليج*، 2007/6/12.
- 167 "الأردن يناهض بنفسه عن الكونغرس"، *الخليج*، 2007/6/26.
- 168 "العاهل الأردني: لنا مصلحة سياسية واستراتيجية وأمنية في إقامة الدولة الفلسطينية"، *عكاظ*، 2007/7/2.
- 169 راجع: *الشرق الأوسط*، 2007/1/13، و2007/2/26.
- 170 شاكر الجوهرى، "الملك عبد الله يرفض استقباله ومبارك يوبخه: تعنت عباس مع حماس يشكل خطراً داخلياً وخارجياً على الأردن"، *الشرق*، 2007/1/13.
- 171 عمر عباصرة، "أحداث غزة في المنظر الأردني"، *مجلة العصر*، جدة، 2007/6/25، في: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9051>
- 172 "العاهل الأردني يدعو عباس إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بحقن الدماء الفلسطينية"، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2007/6/14.
- 173 "البخيت يؤكد رفض الأردن القاطع للاقتتال الفلسطيني"، *الدستور*، 2007/6/15.
- 174 *البيان*، 2007/6/15.
- 175 *القدس*، 2007/6/20.
- 176 See: David Rose, *op. cit.*
- 177 *الأيام*، رام الله، 2007/6/18.
- 178 محمد جمال عرفة، مرجع سابق.
- 179 *الشرق الأوسط*، 2007/6/26.
- 180 "دعوات إلى عقد قمة موسعة أو مصغرة - اتصالات عربية مكثفة وتحركات شعبية للرد على حصار غزة"، *الخليج*، 2008/1/23.
- 181 "الحكومة المقالة: منعنا توزيعها على مناصري فتح - حماس تواجه أزمة مع عمان بعد مصادرتها المساعدات الأردنية لغزة"، *القبس*، 2007/2/10.
- 182 *الغد*، 2007/7/24.
- 183 *الاتحاد*، 2007/9/21.
- 184 محسن صالح، "محددات الرؤى اللبنانية للأزمة الفلسطينية"، *السياسة الدولية*، المجلد 42، العدد 170، تشرين الأول / أكتوبر 2007، ص 129-130؛ وانظر أيضاً: *الخليج*، 2007/2/11.
- 185 *السفير*، 2007/2/12.
- 186 *المستقبل*، 2007/7/31.
- 187 *الخليج*، 2007/1/23.

- 188 جريدة البلد، بيروت، 2006/11/28.
- 189 سي إن إن، 2007/5/24. في:
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/5/24/lebanon.fighting/index.html
- 190 الجزيرة نت، 2007/5/21. في:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F3E6A3A1-6B55-4902-8C01-031A4E69B89D.htm>
- 191 رويترز، 2007/5/22. انظر:
http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-05-22T190535Z_01_OLR255873_RTRIDST_0_OEGTP-LEBAN-CLASHES-AT4.XML
- 192 القبس، 2007/5/26.
- 193 الدستور، 2007/6/10.
- 194 بي بي سي، 2007/9/3. في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_6977000/6977540.stm
- 195 السفير، 2007/9/11.
- 196 الجزيرة نت، 2007/5/26. في:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73374291-8B53-445F-AA3A-C0F3CF366C6A.htm>
- 197 البيان، 2007/5/24.
- 198 عكاظ، 2007/5/26.
- 199 الجزيرة نت، 2007/9/3. في:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0792D8AC-55A3-4309-8BB4-FE665A83A213.htm>
- 200 السفير، 2007/9/5.
- 201 الشرق، قطر، 2007/6/2.
- 202 الوطن، السعودية، 2007/5/25.
- 203 حسن أبو طالب، "الدور السعودي... حدود الاشتباك مع شأن معقد،" *السياسة الدولية*، المجلد 42، العدد 170، تشرين الأول / أكتوبر 2007، ص 118-119.
- 204 انظر: عبد الباربي عطوان، "دور سعودي محفوف بالمخاطر،" *القدس العربي*، 2007/2/8.
- 205 المرجع نفسه.
- 206 روبرت ساتلوف، "اتفاق مكة معضلة جديدة لأمريكا،" دراسة صادرة عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ترجمة مروى صبري، إسلام أون لاين، 2007/2/18. في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171539813953&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
- 207 "الفصيل يردّ على راييس: اتفاق مكة ساهم في دفع العملية السلمية ولم يعطلها"، *الشرق الأوسط*، 2007/3/30.
- 208 See: David Rose, *op. cit.*
- 209 حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 119-120.
- 210 أحمد الإمام، "السعودية وأحداث غزة... دبلوماسية صامتة إيجابية،" إسلام أون لاين، 2007/6/28. في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182774643595&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
- 211 "على الفلسطينيين أن يرتقوا فوق خلافاتهم والسعودية لن تعود للتوسط منفردة"، *الوطن*، السعودية، 2007/6/24.
- 212 "وزير الخارجية السعودي: صراع فتح وحماس خدم إسرائيل"، رويترز، 2007/6/15.
- 213 *الوطن*، السعودية، 2007/6/24.
- 214 رويترز، 2007/6/15.
- 215 "مساءع سعودية لاحتواء الخلاف بين فتح وحماس... بعد لقاء أبو مازن بخادم الحرمين"، *الشرق الأوسط*، 2008/1/6؛ وانظر أيضا: "مصادر في دمشق: زيارة مشعل للرياض ضمن جهود إنهاء الخلافات الفلسطينية"، *الشرق الأوسط*، 2007/12/9.
- 216 انظر: القبس، 2007/3/5.

- 217 "سعود الفيصل للدبلي تلجراف: إما المبادرة العربية أو الحرب"، بي بي سي، 2007/3/28.
- 218 **الغد**، 2007/3/30.
- 219 **الوطن**، السعودية، 2007/7/18.
- 220 **الحياة**، 2007/7/18.
- 221 "سعود الفيصل بعد لقائه ريس: السعودية ستحرص على حضور مؤتمر بوش للسلام"، **الوطن**، السعودية، 2007/8/2؛ وانظر أيضاً: **الخليج**، 2007/8/2.
- 222 جريدة إيلاف الإلكترونية، لندن، 2007/9/27. في: <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/9/267154.htm>.
- 223 "الفيصل يشكك في مشاركة المملكة بمؤتمر السلام"، **الوطن**، السعودية، 2007/9/13.
- 224 **الشرق الأوسط**، 2007/11/27.
- 225 "ترحيب أمريكي وإسرائيلي بقرار السعودية المشاركة في أنابوليس"، بي بي سي، 2007/11/24.
- 226 المرجع نفسه.
- 227 **الغد**، 2007/5/9.
- 228 "سعود الفيصل: لا خيار للبنانيين سوى التوافق على رئيس"، **الشرق الأوسط**، 2007/12/12.
- 229 "السعودية تؤكد قلقها البالغ للانتهاكات الإسرائيلية في غزة والضفة وتدعو بلير وأعضاء الرباعية للتحرك"، **الشرق الأوسط**، 2008/1/22.
- 230 "السعودية تشدد على موقف دولي صارم لحماية الفلسطينيين من إرهاب إسرائيل"، **الحياة**، 2008/2/12.
- 231 "الرئيس اليمني يدعو أمريكا للضغط على إسرائيل لقبول المبادرة العربية"، **عكاظ**، 2007/5/22.
- 232 وكالة وفا، 2007/3/22.
- 233 **الخليج**، 2007/7/3.
- 234 **الخليج**، 2007/8/1.
- 235 "العطية: من حق دول المنطقة امتلاك الطاقة النووية السلمية"، **الدستور**، 2007/4/24.
- 236 "سفير قطر: الحل العادل للقضية الفلسطينية أساس السلام"، **الشرق**، 2007/6/14.
- 237 "ترحيب خليجي وإسلامي بـ"مبادرة" الرئيس الأمريكي"، **الحياة**، 2007/7/19.
- 238 **الخليج**، 2007/7/19.
- 239 **الاتحاد**، 2007/9/2.
- 240 "القمة التشاورية الخليجية تدعو القادة الفلسطينيين لمحاسبة متسببي الفوضى"، **الشرق الأوسط**، 2007/5/16.
- 241 جريدة الأيام، المنامة (البحرين)، 2007/6/25.
- 242 "وزراء الخارجية يرفضون محاولات لتكريس الطائفية والانقسام في المنطقة"، **البيان**، 2007/7/7.
- 243 **الاتحاد**، 2007/9/2.
- 244 وكالة وفا، 2007/3/5.
- 245 **الاتحاد**، 2007/8/20.
- 246 **القبس**، 2008/2/4.
- 247 **المستقبل**، 2007/3/4.
- 248 "أحمد الفهد: الكويت ستكون آخر المطبعين مع إسرائيل"، **الوطن**، الكويت، 2007/4/22.
- 249 **الخليج**، 2007/7/9.
- 250 **الأخبار**، بيروت، 2008/2/15.
- 251 الجزيرة نت، 2007/3/27.
- 252 رويترز، 2007/4/15.
- 253 راجع: رويترز، 2007/6/16؛ وراجع أيضاً: **الخليج**، 2007/9/3.
- 254 **الخليج**، 2007/9/17.
- 255 "الأحمد يقر بوجود تحركات سودانية مدعومة سعودياً ومصرياً للمصالحة مع حماس"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/27.
- 256 **الخليج**، 2007/7/28.
- 257 "موريتانيا: العلاقات مع إسرائيل تنسجم مع موقف الجامعة"، **البيان**، 2007/7/29.
- 258 محمد السعيد إدريس، "أعلنها وتوكل"، **الخليج**، 2008/3/17.
- 259 **الغد**، 2007/5/16.

- 260 "سياسيون مصريون يحذرون: مخطط أمريكي لإحلال إيران محل إسرائيل"، الشرق، 2007/3/31.
- 261 الخليج، 2007/7/20.
- 262 الخليج، 2007/8/2.
- 263 الخليج، 2007/2/4.
- 264 الرأي، عمان، 2007/1/22.
- 265 وكالة وفا، 2007/1/31.
- 266 الخليج، 2007/5/18.
- 267 الغد، 2007/6/15.
- 268 الغد، 2007/6/22.
- 269 الخليج، 2007/6/25.
- 270 الدستور، 2007/6/21.
- 271 الرأي، عمان، 2007/6/22.
- 272 وكالة وفا، 2007/6/22.
- 273 السفير، 2007/6/16.
- 274 الغد، 2007/1/28.
- 275 الغد، 2007/6/16.
- 276 الغد، 2007/6/18.
- 277 جريدة السبيل، عمان، 2007/6/25.
- 278 قدس برس، 2007/1/1.
- 279 الجزيرة نت، 2008/1/26.
- 280 الشرق الأوسط، 2007/4/22.
- 281 القدس العربي، 2007/6/2.
- 282 الوطن، السعودية، 2007/6/8.
- 283 الخليج، 2007/7/7.
- 284 الخليج، 2007/7/14.
- 285 الخليج، 2007/8/30.
- 286 البيان، 2007/9/2.
- 287 الأخبار، بيروت، 2007/9/5.
- 288 جريدة الأمان، بيروت، 2007/1/12.
- 289 السفير، 2007/6/5.
- 290 الخليج، 2007/7/14.
- 291 الوطن، السعودية، 2007/8/25.
- 292 البيان، 2007/8/28.
- 293 المستقبل، 2007/9/14.
- 294 البيان، 2007/9/24.
- 295 راجع: جريدة الراية، قطر، 2007/8/24؛ والخليج، 2007/9/29، و2007/9/30.

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2007



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6



9 789953 500256



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

